المدة النيابية الأولى 2023 . 2027

الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة العاشرة | 10 | الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 822

2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024..... 822

3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الداخلية..... 842

4- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد وزير الداخلية..... 860

5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة العدل لسنة 2024..... 865

6- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة العدل..... 890

7- رفع الجلسة..... 896

II. الأجوبة التكميلية الكتابية للسيد وزير الداخلية..... 896

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مهمة الداخلية ومهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

يسعدني أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد كمال الفقيه وزير الداخلية والوفد المرافق له من سامي الإطارات المدنية والأمنية بوزارة الداخلية.

وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أتوجه إلى كافة مكونات وزارة الداخلية وجميع أعوانها وإطاراتها الساهرين على حسن سير المؤسسة الأمنية بمختلف أسلاكها بأسمى عبارات الشكر وبالغ التقدير على ما يبذلونه من مجهودات يومية وما يتمتعون به من يقظة ومثابرة وعزيمة في المحافظة على سلامة وأمن الأفراد والمؤسسات وفي مواجهة كل التحديات وكل المخاطر في مجابهة الجريمة ودحر الإرهاب وتعزيز مقوّمات السلم الاجتماعية كل ذلك في سبيل عزّة تونس وكرامة جميع بناتها وأبنائها.

كما نترحم على الأرواح الزكية لشهداء المؤسسة الأمنية الذين ضحوا بأنفسهم فداء للوطن وسقطوا جرّاء يد الغدر والإرهاب الذي لا يمكن أن يجد مكانه بيننا.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

يقع تنظيم هذه الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمّات والمهمّات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بالترتيبات التي أقرّها مكتب المجلس لحسن تنظيم سير الجلسات خاصة فيما يتعلق بطلب التدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت خلال النقاش العام.

وتبعا لذلك، الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح للاستماع إلى تقريرها حول مهمّة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والتقدير على المجهودات المبذولة وأدعوها لكي تستعرض تقريرها.

المصدح إلى اللجنة.

عرض ومناقشة

مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024

السيد عادل ضياف، رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية مرحبا بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

أريد أن أوجه تحية شكر إلى كل أعضاء اللجنة الذين ساهموا في سير الجلسات وإلى الطاقم الإداري المصاحب وإلى كافة السادة النواب الذين تدخلوا وأثْرَوْا اللجنة بكل مقترحاتهم وتوصياتهم.

كل الشكر أيضا إلى المستشارين الذين رافقونا وأحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر اللجنة لتلاوة التقرير.

السيد ثابت العابد، المقرر

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيْه،

السيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تَتَشرّف لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بأن تعرض عليكم تقريرها حول مهمّة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024. وفيما يلي ملخّص لمجمل أعمال اللجنة حوله:

I. التقديم العام لاستراتيجية مُهمَّة الداخلية:

تَرمي استراتيجية مُهمّة الداخلية، في نطاق اختصاصها، وكما ورد بوثيقة المهمة المحالة، إلى ضمان سيادة الدولة التونسية وتحقيق أمن المواطنين وجعلهم في صميم اهتماماتها وإلى تقديم الخدمة إلى أصحابها على أساس علويّة القانون والحياد والمساواة اعتمادا على موارد بشرية ذات كفاءة عالية وإمكانيات مادية وحديثة.

وتُركّز الوزارة صلب استراتيجيتها على العمل في إطار الترابط مع التزاماتها على الصعيد العالمي وأساسا تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصّة منها الهدف 5 المتمثل في "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كلّ النساء والفتيات،" والهدف 11 المتعلق "بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة،" والهدف 16 من خلال "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات." وتعمل أيضا على دعم علاقات التعاون والشراكة مع الدول المجاورة والمتوسّطية وعالميا.

وتناغما مع تطبيق التشريعات الوطنية في إطار الاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، تتنزل استراتيجية مهمة الداخلية في إطار المسار الإصلاحي للدولة الرامي إلى تحسين أداء القطاع العمومي وتحقيق استدامة المالية العمومية قصد توفير مناخ يحفّز على المبادرة ويشجّع على الاستثمار. وفي هذا السياق يعتبر مخطط التنمية 2023-2025 من أبرز الركائز التي تعتمدها استراتيجية مهمة الداخلية في تحقيق رؤيتها.

هذا، ويجدر التأكيد على ما تبذله مختلف هياكل الدولة التونسية من مجهودات للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية من جهة، وتوفير الحماية والرعاية للمهاجرين غير النظاميين المتواجدين بمختلف جهات البلاد، من جهة أخرى، وذلك بالرغم من المغالطات وحملات الإساءة التي تتعرّض لها البلاد التونسية.

أما بخصوص السلامة المرورية، فقد شهدت إحصائيات المرصد الوطني للمرور إلى حدود شهر جويلية 2023 تعافيا مقارنة بسنة 2022 بنسبة 3 % في مجموع حوادث المرور.

ورغم التحديات الراهنة وبعض الإشكاليات المطروحة، فإنّ مهمة الداخلية تزخر بمصادر قوة من الواجب البناء عليها واستغلالها لبلوغ الرؤية المرجوة وذلك اعتمادا على جاهزية الوحدات وكفاءة العنصر البشري لمهمة الداخلية وإيمانه بالدور المحوري الذي يلعبه في دعم نماء الدولة التونسية.

هذا، ويعمل على تحقيق استراتيجية المهمة وتنزيل توجهاتها برامج للمهمة، حيث يتولى برنامج الأمن الوطني وبرنامج الحرس الوطني العمل على التصدي للأعمال الماسّة من أمن واستقرار البلاد ومقاومة الظواهر المخالفة للقانون بما في ذلك السلامة المرورية وفق مرجع نظر كل برنامج وخصوصيات مهامه، في حين يختصّ برنامج الحماية المدنية بالعمل على مجابهة الحوادث والكوارث بهدف الحدّ من آثارها وتقريب النجدة من المواطن.

ومنذ سنة 2021، تمّت إضافة برنامج الشؤون المحلّية وذلك تطبيقا لمقتضيات الأمر الرئاسي عدد 197 لسنة 2021 مؤرخ في 23 نوفمبر 2021 المتعلّق بحذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هياكلها المركزية والجهوية بوزارة الداخلية.

وعلى هذا الأساس تمّت هيكلة المهمة وفق أربعة برامج (الأمن الوطني والحرس الوطـني والحماية المدنية والشؤون المحلية) تترجم السياسات العمومية والمهام الموكولة إليها إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة. وبالتالي، تتضمّن مهمة الداخلية لسنة 2024 خمس برامج وثمانية برامج فرعية وتسعة عشر نشاطا وخمسة عشر هدفا وثلاث وثلاثون مؤشرا لقيس الأداء يساهم في تحقيقها فاعلان عموميان.

II. أشغال اللجنة:

تَعهدت اللجنة بالنظر لإبداء الرأي في مُهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 بطلب من لجنة المالية والميزانية وفقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي فيما يتعلق بمناقشة المهمّات والمهمّات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وذلك بناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 أكتوبر 2023 . وفي هذا الإطار، عقدت اللجنة يوم 10 نوفمبر 2024 جلسة استماع إلى السيد الكاتب العام لوزارة الداخلية الذي كان مرفوقا بثلّة من الإطارات الادارية السامية، حيث تمّ تقسيم أشغال هذه الجلسة إلى محورين رئيسيين:

- المِحْـور الأوّل: عرض حول ميزانية مهمّة الداخلية لسنة 2024،
- المحور الثـاني: تفاعلات أعضاء اللجنة والنواب الذين واكبوا أشغالها وإجابات الإطارات الممثلة لوزارة الداخلية.

- <u>المحور الأوّل: عرض حول ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024:</u>

استهل الكاتب العام لوزارة الداخلية مُداخلته بتقديم الإطار العام الذي تمّ فيه إعداد مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024، حيث بيّن أنّها تتنزّل في إطار التوجّهات العامة التي نصّ عليها منشور رئيس الحكومة المتعلّق بإعداد مشروع ميزانية 2024، ومنها بالأساس الاقتصار على ترسيم الاعتمادات الضرورية لتنفيذ البرامج وذلك بهدف الضغط على النفقات.

ثمّ عرض بعد ذلك، المحاور الاستراتيجية التي تتركّز جهود مهمة الداخلية على تحقيقها، وتتمثّل في الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة والحدّ من الحوادث والكوارث وتأثيراتها ودعم الجماعات المحلية وأخيرا تحسين وتوظيف الموارد وتطوير الجاهزية، مُذكّرا بالبرامج التي ستتولّى تنزيل هذه المحاور صلب استراتيجية الوزارة.

وفي مرحلة موالية، قدّم الكاتب العام للوزارة بسطة حول الأرقام والمؤشرات المتعلقة بمشروع الميزانية لسنة 2024، وأهم ملامحها والتوجهات الاستراتيجية التي قامت عليها برامجها وذلك كالتالي:

يُقدّر حجم مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024، بمبلغ 5796, 779 م.د تعهدا، ومبلغ 5822 م.د دفعا (دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية)، وذلك بزيادة في حدود 2 % مقارنة بسنة 2023.

- تتوزّع نفقات مهمة الداخلية وفق البرامج كالتالي:

- برنامج الأمن الوطني: 2346935 أ.د وهو ما يمثّل نسبة 40 % من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبنسبة تطور في حدود 2 % مقارنة بميزانية 2023،

- برنامج الحرس الوطني: 1575440 ألف دينار وهو ما يمثّل نسبة 27 % من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبنسبة تطور في حدود 1 % مقارنة بميزانية 2023،

- برنامج الحماية المدنية: 330760 أ.د وهو ما يمثّل نسبة 6 % من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبنسبة تطور في حدود 4 % مقارنة بميزانية 2023،

- برنامج الشؤون المحلية: 1033140 ألف دينار وهو ما يمثّل نسبة 18% من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبتخفيض في حدود 4 % مقارنة بميزانية 2023،

- برنامج القيادة والمساندة: 535725 ألف دينار وهو ما يمثّل نسبة 9 % من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبنسبة تطور في حدود 12 % مقارنة بميزانية 2023.

- تتوزّع نفقات مهمة الداخلية وفق طبيعة النفقة كالتالي:

- نفقات التأجير: 4197840 أ.د وهو ما يمثّل نسبة 72 % من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبنسبة تطور في حدود 2 % مقارنة بميزانية 2023،

- نفقات التسيير: 321850 أ د وهو ما يمثّل نسبة 5 % من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبنسبة تطور في حدود 8 % مقارنة بميزانية 2023،

- نفقات التدخلات: 1092269 أ.د وهو ما يمثّل 19% من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبتخفيض في حدود 4 % مقارنة بميزانية 2023،

- نفقات الاستثمار: 210041 أ.د وهو ما يمثّل 4% من مجموع الميزانية المقترحة لسنة 2024 وبنسبة تطور في حدود 6% مقارنة بميزانية 2023،

وإثر ذلك، استعرض الكاتب العام للوزارة أبرز خصائص مشروع ميزانية المهمة للسنة المالية المقبلة وتتعلق المشاريع

والأنشطة المقترحة لتنفيذ برامج الوزارة، أساسا بتحقيق الأهداف التالية:

1. بخصوص مشاريع تحقيق أهداف المحور الاستراتيجي عدد 1 المتعلق بالحفاظ على الأمن العام من كلّ أشكال الجريمة: تتمثل هذه المشاريع في تدعيم منظومة الحدود البرية والبحرية، حيث أكّد المتدخّل على الأولوية القصوى التي توليها وزارة الداخلية لتأمين الحدود البرية والبحرية، وذلك بغاية التصدي للتهديدات الإرهابية ومكافحة التهريب ومحاولات التسلل. وفي هذا الإطار تم اقتراح برمجة اعتمادات قدرها 2,250 م.د لتدعيم البنية الأساسية للوحدات الحدودية وتجهيزها بالإضافة إلى 5,5 م.د لتدعيم وسائل العمل بالوحدات الحدودية البحرية.

كما تعتزم الوزارة كذلك اقتناء تجهيزات خاصة، حيث تسعى إلى مزيد توفير التجهيزات والمعدات الأمنية العصرية الموضوعة على ذمة مختلف الوحدات الأمنية بما يستجيب لمتطلبات العمل الأمني خاصة في مجال مقاومة الإرهاب والجريمة وحماية الحدود البرية والبحرية، وهي تقترح لتنفيذ ذلك تخصيص اعتماد قدره 22,8 م.د لاقتناء تجهيزات خصوصية لفائدة الأمن والحرس الوطنيين (أسلحة بمختلف أنواعها، ذخيرة، وسائل حماية ذاتية للأفراد، معدات تدخل ...).

وتعمل الوزارة كذلك في إطار نفس المحور الاستراتيجي المذكور على توفير وسائل النقل الضرورية وصيانتها حتى تتمكن الوحدات الأمنية من القيام بالمهام الموكولة إليها بالسرعة والنجاعة المرجوّتين، وفي هذا الإطار تمت برمجة اعتمادات قدرها 14 م.د لتدعيم أسطول وسائل النقل، بالإضافة إلى برمجة اعتمادات جملية قدرها 34,4 م.د لتعهّد وسائل النقل وصيانتها.

كما تسعى وزارة الداخلية، في ذات المجال إلى تدعيم بنيتها الأساسية وذلك عبر مواصلة تنفيذ برنامج بناء مقرات جديدة وتهيئة وترميم المقرّات الحالية وذلك بهدف تحسين وتقريب الخدمة إلى المواطن وتوفير ظروف عمل ملائمة للأعوان، وتبعا لذلك تم اقتراح تخصيص اعتمادات قدرها 44,925 م.د لإنجاز مشاريع البنية الأساسية الخاصة بمقرات الأمن والحرس الوطنيين إضافة إلى 4 م.د لبناء وتهيئة مقرات الإدارات الجهوية.

كما خّصصت وزارة الداخلية صلب مشروع ميزانيتها اعتمادات بهدف اقتناء تجهيزات لمختلف الثكنات والفرق والمراكز وذلك حرصا منها على توفير ظروف العمل الملائمة للأفراد بمختلف المقرات المركزية والجهوية بما يتماشى وطبيعة العمل الأمني، واقترحت لذلك تخصيص اعتمادات قدرها 39,450 م.د، سيتم توجيه 34,450 م.د منها لتوفير التجهيزات لمختلف المصالح والمراكز والمناطق التابعة للأمن والحرس الوطنيين فيما سيقع تخصيص 5 م.د لمواصلة مشروع تأمين المقرات الأمنية بالكاميرات.

وأخيرا فيما يتعلق بأنشطة هذا المحور الاستراتيجي الأول، تم تخصيص مشاريع وتدخلات لدعم الشرطة الفنية والعلمية والتي تعتبرها الوزارة ركيزة أساسية في العمل الأمني خاصة في مجال الكشف عن الجريمة باستعمال التكنولوجيات الحديثة في مجالات متعددة منها الاختبارات العلمية والتحليل الجيني وغيرها... وفي هذا الإطار، اقترحت الوزارة ترسيم 1,3 م.د لاقتناء تجهيزات لفائدة الشرطة الفنية والعلمية.

2. بخصوص مشاريع تحقيق أهداف المحور الاستراتيجي عدد 2 المتعلق بالحدّ من الكوارث والحوادث وتأثيراتها: اتسم مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024 بعدّة خصائص وتدخلات بغرض الحدّ من الكوارث والحوادث وتأثيراتها وتتمثل في تدعيم السلامة المرورية، وذلك عبر مواصلة تنفيذ استراتيجية وزارة الداخلية لتعزيز وتطوير السلامة المرورية بمختلف الطرقات بهدف التقليص من حوادث المرور، وتعتزم الوزارة مواصلة اقتناء تجهيزات لمراقبة حركة المرور بقيمة 4,5 م.د من خلال تمويل 2,5 م.د منها على موارد صندوق الوقاية من حوادث المرور، بالإضافة إلى 2 م.د على ميزانية الدولة ودعم أنشطة المرصد الوطني للسلامة المرورية بقيمة 100 أ.د.

ويعمل على تنفيذ أهداف هذا المحور الاستراتيجي كذلك الديوان الوطني للحماية المدنية، حيث تمّ رصد اعتمادات بقسم نفقات التدخلات لفائدته وقدرها 20 م.د سيتمّ تخصيص 7 م.د منها لاقتناء وسائل التدخل والمتمثلة أساسا في اقتناء شاحنات إطفاء حرائق غابات وشاحنات خاصة وسيارات إسعاف و5 م.د لتجهيز الثكنات والوحدات الجهوية بالآلات والتجهيزات والمعدات الخصوصية و5,5 م.د لإنجاز الدراسات وانجاز مشاريع بناء و2,5 م.د لترميم مقرّات وحدات الحماية المدنية.

3. بخصوص تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمحور الاستراتيجي عدد 3 المتمثل في دعم الجماعات المحلية:

حيث بيّن الكاتب العام لوزارة الداخلية أنّه قد تمّ صلب مشروع ميزانية المهمة، إقرار تدخلات لمساندة الجماعات المحلية وذلك من خلال تخصيص اعتمادات لتدخلات صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية تقدّر بـ 869 م.د تتوزع بين 706 م.د بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية، 130 م.د بعنوان موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية، 27 م.د بعنوان تسوية قسط من مديونية البلديات و6 م.د بعنوان دعم استثنائي.

إضافة إلى تخصيص 139 م.د لتمويل مشاريع الجماعات المحلية عبر تدخلات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان المساعدات غير الموظفة لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية وتقدّر بـ 125م.د، اعتمادات لدعم القدرات للجماعات المحلية وتقدّر بـ 8 م.د، ومنحة لتمويل مشاريع البلديات المحدثة بقيمة 6 م.د.

كما خصّصت وزارة الداخلية، في إطار تنفيذ مخططات هذا المحور الاستراتيجي كذلك، لفائدة الوكالة البلدية للخدمات البيئية اعتمادات قدرها 3,1 م.د بعنوان "الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات".

4. بخصوص المحور الاستراتيجي عدد 4 والمتعلق بتحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية:

أكّد المتدخّل في هذا الإطار، مدى حرص الوزارة على دعم قدرات منتسبيها وتحسين توظيف الموارد المتوفرة وتدعيم الجاهزية وذلك من خلال عدّة مستويات كالتكوين والرسكلة والإحاطة الصحية والاجتماعية بأبناء وزارة الداخلية. ولهذا الغرض وقع تخصيص اعتمادات لتعزيز العنصر البشري وذلك باقتراح الترخيص في انتداب 1500 عون خلال سنة 2024 وفق التوزيع التالي (برنامج الأمن الوطني 700 عون، برنامج الحرس الوطني 600 عون، برنامج الحماية المدنية 200 عون)، أما بالنسبة إلى التكوين فقد تمت برمجة اعتمادات جملية قدرها 26,210 م.د بعنوان منح مختلفة لمدارس التكوين.

إضافة لاقتراح تخصيص 8,985 م.د بعنوان توسيع وترميم وتجهيز مدارس التكوين للأمن الوطني بكلفة 1,9 م.د ومدارس التكوين للحرس الوطني بكلفة 4,5 م.د ومدرسة التكوين للحماية المدنية بكلفة 2,5 م.د وأخيرا المدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي بكلفة تقدّر بـ 85 ألف دينار.

كما تعتزم وزارة الداخلية، في نفس الإطار استكمال مشروع إنجاز كلية الشرطة بالنفيضة بهدف الاستجابة لمتطلبات التكوين الأمني العالي ومزيد تأهيل الإطارات العليا لقوات الأمن الداخلي في مجال القيادة والتسيير والتنسيق، واقترحت لهذه الغاية برمجة اعتمادات قدرها 15 م.د.

ولغاية نفس الهدف، خصّصت الوزارة اعتمادات لفائدة مركز الإعلامية لوزارة الداخلية حيث تم بالنسبة إلى نفقات التدخلات رصد اعتماد قدره 10,365 م.د وذلك لتغطية المصاريف المتعلقة بالتدخلات ذات الصبغة الاجتماعية بقيمة 65 أ.د بالإضافة لتمويل مشاريع المركز والمتمثلة أساسا في تركيز تجهيزات في إطار مشروعي بطاقة التعريف البيومترية الوطنية وجواز السفر البيومتري، وكذلك تعزيز التغطية الشبكية للوحدات الأمنية وذلك بكلفة تبلغ 10,3م.د.

أما فيما يتعلّق بجانب الإحاطة الصحية والاجتماعية لمنتسبي وزارة الداخلية، فقد تم اقتراح برمجة مبلغ قدره 400 أ.د لتجهيز قاعات العلاج و1,1 م.د لتجهيز مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى و8,320 م.د لتغطية نفقات تسييره، كما شرعت الوزارة في اقتناء قاعة قسطرة وتهيئتها وتنصيبها لفائدة قسم طب القلب والشرايين بالمستشفى بكلفة تقدر بـ2,685 م.د وبتمويل من حساب أموال المشاركة عدد 2.

وعلى المستوى الاجتماعي، أوضح الكاتب العام لوزارة الداخلية أنّ هذه الأخيرة تولي أهمية بالغة للعمل الاجتماعي نظرا لدوره في الإحاطة بالأفراد والرفع من معنوياتهم، وفي هذا الإطار خصصت الوزارة اعتمادات بعنوان 2024 قدرها 8,620 م.د وذلك لدعم تعاونيات ووداديات الموظفين والأعوان إضافة إلى 1,5 م.د كمنحة لفائدة ديوان مساكن الإطارات النشيطة بوزارة الداخلية.

المحور الثاني: تفاعلات أعضاء اللجنة والنواب الذين واكبوا أشغالها وإجابات جهة الاستماع عن جملة التساؤلات والملاحظات المثارة:

عبّر السيدات والسادة النواب الحاضرون عن مساندتهم التامة للمؤسسة الأمنية منوّهين بالجهود المبذولة لأعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي في سبيل إعلاء راية الوطن والدفاع بكلّ استبسال عن حرمته والمحافظة على سلامة المواطنين ومحاربة الإرهاب والتصدي للهجرة غير الشرعية والجريمة بأنواعها وضمان أمن المواطنين وممتلكاتهم. ومشيّدين بما حققتهُ قوّاتنا الأمنية من نجاحات وإنجازات في مختلف محاور العمل الأمني ومنها النجاح الأمني الأخير المتعلق بإلقاء القبض على الإرهابين الخمسة الفارين من السجن المدني بالمرناقية. ومؤكّدين على ضرورة توفّر الوسائل اللوجستية والمادية حتى يتسنى لوزارة الداخلية بمختلف القطاعات الراجعة لها بالنظر (أمن وطني/ حرس وطني/ حماية مدنيّة/ إدارة جهوية ومصالح مركزيّة/ شؤون محلية)، أن تحقّق الأهداف التي رسمتها صلب استراتيجية مهمتها.

كما أبدى النواب في نفس الوقت جملة من الملاحظات والاستفسارات والاقتراحات، تولّى الإجابة عنها إطارات وزارة الداخلية الحاضرين وتَعلقت هذه المسائل أساسا بالمحاور الاستراتيجية التي تشملها مختلف برامج المهمة والتي يمكن تبويبها حسب المنظور البرامجي وفقا للآتي:

1- المسائل المثارة والردود المقدّمة في علاقة ببرنامجي الأمن الوطني والحرس الوطني:

أ- الاستفسارات والاقتراحات المقدّمة من قبل النواب الحاضرين:

أثار السادة النواب عدّة استفسارات وملاحظات حول هذين البرنامجين اللذين يتنزلان في إطار المحور الاستراتيجي الاول لمهمة الداخلية المتعلق بالمحافظة على الأمن العام من كلّ أشكال الجريمة وقد تعلقت جملة هذه التساؤلات أساسا بالنقاط التالية:

- الاستفسار حول برنامج الوزارة صلب مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024 لإنجاز إحداثات جديدة لمناطق ومراكز أمن وحرس في العديد من الجهات والنقاط التي تفتقر لذلك وفق تأكيد بعض النواب المتدخلين، وكذلك برنامجها في ترميم وصيانة وتهيئة المقرات الموجودة التي تستدعي تدخلات عاجلة لتعهدها،
- التأكيد على ضعف الإمكانيات اللوجستية المخصصة للعمل الأمني من خلال النقص الملاحظ في أسطول السيارات الأمنية في عدّة مناطق والتساؤل حول خطة الوزارة في تجديده وتطعيم المقرّات الأمنية التي تسجّل نقصا في هذا الإطار بوسائل النقل الضرورية التي من شأنها مزيد دعم إنجازها لمهامها بالسرعة والنجاعة المطلوبتين،
- التساؤل حول وجود بعض الإجراءات الخاصة، صلب هذه الميزانية، والمتعلقة بتدعيم الوسائل المادية واللوجستية والبشرية لمراكز الحرس بالمناطق الحدودية.
- التأكيد على أهمية دعم المجهودات الأمنية الرامية للتصدي لكل أنواع الجريمة وذلك عبر العمل على توفير كل الوسائل المادية واللوجستية والبشرية اللازمة خاصة بالمناطق التي تكثر فيها هذه الظواهر مثل الحدود البرية والبحرية فيما يتعلق بمقاومة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهريب المنتجات الوطنية المدعمة والثروة الحيوانية إضافة إلى التشديد على أهمية تأمين حصص استمرار ليلية ودعم التواجد الأمني ببعض المناطق،
- الإشارة إلى أن محيط المؤسسات التربوية أصبح يمثّل في السنوات الأخيرة هاجسا حقيقيا لدى الأولياء ومختلف الفاعلين في المجال التربوي نظرا لارتفاع منسوب الانحراف والجريمة إضافة إلى ترويج المخدرات ممّا يمثّل خطرا جسيما على أبنائنا التلاميذ وكافة أفراد الأسرة التربوية. هذا إضافة إلى تفشّي ظاهرة الاعتداء على المدرسين والمدرسات وكافة العاملين بالمؤسسات التربوية، والتساؤل في هذا الإطار حول مجهودات الوزارة للتصدي لهذه الظواهر التي تهدد أبناءنا وبناتنا التلاميذ وكذلك المدرسين،
- تثمين التجربة النوعية التي انطلقت في اعتمادها وزارة الداخلية منذ 2014 والمتصلة بمقاربة شرطة الجوار كنموذج أمني يطمح إلى بناء علاقة متينة بين عون الأمن والمواطن ويضمن تقديم خدمات ذات جودة تُساهم بفاعلية في إرساء الأمن واحترام الحقوق

والحريات وذلك من خلال تركيز عدد من المراكز النموذجية تم الفصل داخلها بين قسم المجال العدلي وقسم الخدمات الإدارية، مع تجهيزها بكل المستلزمات والتطبيقات الإعلامية المتطورة التي تساعد على تقديم خدمات سريعة وذات جودة عالية للمواطنين، واستقبالهم في أحسن الظروف. مع الاستفسار في هذا الإطار حول مشروع الوزارة في المواصلة في هذا البرنامج ودعمه وتعميمه،

- الاستيضاح حول مستوى تقدم مشروعي بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري ومدى تنزيل هذين المشروعين صلب ميزانية مهمة وزارة الداخلية لسنة 2024،
- التساؤل حول خطة وزارة الداخلية صلب مشروع مهمتها لسنة 2024، في دعم السلامة المرورية والتقليص من الحوادث للحدّ من الكلفة الباهظة التي تتحملها المجموعة الوطنية جرّاء وقوعها،
- الاستفسار حول استعدادات وزارة الداخلية لتأمين الاستحقاقات الانتخابية القادمة،
- الاستفسار حول استراتيجية الوزارة للنزاهة ومكافحة الفساد والرشوة والحوكمة في قطاع الأمن.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد نائب رئيس اللجنة.

المصدح للسيد نائب رئيس اللجنة.

السيد خالد حكيم مبروكي، نائب رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

شكرا سيدي الرئيس،

ردود ممثّلي وزارة الداخلية:

قدّمت الإطارات الممثلة لوزارة الداخلية إجابات مفصّلة ومشفوعة بأرقام ومؤشرات عن جملة التساؤلات والمشاغل المثارة من النواب المواكبين لجلسة الاستماع المعنية، وتعلّقت هذه التوضيحات أساسا بما يلي:

- بخصوص التساؤلات المسجلة حول برنامج الوزارة في ترميم المقرّات الأمنية وإقامة مقرّات جديدة، تمّ التأكيد على حرص الوزارة أن تكون مقرّاتها في حالة حسنة ولائقة من حيث الصيانة والتعهد بما يستجيب لمتطلبات العمل، مبيّنين أنه قد تم تخصيص اعتمادات لذلك في حدود المتوفر. أمّا بالنسبة إلى الإحداثات الجديدة المبرمجة في شتى الاختصاصات لغاية تقريب الخدمات من المواطن، فأكّد ممثلو وزارة الداخلية أنها تخضع لعدة مقاييس مضبوطة تتعلق بالكثافة السكانية والمنطقة الجغرافية وغيرها، وفي علاقة ببعض المشاغل الجهوية المثارة في هذا الموضوع، تمّ توضيح أنّ الوزارة بصدد إيجاد حلول لذلك ودراسة الصيغ المثلى لتنفيذ مشاريع بناء مقرّات جديدة في بعض المناطق التي تستوجب ذلك،
- بخصوص التساؤلات المتعلقة بضرورة تعزيز الإطار البشري للمؤسسة الأمنية وسدّ الشغورات خصوصا على مستوى المناطق الحدودية، تمّ التذكير ببرنامج الوزارة من الانتدابات صلب الميزانية المعروضة حيث برمجت 1500 انتداب في مختلف الرتب الأمنية وأكّد ممثلو وزارة الداخلية على أنّ هذا العدد غير كاف ودون المأمول لسدّ الحاجيات الحاصلة،
- بخصوص الملاحظات المتعلقة بالنقص المسجل في أسطول النقل بالمقرّات وضرورة تعزيزه بما يدعم المجهود الأمني من خلال تكثيف التواجد الأمني والجاهزية والرفع من عدد الدوريات والحملات الأمنية مما يساهم في تحسين النشاط وتحقيق مؤشرات جيدة، بيّن ممثّلو وزارة الداخلية أنّ مشروع الميزانية رغم الوضعية المالية الحالية تَضمّن اعتمادات ستُوجّه لمواصلة تدعيم وتطعيم هذا الأسطول بوسائل نقل جديدة وتجهيز الوحدات الأمنية المفتقدة لهذه الإمكانيات من ذلك الإشارة إلى رصد اعتمادات هامة لتنفيذ برنامج استثنائي لاقتناء 537 سيارة أمنية و135 دراجة نارية حيث تمّ الشروع في إجراءات اقتنائها هذه السنة وستخصّص هذه الوسائل بدرجة أولى للمراكز التي ليست لها وسيلة نقل،
- وحول برنامج شرطة الجوار، أكّد ممثلو وزارة الداخلية على الخطوات المهمة التي تم اتخاذها في إطار النموذج التونسي لشرطة الجوار الذي شرعت الوزارة في تنفيذه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية وذلك في إطار دعم إصلاح القطاع الأمني والذي ينبني على جملة من الأسس المهمة على غرار إرساء شراكة تفاعلية تعتمد على وعي المواطن بأهمية دوره في إرساء الأمن بجهته وتوطيد علاقة الثقة بين أعوان الأمن وبقية مكونات المجتمع المدني باعتماد الاتصال كآلية أساسية وتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطن ورقمنتها، مشيرين إلى حرص الوزارة على مواصلة العمل على تعميم هذا المشروع ومزيد تنمية هذه المراكز مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للوضعية الحالية للمالية العمومية وما يتطلبه ذلك من اعتمادات مالية كبيرة،
- بخصوص التساؤل حول برنامج الوزارة لدعم البنية التحتية للمراكز الحدودية، تمّ تقديم بيانات تخصّ مشاريع الوزارة في تهيئة وبناء مراكز حرس صلب ميزانية 2024، حيث تمّ تخصيص 198 م.د لإنجاز 405 مشاريع بين دراسات ومشاريع في طور الإنجاز ومشاريع جديدة، خصّصت منها الوزارة 104 مشاريع لتهيئة المراكز الحدودية منها 48 مقرّا تمّ استيفاء إنجازه. أما بالنسبة إلى المشاريع المتعلقة بترميم وبناء مراكز وثكنات الأمن الوطني، فقد خصّصت الوزارة صلب مشروع الميزانية ما قيمته 29 م.د سيتم رصد نسبة هامة منه لمراكز المناطق الحدودية والداخلية،
- بخصوص المجهودات المبذولة من الوزارة فيما يتعلق بحفظ النظام العام والتصدي لكافة أشكال الجريمة ومقاومة المخدرات والتهريب والعنف في جميع أنحاء الجمهورية، تم التأكيد أن الوزارة كثّفت من الحملات الأمنية للتصدي لهذه الجرائم في جميع المناطق ومنها محيط المؤسسات التربوية وقد أسفر ذلك عن العديد من الإيقافات مع التأكيد على أن الجهد متواصل في هذا الإطار،
- بخصوص برنامج الوزارة المتعلق بالسلامة المرورية، أكّد المتدخلون على إيلاء هذا البرنامج الأهمية القصوى باعتباره يتعلق بسلامة المواطن حيث تتوجه الإدارة في هذا الإطار نحو تعميم المراقبة الآلية للطرقات، إضافة لاعتزامها مراجعة بعض الفصول لمجلة الطرقات لتدعيم الجانب الردعي لطبيعة المخالفات المرورية المرتكبة. كما تمّ تخصيص اعتمادات مالية للمرصد الوطني للسلامة المرورية بغرض تدعيم الجانب التوعوي والتحسيسي ودعما للثقافة المرورية،
- بخصوص الاستفسارات المتعلقة بالتحول الرقمي صلب وزارة الداخلية، تمّ التأكيد على انخراط الوزارة في هذا البرنامج والعمل على بلورة توجهات وأهداف الإستراتيجية الوطنية للتحول

الرقمي للفترة القادمة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية "GOVTECH ". مع تأكيد الجهد المتواصل لرقمنة خدماتها الإدارية المسداة على غرار بطاقة السوابق العدلية عدد 3 ووثائق الحالة المدنية وشهادة الإقامة ورخصة البناء وغير ذلك من الخدمات البلدية.

هذا بالإضافة إلى العمل في إطار الخطة الوطنية المتعلقة بتعميم الخلاص الإلكتروني لكل الوثائق الإدارية وذلك عبر تطبيقة تمكّن كل مواطن من الدخول ومعرفة جهة وآجال ومراحل وإجراءات الحصول على الخدمة E-PAYMENENT. مع التأكيد في نفس المجال على أنّ الوزارة تشتغل على عدة محاور لتفعيل الرقمنة صلب جميع مصالحها المركزية والجهوية وذلك على مستوى تطوير البنية التحتية الرقمية عبر تركيز الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة لمصالح الوزارة من خلال تعميم ربط المراكز الأمنية بالإنترنات. والعمل على تركيز منظومة التصرف في موارد الميزانية "GRB" بالبلديات والقباضات البلدية وكذلك العمل على تعزيز الأمن السيبرني الوطني ومقاومة الجريمة الإلكترونية،

- بخصوص الاستفسارات المتعلقة بالاستعدادات الأمنية للاستحقاقات الانتخابية القادمة على غرار انتخابات المجالس المحلية ضمن مسار تركيز المجلس الوطني للأقاليم والجهات كغرفة برلمانية ثانية وفق دستور 25 جولية 2022، أكّد ممثلو وزارة الداخلية أنه تم التحضير لهذه الاستحقاقات بالتعاون والتنسيق المسبق مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك بعد صدور المرسوم عدد 10 لسنة 2023 المؤرّخ في 8 مارس 2023 المتعلّق بتنظيم انتخابات المجالس المحلية وتركيبة المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم عبر الانطلاق في توفير الأرضية والمستلزمات الضرورية مع جميع الأطراف المتداخلة لتسهيل تنظيم هذه الانتخابات من خلال الخارطة الجديدة للعمادات بالجمهورية التونسية.

هذا بالإضافة الى التأكيد على أن مهمة الداخلية، ولضمان سير العملية الديمقراطية بسلاسة وسلامة، تواصل مجهوداتها بالتنسيق المكثف مع مختلف هياكل الدولة وفي مقدمتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قصد رفع التحديات التي يطرحها الحفاظ على الأمن خلال الفترة الانتخابية وتأمين مراكز الاقتراع من خلال توفير الحماية والتواجد الميداني من أجل تعزيز شعور الناخبين بالثقة والأمان.

- وحول التقدم في موضوع مشروعي بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري، تم التأكيد أنه تقررت الموافقة النهائية مؤخرا خلال جلسة عمل وزارية على هذين المشروعين، ليتم عرضهما في أقرب الآجال على اجتماع مجلس الوزراء وإحالته في مرحلة نهائية إلى مجلس نواب الشعب. مع الإشارة إلى رصد اعتمادات صلب مشروع الميزانية المعروض لتنفيذ هذين المشروعين،

- بخصوص المجال المتعلق بالنزاهة وبمكافحة الفساد والرشوة في قطاع الأمن، تم التأكيد أن الوزارة لا تتوانى عن مساءلة ذوي الشبهة ومحاسبتهم كإجراءات ردعية وزجرية تحرص على تطبيقها دون تردد ولكن، في المقابل دون إغفال الجوانب الأخرى المتصلة خاصة بالبعد التوعوي والتحسيسي والتدريبي وفق المبادئ المضمنة بمدونة سلوك قوات الأمن الداخلي. هذا بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها خلية الحوكمة الرشيدة بالوزارة إضافة إلى العمل على جملة من التعديلات التي سيتم إدخالها على الأنظمة الأساسية المنظمة للقطاع.

السيد المقرر

2- <u>المسائل المثارة والردود المقدّمة في علاقة ببرنامج الحماية المدنية:</u>

طرح النواب المتدخلون عدّة استفسارات أجاب عنها ممثّلو الوزارة وتمحورت أساسا حول برنامج الحماية المدنية ومشروع الوزارة في تطوير خدماته وتدعيم الوسائل المادية والبشرية واللوجستية الخاصة به وتعلّقت هذه المواضيع خصوصا بالنقاط التالية:

أ- <u>الاستفسارات والاقتراحات المثارة:</u>

- مدى وجود برنامج في بناء مقرّات جهوية ومحلية جديدة للحماية المدنية في المناطق التي تفتقر لذلك لتحقيق التغطية الملائمة لهذه المناطق وخاصة النقاط الحساسة منها وللتقليص في معدل المدة الزمنية المستغرقة للوصول إلى مكان التدخل،

- التأكيد على ضرورة دعم الوسائل المادية واللوجستية للحماية المدنية وتعزيز الأسطول من الشاحنات وسيارات الإسعاف أخذا بعين الاعتبار التسارع الملحوظ في وتيرة التدخلات سنويا وما يتطلبه ذلك من تطوير الجاهزية واضفاء المزيد من النجاعة في عمليات الإنقاذ،

- التساؤل حول برنامج الوزارة لحلّ بعض الإشكاليات في علاقة بعدد من مقرّات الحماية المدنية.

ب- <u>ردود ممثّلي وزارة الداخلية:</u>

قدّم ممثّلو وزارة الداخلية معطيات حول الأسئلة المثارة في علاقة ببرنامج الحماية المدنية تمثّلت أساسا في:

- بخصوص التساؤلات المتعلقة بإمكانية إحداث مقرّات جهوية ومحلية جديدة للحماية المدنية، تم التوضيح أنّ من بين الأهداف الرئيسية التي يعمل عليها برنامج الحماية المدنية هو تقريب النجدة من المواطن وتقليص الفترة الزمنية للوصول لمكان الحادث، وذلك يتطلب توفر تجهيزات ووسائل معينة. أما بالنسبة إلى المقرّات فإنّ الوزارة لها دليل إجرائي يشمل الأمكنة التي تستوجب مراكزا للحماية المدنية وذلك على أساس معايير علمية مثل مستوى الأخطـار والمسافة الكيلومترية بين المراكز ومدى توفر العقار وغيرها. كما تمّ التأكيد في علاقة ببعض المشاغل الجهوية التي أثارها النواب في الموضوع، أنّ الوزارة تعمل على حلحلة الإشكاليات التي تعترض إتمام تركيز مقرّات الحماية المدنية المبرمجة في بعض المناطق على غرار التخصيص العقاري وإتمام مرحلة الدراسات والاتفاق مع المقاولين وغيره. كما تم تقديم جملة من المعطيات الإحصائية حول توزيع فرق الحماية المدنية ومشاريع الإحداثات الجديدة المبرمجة على المدى القريب والمتوسط،

- بخصوص عدم فتح بعض مراكز الحماية المدنية التي تمّ إنشاؤها، تمّ التأكيد على أن السبب يرجع لضعف الإمكانيات المالية حيث توجد 3 مراكز بانتظار تجهيزها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة لفتحها، بالإضافة إلى بعض المراكز على الطرقات السريعة،

- حول ما أثير من نقص في وسائل التدخل من شاحنات الإطفاء وسيارات الإسعاف، تمّ بيان أنّ مشروع ميزانية البرنامج قد رصد به مبلغ 7 م. د لاقتناء وسائل تدخّل مع الإشارة أنّ المبلغ المرصود لا يُمكِّن من تحقيق الاقتناءات الضرورية واللازمة في ظل ارتفاع تكلفتها حيث أنّ سعر شاحنة الإطفاء الواحدة يقارب الـ 1،25 م.د.

3- المسائل المثارة والرّدود المقدّمة في علاقة ببرنامج الشؤون المحلّية:

في تفاعلاتهم مع جملة المسائل المتصلة ببرنامج الشؤون المحلية، طرح النواب الحاضرون جملة من الاستفسارات والاقتراحات، شُفعت بإجابات مفصّلة من ممثّلي وزارة الداخلية وقد تمحورت بالخصوص في النقاط التالية:

أ- الاستفسارات والاقتراحات المقدّمة من قبل النواب الحاضرين:

- التساؤل حول تدعيم مشروع الميزانية الماثل للبلديات المحدثة ومدى وجود آليات لتسهيل انطلاقتها ومساعدتها بالموارد المالية والوسائل المادية واللوجستية اللازمة،
- الاستفسار حول أسباب تعطّل تقدّم البرنامج الخصوصي لتنمية البلديات المحدثة في علاقة بتحويل القسط المالي المتعلق بالجهة الممولة لفائدة هذا البرنامج.
- التأكيد على أهمية حلحلة جملة من الإشكاليات في علاقة بسير العمل البلدي والمرافق التي يقدّمها بعد حلّ المجالس البلدية مثل إسناد رخص البناء ومطالب الربط بشبكات الماء والكهرباء،
- إثارة عدة استفسارات حول مشروع الوزارة في مقاومة الانتصاب الفوضوي والاستعمال المفرط للرصيف والتصدي لكل المخالفات بشأن ذلك، مع الدعوة إلى تشديد الجهود في هذا المجال. إضافة إلى مكافحة البناء العشوائي والدعوة في هذا الإطار إلى مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وتنقيح مجلة التهيئة الترابية والتعمير. كذلك التساؤل حول برنامج الوزارة المعتمد في مقاومة الحشرات،
- التساؤل حول تدخلات صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية، والبلديات المستفيدة من ذلك.
- مع ملاحظة تأخّر تحويل الاعتمادات بين البلديات في إطار صندوق التعاون بين الجماعات المحلية، إضافة إلى الدعوة إلى تسريع تحويل الاعتمادات لفائدة بعض المجالس الجهوية ليتسنى استئناف المشاريع المعطّلة،
- الاستفسار حول الوضعية القانونية لجهاز الشرطة البيئية ومآل التجهيزات والممتلكات التي كانت على ذمّته.
- اقتراح إعفاء البلديات التي توجد بها مصبات فضلات وتعاني من مشاكل بيئية من دفع معلوم الأداء على العقارات المبنية.

ب- ردود ممثلي وزارة الداخلية:

- بخصوص التساؤلات المتعلقة بمشروع الوزارة في تعزيز الوسائل المادية والبشرية واللوجستية للبلديات المحدثة، بيّن ممثّلو وزارة الداخلية أنّه تمّ منذ سنة 2019 إقرار برنامج خصوصي لتنمية البلديات المحدثة يخصّ 86 بلدية وذلك بتمويل قدره 336 م.د عن طريق القروض الخارجية والهبات، حيث يتمّ دفع هذه المبالغ على ثلاثة أقساط حسب تقرير رقابة يعدّ في الغرض على أساس تقدّم تنفيذ البرنامج، وبيّنوا أنّ هذا البرنامج قد شهد تعثرا منذ جوان 2022 على إثر عدم صرف بقية القسط الأول من الجهة المانحة مؤكدين أنّ الوزارة ماضية في حلّ هذا الملف قبل نهاية السنة الحالية.

كما أوضحوا في نفس الإطار أنّ هذا البرنامج الخصوصي قد تضمّن خطة انتداب 1031 إطارا من مختلف الاختصاصات، لم يتسنّ تنفيذها نظرا لما سبق بيانه، مما جعل وزارة الداخلية تقوم بمجهود إضافي لانتداب 199 خطة من ضمن الخطط المطلوبة من هذه البلديات وعددها 244 أما بقية الخطط فهي في طور الإنجاز،

- أما فيما يتعلّق بمناظرات الانتدابات التي أجرتها البلديات بعد حلّ المجالس البلدية، فأكّد ممثّلو وزارة الداخلية أنّهم بصدد التثبت من احترامها لكافة الإجراءات والمبادئ القانونية والتدقيق فيها،
- بخصوص الاستفسارات المتعلقة بتسوية الملفات المعطلة لإسناد رخص البناء ومطالب الربط بشبكات الماء والكهرباء، وضّح ممثلو وزارة الداخلية وبالنظر إلى الإشكاليات العملية التي رافقت هذا الملف بعد حلّ المجالس البلدية، أن الوزارة تقوم حاليا بإعداد منشور لضبط الوضعيات القابلة للتسوية وإيجاد حلّ لهذه الإشكاليات وهو في مراحله الأخيرة،
- بخصوص ما تمّت ملاحظته حول ضرورة مراجعة مجلة الجماعات المحلية، تم التأكيد على وعي الوزارة بالحاجة اليوم لمراجعة شاملة للمجلة حيث لم تعد هذه الأخيرة متلائمة مع أحكام دستور 25 جويلية 2022، مع الإشارة، في هذا الإطار أنّ لوزارة الداخلية تصوّرا شاملا لمراجعة المجلة ولمسار اللامركزية، وقد تم الانطلاق فيه فعليا بتشريك كل الأطراف المتدخلة والعمل تقدّم أشواطا مهمة،
- بخصوص تساؤل حول الوضعية القانونية لجهاز الشرطة البيئية ولمتلكاته المنقولة إثر حلّه، أكّد ممثّلو وزارة الداخلية أنهم قد قاموا بالإجراءات اللازمة لتصفية الوضعيات الإدارية للأعوان المنتسبين لهذا الجهاز عبر إعادة توظيفهم وادماجهم في خطط أخرى كما تمّت إحالة ملكية الجزء الأكبر من السيارات للبلديات مع بقاء عدد صغير منها ستتخذ فيه الوزارة الإجراءات اللازمة في القريب.

4- المسائل المثارة في علاقة بتحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية ومساندة الوزارة في تحقيق سياستها العامة:

أجمع النواب على ضرورة توفّر الاعتمادات اللازمة لمهمة الداخلية بغرض تشجيع وتحفيز منتسبيها ودعم إجراءات وآليات الإحاطة الصحية والاجتماعية الخاصة بهم وتخصيص اعتمادات للتكوين والرسكلة وتحسين توظيف الموارد ضمانا لتطوير الجاهزية، وقد تمثلت أهم هذه الملاحظات وتفاعلات ممثّلي وزارة الداخلية في هذا المجال في المسائل التالية:

أ- الاستفسارات والاقتراحات المقدّمة من قبل النواب الحاضرين:

- الاستفسار حول الاعتمادات المرصودة لدعم الإحاطة الصحية بأبناء الوزارة والمشاريع المبرمجة في إحداث وتطوير المرفق الصحي الأمني وتجاوز بعض النقائص المسجلة في الموارد البشرية والمعدات والاستيضاح حول برنامج الوزارة لسدّ ذلك،

- الدعوة إلى التسريع في إصدار عدد من التشريعات ذات العلاقة على غرار الأنظمة الأساسية الخاصة بالعمد والمعتمدين بما يكفل حقوقهم كموظفي دولة وتنهي وضعية الهشاشة التي يعيشونها. مع الدعوة إلى ضبط معايير دنيا للانتداب في هذه الخطط، مع اقتراح إخضاعهم لبرامج تكوين حول قواعد التسيير الإداري والمالي والتواصل قبل مباشرة مهامهم. هذا بالإضافة إلى التسريع في سدّ الشغورات في هذه الأسلاك نظرا للدور الهام الذي يقومون به،
- التأكيد على أهمية تنفيذ الوزارة للخطة القطاعية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي وذلك في نطاق المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين تماشيا مع انخراط الدولة التونسية ودعمها للتوجه القائم على تكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع،
- طلب بعض التوضيحات حول علاقة النواب بالسلط الجهوية والمحلية في إطار تنفيذ المصلحة العامة.

ب- ردود ممثّلي وزارة الداخلية:

- إجابة عن الاستفسارات المتعلقة باستراتيجية ومشاريع الوزارة في دعم الإحاطة الصحية لأبنائها وعائلاتهم، بيّن ممثّلو وزارة الداخلية أنه قد تمّ تخصيص اعتمادات مالية محترمة ضلب مشروع ميزانية 2024 سيتمّ توجيهها لتجهيز قاعات علاج وتجهيز مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى، إضافة إلى البدء في اقتناء قاعة قسطرة وتهيئتها وتنصيبها لفائدة قسم طب القلب والشرايين بالمستشفى المذكور،
- بخصوص الملاحظات المتعلقة بالدعوة إلى التسريع في وضع إطار قانوني لسلك العمد والمعتمدين وتحديد معايير للتعيين ضلب هذه الخطط، تمّ التأكيد أنّ الوزارة مع هذا المقترح وقد شرعت في تنظيم الإطار القانوني عبر اقتراح مشروع أمر لضبط النظام الأساسي للعمد تمّ به تحديد معايير وشروط للانتداب وهو الآن على مستوى رئاسة الحكومة،
- بخصوص الملاحظات المتعلقة بالشّغورات الحاصلة في سلك العمد والمعتمدين ببعض المناطق، تمّ توضيح أنه تم تسجيل 20 شغورا في خطة معتمد وشغورين اثنين في خطة معتمد أول والعمل جار على سدّ ذلك في أقرب الآجال. أما بالنسبة إلى التكوين فقد أفاد ممثّلو وزارة الداخلية أنّ الوزارة بصدد برمجة دورة تكوينية لـ 160 معتمدا جديدا وذلك باعتمادات قـــدرها 100 أ.د في نطاق التعاون الدولي.
- بخصوص علاقة المصالح الجهوية والمحلية بالنواب في إطار دورهم التمثيلي بالدوائر الانتخابية التي يمثّلونها، أكّد ممثّلو الوزارة أنّ كل مصالحها تعمل على تكريس مبدأ التشاركية بين المسؤولين الجهويين والمحليين من جهة وبين النواب من جهة ثانية وجميع القوى الحية والفاعلة وذلك لما فيه خير المواطن في الجهة وتحقيق المصلحة العامة، مع الإشارة وأنه تمّ تعميم مذكّرة عمل في الغرض على جميع المصالح الجهوية الراجعة بالنظر لوزارة الداخلية.

III. توصيات اللجنة:

- مزيد دعم التشاركية بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في علاقة باختصاصات اللجنة التشريعية والرقابية،
- أهمية مزيد تدعيم وسائل العمل والتجهيزات الضرورية بما يُمكّن القوات الأمنية البرية والبحرية والجوية من مزيد تطوير الجاهزية للاضطلاع بمهامها في الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها على أكمل وجه،
- اقتراح التفكير في برنامج لإنشاء مراكز أمنية متنقلة لما لذلك من تأثيرات إيجابية على مستوى النفقات إضافة إلى دور ذلك في تقليص زمن التدخل وإعادة الانتشار،
- مزيد العمل على دعم التجهيزات والبنية التحتية لبرنامج الحماية المدنية،
- دعم الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة في مجال السلامة المرورية على غرار النقل الذكي لما له من تأثير إيجابي على تحسين مستوى السلامة المرورية ومراقبة المرور والاكتظاظ والتخفيض في زمن التدخل عند الكوارث،
- مزيد العمل على الجانب التعريفي بالخدمات الإدارية الإلكترونية التي تُؤمّنها مهمة الداخلية لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التحول الرقمي بما هو رافد أساسي في التنمية،
- مواصلة العمل على برنامج شرطة الجوار وتدعيمه.

IV. قرار اللجنة:

وبذلك أنهت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح النظر في مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

مع جزيل الشكر. (تصفيق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنة على عملها القيّم والجادّ والآن ننتقل إلى النقاش العام.

قائمة أولية في التدخلات السيدات والسادة النواب المحترمون: هشام حسني، نبيه ثابت، الطيب الطالبي، حسام محجوب ماجدة الورغي، أنور المرزوقي، بسمة الهمامي، محسن هرمي، بثينة الغانمي وحسن جربوعي.

إذن الكلمة للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

في البداية أشكر المجهودات التي تقوم بها وزارة الداخلية وأعوان الشرطة والحرس والديوانة وهناك تحسن أمني ملحوظ وملحوظ جدا في مقاومة الإرهاب أو مقاومة الجريمة لكن مازالت توجد بعض النقائص ضلب وزارة الداخلية.

سأبدأ بالشأن المحلي في منطقة حلق الوادي وبالذات بمنطقة العوينة، كنت أشرت إلى ذلك سيدي الوزير في السابق قلت بأن المنطقة فيها 56 ألف ساكن ولا يمكن أن يكون فيها مركز واحد لا يستجيب حتى للمعايير وهو مركز إداري وعدلي ليس فيه سيارات رغم المجهود الذي يقوم به السيد مدير الإقليم بتكثيف الدوريات لكن يبقى أسطول السيارات ناقصا والمركز لا يفي بالحاجة فالرجاء إحداث مركز في منطقة حي السلامة وحي الواحات لكبر المنطقة والكثافة السكانية والانفجار السكاني الذي تشهده منطقة العوينة هذا من الناحية المحلية.

على المستوى الوطني لا يعقل اليوم في زمن الرقمنة أن يستغرق استخراج بطاقة عدد 3 أو جواز سفر ثلاثة أسابيع أو شهر والمفروض على الأقل أن يقع تسليم البطاقة عدد 3 من مركز الأمن ويجب أن تكون قاعدة البيانات متوفرة بالمركز يعني تحسين البنية التحتية الرقمية ويمكن أن تسلم في ظرف 24 ساعة أو حينها وجواز السفر يمكن أن يكون في المنطقة وليس بالضرورة أن يوجّه لإدارة الحدود والأجانب تجنّبا للتعطيل وهذا ضمن تعصير الإدارة.

إشارة أخرى إلى أن الدور الذي يجب أن تلعبه وزارة الداخلية في مقاومة التجارة الموازية والتهريب، اليوم نجد البضاعة المهربة على قارعة الطريق والجميع على علم بذلك وهنا إن أردنا التصدّي لهذه الظاهرة فإنّ "اللي يسرق يغلب اللي يحَاجي" صحيح أن هناك مجهودات من الديوانة والشرطة والحرس في التصدّي للمهربين الكبار لكن تجفيف المنابع في أن نتصدّى لهذه البضائع فلا يجدون وجهة لترويجها وبالتالي نقطع دابرهم وتبقى البضائع بحوزتهم ولا يتمكنون من بيعها.

ثالثا، أريد أن أشير إلى الدور التنموي في المجالس الجهوية التي لا تنظر في المشاريع المعطلة إلا عند انعقادها فلا توجد متابعة يومية للمندوبيات والإدارات الجهوية للمشاريع المعطلة وهنا نود أن نضع السادة الولاة على المتابعة اليومية للمشاريع المعطلة دون انتظار عقد مجلس جهوي ونعرض ما يمكن اتخاذه من الملفات المتبقية والمعطلة ونتخذ الإجراءات فالمتابعة اليومية لهذه المشاريع تنهض بالتنمية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيه ثابت عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق.

السيد نبيه ثابت

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والطاقم المرافق له،

أولا أريد أن أشكر وزارة الداخلية على ما تشهده من تحسّن وتقدّم حيث أثبتت أن تونس بلد الأمن والأمان ولكن أردت التدخل في مسائل اجتماعية تهمّ تسوية وضعية عملة الاعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية حيث لم تتم التسوية إلى اليوم ومنهم من تجاوز 30 سنة من العمل الفعلي بالمصالح المركزية والجهوية.

طلب آخر السيد الوزير، نعرف جميعا أن مخفّضات السرعة وضعت حتى نحمي صغارنا بالمدارس من حوادث الطرقات لكن اليوم أصبحت تعاني هذه المخفّضات من حصول البراكاجات حيث حصلت منذ ثلاثة أيام عملية سطو في ولاية توزر على الطريق الرابط بين ولاية توزر ودقاش على مستوى منطقة حَلْبَة حدثت جريمة قتل إثر عملية براكاج تعرض لها مواطن.

نعرف أن العديد من هذه المخفّضات ليست مقنّنة فلماذا لا تتم إزالتها نهائيا ونترك فقط المخفّضات المحاذية للمدارس؟ إضافة إلى انعدام الإنارة وغير ذلك من المسائل غير المؤمّنة مما يخيف مستعملي الطريق ليلا ونعرف هذا جيدا إذ يمكن حدوث عمليات براكاج بالطرقات الوطنية ليلا على مستوى مخفّضات السرعة.

أيضا هناك تأمين كبير لمحطات المسافرين ولكن يعتريه نقص ويمكن القول أنّها أصبحت أوكارا للجريمة فمن يسافر ذهابا أو إيابا بكون خائفا.

وأهم شيء أيضا هو طلب على المستوى المحلي، السيد الوزير كنتم في توزر ودقاش ودشّنتم مركز الشرطة بدقاش وهو مركز عصري لكن ينقصها مركز حرس وطني وإن شاء الله نرحب بك هناك في نطاق تدشينك لمركز الحرس الوطني بدقاش وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للنائب المحترم السيد الطيب الطالبي غير منتمي وله دقيتان.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

في البداية نثمن المجهودات الأمنية الكبيرة في استتباب الأمن والاستقرار المحفّز على النمو والاستقرار الاجتماعي كما نثمن المجهودات الأمنية في مقاومة الإرهاب والتهريب لكن هذه المجهودات تبقى منقوصة سيدي الوزير في ظل نقص إمكانيات العدد والعتاد فالمدارس والمعاهد تظل بؤرة كبيرة لترويج السموم لناشئتنا رغم المجهودات الموجودة لكن هذه المظاهر السيئة ما تزال موجودة. كذلك الانتصاب الفوضوي واحتلال الأرصفة التي تعاني منها مدننا الداخلية.

وتظل أريافنا تعاني من السرقات المتكررة للمواشي والمعدات الفلاحية والشاحنات ونحن نسعى في هذا الإطار لتحقيق أمننا الغذائي فالمطلوب المزيد من بذل الجهد للحدّ من هذه الظواهر السيئة.

من جهة أخرى سيدي الوزير، بعد إحالة وزارة الشؤون المحلية إلى وزارة الداخلية وحلّ المجالس البلدية أصبحت هذه البلديات عاجزة عن إسداء الخدمات للمواطنين خاصة منها التراخيص للربط بالشبكات العمومية والزحف العمراني الكبير وعجز هذه البلديات عن حلّ الإشكاليات العقارية والعمرانية والعديد من المشاريع المعطلة اليوم وخاصة أن الممول الأجنبي حدد لنا الآجال النهائية في 2024 وخاصة أن لدينا في القيروان غياب الوالي المسؤول عن حلحلة هذه المشاريع وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل وله أربع دقائق.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

وتحية لكافة الأسلاك الأمنية وكافة موظفي وزارة الداخلية،

أمام ما تعانيه المالية العمومية وتفاقم الدين العمومي فإنّ ميزانية وزارة الداخلية لم تكن في منأى عن التوجهات المتبعة في إطار التقشف والضغط على نفقات التأجير والتسيير وخاصة الاستثمار ولكن وجب عليّ التذكير أن القطاعات الحيوية والأساسية لحياة المواطن كالتعليم والصحة والأمن من المفروض أن تحظى باستثناءات في مستوى التقشف والضغط على النفقات.

سيدي الوزير، إن قوات الأمن الداخلي هي قوة مسلحة مدنية يخضع أعوانها إلى أحكام قانون أساسي وجب علينا اليوم مراجعته

في إطار توفير ظروف النجاح والنجاعة لمهام الأمنيين وكذلك التنصيص على المسؤولية الشخصية ومسؤولية الدولة عند تدخلات القوات الأمنية في عملياتهم.

كما وجب الإسراع في مراجعة مجلة الجماعات المحلية بما يتماشى مع طبيعة دستور 25 جويلية 2022.

كذلك مَأسَسَة الأمن السبريني في ظل تطور التعاملات بتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

سيدي الوزير، تمثل مستودعات الحجز البلدي إحدى أهم المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية وهي في انتظار قرارات عاجلة فهي تتعرض للنهب والسرقة والحرق يوميا إضافة إلى تكديس الوسائل والمواد المحجوزة لسنوات عديدة دون التصرف فيها وانطلاقا من مبدأ حسن التصرف وتطوير الموارد المالية المحلية نطالب بنص استثنائي يحال الى كافة البلديات لتصفية المحجوز بشكل قانوني وأقترح إمهال أصحاب المحجوز ستة أشهر مثلا للتسوية إثرها تتمكن البلديات من التصرف فيها في إطار بتّة عمومية كما يجب النظر كذلك في فض الإشكال مع مستودعات الحجز الديواني.

سيدي الوزير، يعتبر سلك العمد والمعتمدين العمود الفقري لهيكلة الدولة وهم في انتظار إطار تشريعي ينظم عملهم ودورهم ويقضى على وضعية الهشاشة التي يشغلونها فدورهم أساسي في ظل نظام جديد يكرّس سيادة الشعب في قراراته التي تنطلق من العمادات والمحليات وفي نفس الإطار وجب وضع معايير علمية واضحة لتعيين العمد والمعتمدين والمعتمدين الأول.

سيدي الوزير، محلّيا أرفع اليكم مطالب ملحة جدا من مواطنات ومواطني معتمدية مساكن أكبر معتمدية في ولاية سوسة وثالث أكبر معتمدية في تونس التي منذ 13 سنة لا تتوفر بها مقرّات أمنية فمركزيْ الشرطة مساكن الشرقية ومساكن الغربية يشغلان حاليا مقرّ الدائرة البلدية وبسيارة واحدة ومنطقة الحرس الوطني على وجه الكراء ولا يستجيب مقرّها للحد الأدنى من ظروف العمل اللائقة. إلى جانب نقل منطقة الأمن الوطني بمساكن إلى سوسة الجنوبية منذ سنة 2011 رغم توفر أكثر من 7000 متر مربع متمثلة في مقرّات أمنية آيلة للسقوط.

فالرجاء إيلاء هذه المطالب الأهمية واعتبار معتمدية مساكن ذات أولوية في برمجة المقرّات الأمنية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ماجدة الورغي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية ومرحبا بالوفد المرافق،

أريد أن أهنّئكم حقيقة على المردود الأمني الكبير المتواصل على كامل تراب الجمهورية وخاصة على مستوى ولاية بنزرت وأوجه شكرا كبيرا للسيد لطفي بو عفيف على رحابة الصدر في كل الملاحظات التي نقدمها.

سيدي الوزير، هذا الملف يتضمّن معطيات أعتبرها جد خطيرة وأحمّلكم فيها المسؤولية حيث يتعلق الملف بمناظرة تم فتحها في شهر جوان 2021 في إحدى البلديات المحدثة في ولاية بنزرت وقد تم إنزالها بالصفحة الرسمية للبلدية بحضور شخصين فقط في دولة عدد المعطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا ما يقارب 300 ألف وبمحض الصدفة لم يسمع أيّ أحد بهذه المناظرة ولم يشارك فيها أحد ولم يحضر بها أيّ أحد سوى الشخصين المشاركيْن في المناظرة اللذين ذكرتهما وداخل أسوار البلدية قاما بالامتحان ونجحا بمحض الصدفة رغم أنّ أحدهما لم يحصل حتى على شهادة الباكالوريا. ثم فيما بعد من يقوم بجمع الإمضاءات في أن يكون هذا الملف رسميا وتكون فيه لجنة حاضرة وتشهد يتنقّل بين كل هذه الأطراف لتسليم الملف يدا بيد وبسيارته الشخصية. وقاموا بالتستر سيدي الوزير على هذا الملف وعدم الكشف عنه ليباشروا العمل فيما بعد في شهر نوفمبر 2021.

وهنا أطالبكم سيدي الوزير بفتح تحقيق في الانتدابات والمناظرات خاصة في البلديات المحدثة ليس فقط في بنزرت بل على كامل تراب الجمهورية.

سيدي الوزير، هذا الملف هو واحد من مجموع ملفات تسعى بعض الأطراف ألاّ تصل إلى رئاسة الجمهورية وهذا سبب إقصائي النائب ماجدة الورغي على دوري الرقابي في ولاية بنزرت والسبب دواعي أمنية ممّن وعلى من يخافون؟ تخافون من ماجدة الورغي في حين أن تقاريركم الأمنية تثبت أنها وصلت للمجلس بكل نظافة ولم أوزّع الزيت ولا المقرونة وصلتُ بمحبة وثقة الناس آمنتُ بنظافة يد السيد رئيس الجمهورية وبمشروعه واليوم أنا موجودة تحت القبة إيمانا بهذا المشروع.

فإما أن نعمل سويا أو ستحدث كوارث حقيقة ونحن مقدمون على مراحل انتخابية سيدي الوزير. من لديه الغاية اليوم في أن تتسع الرقعة بين ثاني مؤسسة منتخبة من الشعب ورئاسة الجمهورية ونحن على أعتاب انتخابات رئاسية إن شاء الله تكون خيرا على تونس.

سيدي وزير الداخلية، لا أريد أن تمرّ مداخلتي مرور الكرام، أريد أن تأخذوها بعين الاعتبار لأنها ستفتح سلسلة ملفات موجودة اليوم بولاية بنزرت.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق.

السيد أنور المرزوقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا مجددا بالسيد الوزير والوفد المرافق شرفتم مجلسنا،

سيدي الوزير، وزارة الداخلية هي وزارة سيادية بامتياز لأنها تسهر على تحقيق أمن المواطنين فمن فقد أمنه فقد وجوده فلا تنمية ولا ثقافة ولا تعليم دون أمن والدولة التي تضمن أمنها تضمن وجودها.

سيدي الوزير، إذا كان العمران قائما على أساس العدل فإنّ سُؤدَدَ البلاد قائم على أساس الأمن فمعركتنا لتحقيق أمن البلاد مرتبطة بإنفاذ ما تقوم به الأجهزة الأمنية بمختلف أسلاكها من جهود مضنية ومتواصلة فهي محمودة ومشكورة تثمن تثمينا قويا وهذا ما نلحظه على أرض الواقع في عديد الأحداث ولا سيما في الأحداث الأخيرة التي أبلت فيها المؤسسة الأمنية بلاءً حسنا فأظهرت

حرفية رائعة وخبرة رفيعة تجعلنا نطمئن لأمننا أولا وأمن الوطن ثانيا وبالتالي مستقبل تونسنا العزيزة.

تقديري وشكري سيدي الوزير لجميع الأسلاك والوظائف الأمنية على المجهودات التي تقوم بها مجهود يذكر فيشكر.

سيدي الوزير، سأغتنم هذا اللقاء لأثمن مجهود الوظائف الأمنية بجميع وظائفها من أمن وحرس وحماية مدنية بولاية نابل بصفة عامة ومدينة نابل التي أمثلها بصفة خاصة لما تقوم به من عمل دؤوب وناجع من أجل ضمان أمن المواطن والحفاظ على المكاسب الخاصة والعامة ومقاومة الانتصاب وغير ذلك من الأشياء وذلك رغم النقائص.

لذلك أستغل هذه الفرصة سيدي الوزير، لأطالب سيادتكم بتدعيم المراكز الأمنية بالأعوان والإداريين وبتجهيزات أفضل ولا سيما السيارات والوثائق الإدارية.

سيدي الوزير، مقرّ منطقة الأمن بنابل وثلاثة مراكز أمنية في قلب المدينة تتطلب تدخلا عاجلا لتوفير ظروف أفضل لاستقبال المواطنين وضمان شروط دنيا للقيام بالواجبات المحمولة عليهم.

سيدي الوزير، سأستغلّ هذه الفرصة أيضا وهذا اللقاء لأبلّغكم رسالة من قبل السادة العُمَد بسلك العُمَد بنابل الذين يشكون من غياب قانون أساسي ويعانون من تهميش وهو سلك في حاجة للإصلاح الذي يقتضي قبل كل شيء توفير الإطار القانوني لهذه المهنة.

سيدي الوزير، نعرف ما قام به السادة العُمَد من دور اقتصادي واجتماعي في كل الوزارات وهو سلك مرتبط بكل الوزارات.

لذلك بكل لطف سيدي الوزير، لفتة من سيادتكم لهذا السلك ودمتم موفقين والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية ولها دقيقتان.

السيد بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير الداخلية،

نرحب بكل الإطارات المرافقة له،

نثمن جهودكم في الوزارة السيادية وهي وزارة مستهدفة من الداخل والخارج وتونس كلها مستهدفة من الداخل والخارج حيث أننا أمسينا وأصبحنا وجدنا شعوبا أخرى غرباء يريدون القدوم لتونس بتعلة أنهم سكان أصليون، فمن نحن إذن؟ ومن هم أجدادنا؟ وهنا أريد أن أشكركم حقيقة على حماية تونس والذود عن حماها برا وبحرا وجوا.

سيدي الوزير، في سليانة عشنا مشكلة تهريب 500 رأسا من الأبقار إلى الشقيقة الجزائر خلال أسبوع وفي نفس الدولة أي الجزائر أراد أحد مواطنيها تمرير ثلاثة أوعية من الزيت المدعم إلى دولة مالي فحوكم بـ 31 سنة سجنا.

سيدي الوزير، من هم هؤلاء الناس الذين قاموا بتهريب 500 رأس من البقر ومن هي الشبكات المتورطة في ذلك؟ لذلك لا بد من ردعهم.

في تونس لا شيء مستفز أكثر من الفضلات وما نلاحظه أن تونس وباردو وسليانة جهات غير نظيفة ولا نريد التعود على هذا الوضع.

سيدي الوزير، لا يسقط الحق بالتقادم إلّا إذا مات أهله ونحن أحياء وباقون. في 9 أفريل 2012 خرجنا نحن شباب تونس لنحتفل بعيد الشهداء فما راعنا إلا وخرج علينا الأمن بكل أزيائه وداهمنا أناس آخرون ليسوا من سلك الأمن بكل أشكالهم أهانونا وضربونا ولم يسمحوا لنا بالاحتفال وصرح وزير الداخلية في تلك الفترة بأنه كلّف لجنة لتحقق بالأمر ولا نعرف ما وصلت إليه تلك اللجنة ولكني سيدي الوزير، أريد أن أطالب بحقي حيث وقع المساس بكرامتي وبالشهداء وأريد أن أعرف نتائج تلك اللجنة وأريد محاكمة هؤلاء الناس لأنهم فعلا مجرمون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محسن هرمي عن كتلة صوت الجمهورية وله دقيقتان.

السيد محسن هرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة الإطارات المرافقة لسيادته،

بمناسبة مناقشة مشروع مهمة الداخلية أتوجه بالشكر والتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية الذي أذن بتنظيم حملات أمنية حول المؤسسات التربوية والجامعية وبالأحياء.

وكذلك شكري للسيد وزير الداخلية على السهر على حسن تنظيم هذه الحملات والتي كانت ناجحة وحققت نتائج طيبة وبثّت الارتياح في صفوف المواطنين وهذا يدخل في إعادة هيبة الدولة التي فقدت قبل 25 جويلية 2021 وأستشهد بحادثة كنت شاهدا عليها مجموعة من الشبان أغلقوا الطريق وسيارة الإسعاف بها امرأة بحالة مخاض واقفة والمسؤولون والإطارات الأمنية يتفاوضون مع الشبان طيلة ساعتين حتى سمحوا لسيارة الإسعاف بالمرور وأصبح المواطن وقتها يتساءل أين الدولة؟ وأين هيبة الدولة؟ والحمد لله أقول اليوم بأن هذه الهيبة عادت بعد 25 جويلية 2021.

سيدي الرئيس، بعض مشاغل مواطنين دائرة جندوبة الشمالية فرنانة من ولاية جندوبة أولا بلدية جندوبة مرجع نظرها معتمدية جندوبة الشمالية ومعتمدية جندوبة المدينة وهي تتطلب إمكانيات كبيرة حتى تستطيع إنجاز المشاريع الضرورية كتعبيد الطرقات وتهذيب الأحياء المكتظة كحي الفردوس وحي بورشادات وحي الهادي بن حسين وحي الزهوة بجندوبة الشمالية وغيرها من التجمعات الريفية.

ثانيا، وضعية مركز الحرس الوطني ببني مطير هذا المقرّ هو على ملك الأجانب وأصبح اليوم غير وظيفي وغير لائق بأن يكون مقرّ سيادة فالضرورة تقتضي سيدي الوزير بناء مركز وظيفي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي ولها خمس دقائق.

السيد بثينة الغانمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

صباح المقاومة، صباح الحرية، صباح العدالة الاجتماعية،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المصاحب له،

أود أن أتقدم بتحية احترام وتقدير لقوات الأمن الداخلي بجميع أسلاكه كما لا يفوتني أن أترحّم على شهداء المؤسسة الأمنية ممن أُزهِقَتْ أرواحهم في سبيل البلاد والعباد.

وإذ أترحّم على هؤلاء فإنني أتوجه لأولئك الشرفاء الصامدين والمرابطين أمام العدوان الصهيوني الغاشم وأذكّر في هذا الإطار بأن اليوم الحادي والعشرين من نوفمبر هو اليوم السادس والأربعون من بداية نهاية الكيان الصهيوني. النصر لغزّة والمقاومة، سُحْقا لأعداء الإنسانية.

سيدي الوزير، لا يخفى على الجميع ما تقدمه المؤسسة الأمنية من نجاحات في علاقة بمقاومة الجريمة والحد من انتشارها إلا أن هذه الجرائم المتعلقة بمسك المخدرات وترويجها واستهلاكها ما زالت في تسارع وبنسق أكثر وأصبحت تهدد طبعا الأطفال والشباب وتَطالُ المؤسسات التربوية والأسرة التربوية كما أن هذه الظاهرة تتفاقم في علاقة بالمربين فما هي سيدي الوزير السبل الكفيلة والسياسة التي يمكن أن تنتهجها الدولة في هذا الإطار؟

سيدي الوزير، هنا لا يفوتني أن أدعوكم إلى مزيد التنسيق بين المؤسستين الأمنية والتربوية والقيام بالعديد من الدوريات في محيط المؤسسات التربوية.

النقطة الثانية ذات علاقة بحق المواطن في حياة كريمة بضمان الحد الأدنى من العيش الكريم وذلك بتوفير الماء والكهرباء والنظافة أيضا وإسناد الرخص للجميع على حدّ السواء ودون استثناء أو محاباة وهذا ما نعيشه في العديد من الجهات وهناك من يسند إليهم رخصا للاستمتاع بشبكة المياه والكهرباء وهناك من يمنعون ونريد أن تنظروا في هذا الجانب.

سيدي الوزير، النقاط السوداء تحولت في جميع جهاتنا وفي جميع الولايات إلى مصبات غير مراقبة طبعا وهذا ينبئ بأزمة بيئية ويهدد الأمن الصحي للمواطنين، فما هي الحلول الممكنة للحدّ من هذه الظاهرة؟

ألا يمكن الاعتماد على صفقات تذلل من صعوبات رفع النفايات والفضلات؟ الرجاء التسريع بتخصيص 2 هكتار تقريبا وهذا ملف موجود صلب ولاية باجة وطال حلّ هذه المعضلة المتعلقة بالمصب المراقب في باجة الذي لم يعد يستوعب الكم الهائل من الفضلات وهو أيضا يهدد الصحة ويهدد المجال البيئي في الجهة.

سيدي الوزير، مثال التهيئة العمرانية الذي تعطل كثيرا وبتعطله طبعا تعطلت المصالح في الجهات وتوقفت وعلقت العديد من المشاريع والاستثمارات على غرار المناطق الصناعية في مدينة باجة وغيرها من الجهات طبعا على سبيل الذكر نذكر مدينة باجة ولكن العديد من المناطق في حاجة إلى مراجعة مثال التهيئة العمرانية.

ولا ننسى الاختناق المروري الذي يتطلب منكم إيلاء أهمية كبرى خاصة في باجة الشمالية قلب المدينة يعني هذه الأمثلة المرورية في حاجة إلى المراجعة من جهة لما لها من تأثير في إرساء النظام والتخفيف على قلب المدينة من الفوضى والاكتظاظ خاصة سيدي الوزير في ظل غياب مواقف للسيارات في مدينة باجة وأيضا في ظل غياب محطة لسيارات الأجرة "اللواجات" بين الجهات.

هذا طبعا يزيد في تأزّم الحركة المرورية واختناقها ليس فقط في جهتنا وإنما في العديد من الجهات.

سيدي الوزير، أرجو منكم مزيد الإحاطة بأعوان الأمن وتحسين ظروف عملهم بالجهات وبالخصوص جهة باجة على سبيل الذكر ولا الحصر كمركز باجة المدينة الذي يحتاج إلى إعادة تهيئة وأيضا مركز الحرس الوطني في باجة وغيرهما.

أيضا إيلاء الأهمية للنقص الفادح في التجهيزات في جهتنا ولاية باجة كما ألفت انتباهكم إلى ضرورة مراعاة الحالات الاجتماعية والنظر في المستحقات المتخلدة لمتقاعدي قوات الأمن التي لم تصرف بعد وكذلك منح العمد.

سيدي الوزير، تجار بنادق الصيد المرخص لهم في العمل وفي المتاجرة هم في حاجة لتجديد الرخص ولكن عملهم متوقّف إلى حدّ الآن وهم معطلون أمام التزامات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

فيما يلي القائمة الثانية الرجاء الاستعداد للتدخل: ياسر قراري، فاطمة المسدي، لطفي سعداوي، يوسف التومي، ريم الصغير، فخر الدين فضلون، محمد ضو، عبد الحافظ الوحيشي، حمدي بن عبد العالي وعبد الحليم بوسمة.

والكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبالوفد المرافق له،

أولا، نترحم على شهداء فلسطين،

سيدي الوزير، لا يمكننا إلاّ تثمين مجهودات الأجهزة الأمنية والعمل الدؤوب للحدّ من الجريمة بمكافحة الإرهاب وبتوفير الأمن لكافة الشعب التونسي. لكن حسب تقديري الشخصي، فإن الوزارة ما زالت إلى حدّ الآن رغم عديد المجهودات لم تعش الإصلاحات الضرورية والتحولات اللازمة.

سيدي الوزير، هناك قرارات تبقى على المستوى المركزي والمرحلة في حاجة إلى مسؤول تنموي لا مسؤول إداري. هناك أشخاص يعملون وليس لدينا أي شك في ذلك، لكن هناك عدد من المعتمدين والمسؤولين أغلقوا أبواب مكاتبهم ولا يقابلون حتى المواطن وعندما يسألونهم عن تصرفهم يكون جوابهم أنهم من "أبناء المسار" وهنا شرط الانتماء إلى المسار أن يكون ابن الشعب وهو على الميدان.

هناك مسائل أريد الحديث فيها سيدي الوزير، وعلى سبيل الذكر أنّ السادة المعتمدين هم من يرأسون المجامع المائية في حين أننا نرى الناس يعانون من مشكل الماء ولما نلحّ على أحدهم بما أنه رئيس مجمع مائي لنحدّد معه جلسة لدرس هذه الإشكالية نبقى في انتظار ذلك لثلاث أو أربع سنوات ولا يتم عقد هذا الاجتماع.

نمرّ إلى مسألة الأعلاف، المعتمد هو رئيس اللجنة المحلية للأعلاف، يجب أن يعقد جلسة ويستدعي الأطراف ويضع شروطا لكيفية رئاسة اللجنة، هناك مناطق بقيت منذ خمس وست سنوات تنتظر إلى حدّ اليوم للحصول على رخص أعلاف في انتظار أن يعقد السيد المعتمد هذه اللجنة ويقوم بإعداد تقريره ويرسله إلى الولاية للنظر في الموضوع.

في مسألة أخرى سيدي الوزير، وهي مراسلة بعثت إليكم تتعلق بالعُمَد، بما أنّي من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس، صبغة العمد في الأرياف لها دور هام جدا وليس كدَوْر العُمَد الموجودين داخل المدينة. فكيف لعُمُدة معيّن على رأس عمادة مثلا في تْليلْ العِجْلَة كلم 74من معتمدية منزل شاكر كيف يمكنه أن يتواصل مع المواطنين أو أن يطلع على مشاكلهم وهم بعيدون عنه تقريبا على مسافة 35 أو 40 كلم. كما نلاحظ عدم سدّ الشغورات في مناصب هؤلاء العُمَد بهذه المناطق لمدة خمس أو عشر سنوات. آخر عُمْدَة في عمادة بشْكَة من معتمدية منزل شاكر انطلق في هجرة غير نظامية نظرا إلى وضعيته الاجتماعية الصعبة ومرتبه الشهري الذي لا يوفر له العيش ولا يفي له بحاجياته الضرورية من تنقّل وغير ذلك فكيف يمكنه أن يتنقل براتب شهري بـ 800 أو 850 دينار ويُكمِل مساره المهني كعُمْدَة لعمادة تبعد عنه 30 كلم.

والإشكال في المناطق الريفية أنّ العمدة يمثل همزة الوصل بين المواطن وبين الإدارات والمسؤولين، فإذا تبقى المنطقة خمس أو ست سنوات بدون عمدة خاصة بالأرياف فإنها تعتبر منطقة كارثية.

مسألة أخرى تتعلق بمركز الحرس بمعتمدية مركز شاكر، مركز الحرس بمعتمدية منزل شاكر مساحته أكبر من المنستير مرة ونصف ويتوفر بهذا المركز سيارة واحدة فقط للحرس الوطني في كل هذه المساحة الجغرافية الشاسعة وبذلك المجال الجغرافي الذي لا يمكنهم التنقل فيه ولا يمكنهم حتى معاينة الوضعيات التي تحصل وهي منطقة ريفية بحتة يوجد بها فلاحة وفيها مركبات فلاحية ويوجد بها شركات بترولية ويوجد بها منطقة صناعية، يعني منطقة يوجَد بها مركز حرس وفي الآن نفسه تفتقر إلى مركز للحماية المدنية. ونشير إلى حادثة تسرّب للغاز وقع في يوم من الأيام بالمنطقة الصناعية ومن ألطاف الله أن وقع تفادي الكارثة حتى ولو حصلت الكارثة لا قدّر الله فإمّا أن تأتي الحماية المدنية من الحنشة التي تبعد 60 كلم أو من صفاقس التي تبعد 40 كلم، لذلك من الضروري أن يكون هناك مركز للحماية المدنية.

ثانيا سيدي الوزير، على إثر الجلسة التي انعقدت يوم 20 أوت 2023 بمقر الوزارة استبشرنا خيرا في ولاية صفاقس واعتبرنا أن مشكل النفايات سينتهي إلى الأبد بوحدة تثمين نفايات لكن سيدي الوزير، ما هو موجود على أرض الواقع هو مصب للفضلات تم تحويله من عقارب ووضعه في تنيور وأهالي المنطقة استبشروا خيرا وفرحوا بالمشروع الذي سيتم إنجازه لأن هذا المشروع سيساهم في تشغيل الناس لكن ما نراه على أرض الواقع هو ليس بوحدة لتثمين النفايات هؤلاء يقومون بجهر"trois casiers" وكل "casier" يحتوي على 200 ألف طن تقريبا.

لذلك أرجو من سيادتكم الإشراف على هذا الموضوع والقيام بمراقبته والاطلاع على الوضعية التي وصلت إليه اليوم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي وله خمس دقائق.

السيد ياسر قراري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

بداية تحية لقواتنا الأمنية من أمن وطني وحرس وحماية مدنية الذين يسهرون على حماية أمن تونس وذلك في إطار أمن جمهوري يحفظ الحقوق ويحمي الحريات.

أمر إلى المسألة الرئيسية التي أود الحديث فيها اليوم وهو الدور التنموي لوزارة الداخلية. بالاطلاع على مشروع الميزانية، نجد أن أهم مرتكزات وأهم أهداف مشروع الميزانية عامة هي تحقيق تنمية جهوية عادلة ونجد انعكاسا لذلك في استراتيجية مهمة العدل في صفحتها الأولى حيث تعمل على تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

ونجد أيضا أنه تتنزل استراتيجية مهمة الداخلية في إطار المسار الإصلاحي للدولة الرامي إلى تحسين أداء القطاع العمومي وتحقيق استدامة المالية العمومية قصد توفير مناخ يحفّز على المبادرة ويشجع على الاستثمار. كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وما هي شروط تحقيقه؟ شروط تحقيقه استثمار عمومي والذي هو شحيح في الحقيقة نظرا للظروف والإمكانيات والموارد. ثانيا، دفع الاستثمار الخاص وتوفير ظروف انتصابه في مختلف جهات تونس. ثالثا، ترسانة قانونية محفّزة للاستثمار وأهمهم "مايسترو" هو المسؤول الجهوي الذي يتقن التنظيم إذن كل هذا ويتقن أداء اللحن الثوري، لكن حقيقة جزء كبير من المسؤولين الموجودين في الجهات أعتقد أنهم لم يتعودوا أداء الألحان الثورية وهم لا يعرفونها أصلا.

وهذا ما يجعلنا نتبيّن البون الشاسع بين إرادة تونس الجديدة في أن تنهض وتذهب للجهات وتحقق التنمية وبين تونس القديمة التي تحتضر ولكنها مازالت تصارع، مازالت تصارع من أجل أن تعطل مسار انطلاقة تونس الجديدة.

فيما يتجسّد هذا التعطيل؟ إدارة ركيكة وتقليدية وأداء جزء منها يمثل شدّ إلى الوراء، قوانين بالية، بعض مسؤولين جهويين بثقافة بيروقراطية غير قادرة على الإبداع والتحرر لإنجاز تطلعات التونسيين وأقصى طموحه ارتقاء إداري وظيفي على شاكلة ما ذكره المعرّي: "سِتي إن أعياك أمري فاحمليني زقفونة" هؤلاء أشخاص يريدون أن يمروا ويحقّقوا ارتقاء مهنيا ووظيفيا على حساب شعب تونس دون أن يقدموا له شيئا.

كيف يتجلى ذلك جهويا؟ نأخذ وضع ولاية الكاف كنموذج، الوضع التنموي في الكاف صعب تقريبا المؤسسات مقفرة، المشاريع معطلة والاستثمار متوقف. ما دور السلط الجهوية في ذلك؟ تحريك المشاريع المعطلة، جلسات يتيمة ومتباعدة، ما مضمونها؟ ماذا فعلنا؟ وأين وصلنا؟ النتيجة هناك صعوبات قانونية عقارية. انتهت الجلسة في غياب طبعا لممثلي الشعب.

الاستثمار والتنمية متوقفة، معمل الإسمنت بأم الكليل سوف يقع إغلاقه، 17 إطار من بلدية الكاف معتصمين في الشارع وواحدة من هؤلاء تقريبا أصيبت بجلطة والنتيجة "قانون لا يسمح".

طيب، ماذا فعلنا بخصوص المشاريع التي ساعدنا على جلها؟ مصنع للنسيج، إحداث مطحنة، أعطونا حلولا لنساعدهم وبذلك توفّر لنا قرابة 1000 موطن شغل، محطة بنزين مغلقة، ما الحل لإعادة فتحها؟ لا توجد لدينا حلول القانون يمنع، الفصل 96 نخاف منه، سنقوم باستشارة، استشارة تعقبها استشارة وتلها استشارة ولا نتيجة ولا أيّ شيء.

إنّ القانون يؤوّل وابن رشد يقول:" إذا خالف النص العقل فوجب تأويله" لأنه لا توجد نصوص تهدف إلى تعطيل مسار دولة، لا يمكننا ذلك، هؤلاء ينتمون إلى مدرسة لا يعرفونها واسمها المدرسة الظاهرية لابن حزم، فقط النص قال بالوضوح لا يمكننا أن نفعل شيئا.

إذن، ماذا يمكننا فعله، هل تتوقف البلاد؟ "اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هنا قاعدون" لا يبالون بشيء، اذهب وتحمّل مسؤوليتك إن نجحت أو تحرّكت أو توصلت لحلّ أو إن اتصلت بالسيدة وزيرة التجارة لحلحلة الإشكاليات، إن اتصلتم بالديوانة لحلحلة الإشكاليات وتوصلتم لنتيجة فهنيئا لكم وإن لم تتوصلوا فلا مردّ لقضائه. نحن ماكثون بأمكنتنا وربما قد نساهم في تعطيل الأمور، وكل ما أقوله أتحمّل مسؤوليته سيدي الوزير، لدي إذن كل الأدلة الكافية عليه وأدعوك أن تتفاعل مع هذا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

ولأني أدعم مسار 25 جويلية بقوة ستكون مداخلتي صريحة جدّا.

ما هي الإجراءات المتخذة لحماية المبلّغين عن الفساد في وزارة الداخلية في إطار تطهير وزارة الداخلية وكشف الحقائق المخفية؟ رحمه الله النقيب محسن العديلي، كان شاهدا وأراد أن يبلغ عن الفساد المتمثل في منح رخص لسائقي سيارات تاكسي وهم إرهابيين ماذا حصل في هذا الملف؟ وكيف تم قتل محسن العديلي رغم أنّ جريمة القتل هذه غُلّفَتْ بانتحار؟

وفي هذا الإطار بالذات، بلغتني معلومة بأنه يوجد إطار في وزارة الداخلية سوف أمدّكم بمعطياته الشخصية بصفة مباشرة، كان يعمل ضمن الوحدة الوطنية للبحث في جرائم الإرهاب والجرائم المنظمة والتي تمسّ بسلامة التراب الوطني تقدم بقضية عدلية ضد قيادات أمنية من أجل شبهات خطيرة تمس الأمن القومي تعهدت به التفقدية العامة لقوات الأمن الوطني في مرحلة أولى إلا أن الملف قُبر سيدي مما جعله يتقدم للقضاء. المعني بالأمر تعرض إلى الترغيب والتهديد ونظرا إلى خطورة الأمر لماذا لا يتم سماعه من سيادتكم وتتعهدون بالموضوع من طرفكم مباشرة خاصة وأن الشبهات تتعلق بالتستر على المتورطين وعلى المتواطئين في عمليات إرهابية من الجانب الأمني والتلاعب بالأبحاث التي تخص الجرائم الإرهابية التي حدثت بتونس؟

سيدي الوزير، أريد أن ألفت نظركم إلى مراجعة التعيينات التي حصلت سنة 2019، التعيينات الأمنية التي قام بها لزهر لونقو وهل تمّت مراجعة هذه التعيينات الأمنية داخل السفارات؟

سيدي الوزير، أريد أن ألفت نظركم إلى وجود مديرين عامين مازالوا ينشطون وهم متورطين في بعض الملفات وهناك مدراء عامون تم عزلهم وبقيت لديهم السيارات ووصول البنزين بدون أي صفة. فماذا فعلتم سيدي الوزير من أجل تطهير وزارة الداخلية؟

سيدي الوزير، أريد أن أعرف ماذا حدث في الخميس الأسود في عملية القرجاني؟ أريد أن أعرف كافة الحقائق التي أخفيت عن الشعب لمدة سنوات وقد انتظرنا هذه الفرصة، في مسار 25 جويلية لتقولوا لنا ماذا حدث؟ وكيف تورطت بعض القيادات الأمنية في ملفات إرهابية؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد لطفي سعداوي عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق.

السيد لطفي سعداوي

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الداخلية،

الوفد المرافق،

السادة النواب،

يمثل الاعتداء على الطرقات والأرصفة العامة من بين أهم الإشكاليات المطروحة على طاولة وزارة الداخلية والجماعات المحلية إضافة إلى تذمر أغلب المدن التونسية.

إن ما نراه اليوم هو نتيجة للتسيب والتراكمات التي عرفتها جل المدن التونسية منذ سنة 2011 ويعود ذلك إما إلى شجع وتهور المواطن وإما لتواطئ بعض رؤساء البلديات الذين فرطوا في الملك العام أمام أنظار الجميع.

السيد الوزير، يؤسفني أن أرى الطفل الصغير والعجوز وذوي الإعاقة يمشون في نفس الطريق حذو السيارات والشاحنات، لماذا؟ لأن الرصيف الذي هيأته البلدية حتى يكون صالحا للمترجل أصبح حكرا على أصحاب المقاهي والمحلات وحتى السكان أنفسهم.

السيد الوزير، المدن التونسية أصبحت في خطر وصورتها بدأت تتهاوى في نظر سكانها وزائريها وقد آن الأوان للتصدي لهذه التجاوزات التي كنا لا نراها إلا في الأحياء القصديرية وعلى هذا الأساس أقترح:

- تكوين لجان خاصة صلب وزارة الداخلية لإرجاع الطريق إلى المواطن ومحاسبة كل الأطراف المتسببة في ذلك وتغريمهم ماليا،

-تدعيم الشرطة البلدية عدديا ولوجستيا للقيام بعملها على أحسن وجه،

-هدم كل الإضافات التي أضرّت بالأرصفة والطرقات العامة.

إن هذه الاقتراحات لا تكلّف وزارتكم مجهودات كبيرة إذ يكفي إنذار كل مُخلّ لإزالة الإضافات وإرجاع الطريق إلى ما كان عليه وفي صورة عدم الامتثال تكون القباضة المالية الفيصل بينه وبين هياكل الدولة.

سيدي الوزير، مظهر آخر من مظاهر الإخلال هو الانتصاب الفوضوي فكلنا إلى جانب من يبحث عن العمل وعن العيش الكريم، لكن عندما يترك الرصيف والأماكن المعدّة لهم وتعرض البضاعة وسط الطريق العام فإن الأمر يصبح تعبيرا عن سوء النية مثلما نرى ذلك خاصة عند الحرفيين وبائعي مواد البناء الذين يتركون محلاتهم في الداخل فارغة ولا يروق لهم العمل إلا في الطريق العام مما ينتج عنه من تعطيل للسير وترك الفضلات والأوساخ.

السيد الوزير، أريد أن ألفت نظركم إلى موضوع مقر معتمدية الشبيكة الجديد الذي تبين بعد انتهاء الأشغال أنه غير صالح للعمل وبعيدا عن مهاترات شبهات الفساد ومن المسؤول عن ذلك نرجو التسريع في حلّ هذه الوضعية إما بإزالته أو إعادة بنائه أو إصلاحه لأن المقر الوقتي الحالي للمعتمدية لا يليق بها وللعاملين فيها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار وله دقيقتان.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وجميع إطارات الوزارة المرافقة له،

والشكر والتقدير لجميع القوات الأمنية والعسكرية على جميع المجهودات المبذولة في تحقيق الأمن العام بالبلاد وسلامة التراب التونسي.

سيدي الوزير، نعرف أن الدولة تسعى إلى تقريب الخدمات من المواطن وكذلك بخصوص الإجراءات التي تقوم بها وزارة الداخلية والمتمثلة في سرعة التدخل للتصدي للجريمة. وهنا نطالب بتثبيت منطقة الأمن بسوسة الجنوبية الموجودة اليوم بزاوية سوسة لأنها مقامة في الموقع الذي يقرّب الخدمات لعديد المعتمديات القريبة منها على غرار معتمدية سيدي عبد الحميد، معتمدية حي الرياض من ولاية سوسة، معتمدية الزاوية القصيبة والثريات وكذلك معتمدية مساكن.

النقطة الثانية سيدي الوزير، أريد أن أعرف أين وصل برنامج تركيز كاميرا المراقبة بالمفترقات الدائرية بولاية سوسة؟ فقد انطلق المشروع سنة 2020 وتوقف ولا ندري لماذا لم يقع مواصلته ولو أنه يخفف من المجهودات العديدة لأمننا ممّا يجعلنا نتصدى للجريمة بالسرعة المطلوبة.

كذلك نطالب بتوفير سيارة أمنية لمركز الأمن بالزاوية القصيبة والثريات وكذلك إحداث مركز أمن جديد لأن مركز الأمن القديم للزاوية القصيبة والثريات متداعي للسقوط.

والمطلب الأخير سيدي الوزير وهو عبارة عن طلب شعبي من سكان مدينة الثريات بإحداث بلدية لأننا اليوم في حاجة لها لتقريب الخدمات وكذلك لتوسع هذه المدينة خاصة في ظل التوسع العمراني الكبير في ولاية سوسة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم الصغير غير منتمية ولها دقيقتان.

السيدة ريم الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

وسلاما على كل ضيوفنا الكرام،

سلاما على قلوب الفكر النيابي الجديد،

مبلغ 365 ألف دينار مرصودة للحماية المدنية سيدي الوزير، وكنت قد لفت انتباهكم أننا في لجنة المالية نسير في تثمين هذا التوجه إن شاء الله وهنا أسأل السيد الوزير كيف سيتم توزيع هذا المبلغ على 200 عونا كموارد بشرية لهذا القطاع؟

أذكّرك السيد الوزير أن عمادة الرحمة من معتمدية منزل بوزلفة على "MC43" وامتداد لسلسلة جبال سيدي عبد الرحمان تستوجب مقرا قارا للحماية المدنية.

كما تمّ بالشريط الساحلي في لبنة تسمية مركز أمن عمومي ولم ير النور مع أن البنية التحتية سيدي الوزير والتي ستساعد على إرسائه موجودة وذلك نظرا لطبيعة معتمدية لبنة الميدة لطابعها وتواجدها على الشريط الساحلي يمكن أن يساعد ذلك في التصدي للهجرة غير النظامية وحماية أرواح المواطنين.

نقطة أخرى سيدي الوزير، أود التدخل فيها هو عدم وجود كاتب عام ببلدية الميدة خصوصا بعد حركة النُقَل التي شملت الكُتّاب العامين.

دام عزكم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد وزير الداخلية وبالإطارات المرافقة له،

في البداية أترحم على أرواح شهداء المؤسسة الأمنية وأتوجه بعبارات الشكر والإكبار إلى أسود مؤسستنا في الذود على الوطن وحفظ الأمن.

سيدي الوزير، أول ما يمكن أن أستهل به مداخلتي هو الواقعة غير المسبوقة للمرناقية التي وقعت خلال الأيام الأخيرة السابقة، أود وأرجو منكم سيدي الوزير، توضيح معالم هذه الواقعة مع بيان الإجراءات التي تم اتخاذها والتدابير التي تم اعتمادها لتلافي مثل هذه الواقعة.

ثم أمر إلى المسألة المتعلقة باختراق الإدارة التونسية وهي في اعتقادي من أهم المسائل التي لابد أن تفتح بكل جدية اليوم والتي لم تسلم منها وزارة الداخلية سيدي الوزير، الشهائد المدرسية المزورة التي تم اعتمادها والتي اخترقت بها مؤسسة وزارة الداخلية، الأهمية اليوم لا تكمن في فتح الملفات والتثبت من هذه الانتدابات بقدر ما تكمن في الإجراءات التي يجب اتخاذها مستقبلا والتي تتعلق بالتدقيق المباشر حتى لا تتكرر مثل هذه العملية.

سيدي الوزير، ظاهرة الاعتراض "البراكاج" التي عمت البلاد والتي تستوجب اليوم تدخلا جديا وعاجلا ويقع أغلبها عن طريق هذه الدراجات النارية التي غزت البلاد والرقم الذي وقع إفادته لي هو حوالي مليوني دراجة نارية منها 140 ألف فقط دراجة نارية وضعيتها قانونية والبقية بدون أوراق وبدون أي شيء.

لابد اليوم سيدي الوزير، من أن يقع النظر في هذا الموضوع بكل جدية لما لا يقع بالتنسيق مع وزارة المالية فرض مرسوم مالي على هاته الدراجات وضرورة حملها للوحة منجمية مع تعميم كاميرات المراقبة حتى يقع الحد من هذه الهجمة.

ثم فيما يتعلق بالانتصاب الفوضوي، أصبحت سيدي الوزير ظاهرة سيئة جدا لذلك لابد أن يتم التفكير اليوم بكل جدية لتلافي هذه الظاهرة ولما لا تكون هناك حملة وطنية من شمال تونس إلى جنوبها لأنها أصبحت مسألة مقلقة جدا.

إذن هذا أهم ما يمكنني التدخل فيه، كما ألفت انتباهكم سيدي الوزير إلى طلب كنت قد تقدمت به سابقا ويتمثل في تعزيز فريق أعوان الأمن بمعتمدية قصر هلال لأنها أصبحت ضرورة ملحة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا زملائي زميلاتي،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والسيدة والسادة المديرين العامين وإطارات وزارة الداخلية،

سيدي الوزير،

السادة الحضور،

من خلالكم وفي البداية أريد أن أتوجه بتحية شكر وإكبار لكل المؤسسة الأمنية بجميع أسلاكها وتفاني أفرادها ووحداتها في خدمة الوطن والمواطن ومكافحة الجريمة.

السيد الوزير، إن وزارة الداخلية تسجل حضورها باستمرار في الحياة اليومية للمواطن كما تتقاطع أيضا مع كل الوزارات. لذلك سأتحدث عن بعض النقاط منها ما يهم الشأن الوطني ومنها ما يهم الشأن الجهوي والمحلي.

سيدي الوزير، لابد من دعم الوحدات الأمنية بالمعدات والتجهيزات الضرورية لأداء مهمتها على الوجه الأكمل وبأكثر نجاعة وحرفية وخاصة الجهات الحدودية والمناطق الداخلية على غرار ولاية مدنين، وبصفتي نائبا عن هذه الجهة فهي تستحق مزيد توفير التجهيزات وتحتاج لعناية أكثر بالبنية التحتية للمؤسسات الأمنية.

سيدي الوزير، البلديات أيضا مرجع نظر وزارتكم فهي تشكو عديد الإشكاليات في علاقة بضعف الموارد والإطارات وخاصة أعوان النظافة، كما أن تقادم التجهيزات من جرارات وشاحنات أصبح يُعيق عمل البلديّين ويؤخر رفع الفضلات في أغلب الجهات من ولاية مدنين وكامل أنحاء الجمهورية التونسية على الأكثر.

سيدي الوزير، أيضا هناك موضوع هام جدا وهو سلك السادة العُمد والسادة المعتمدين، نرجو من جنابكم المحترم التسريع بسنّ قانون أساسي يكفل حقوق هذه الأسلاك نظرا لما يعانيه هذا القطاع وخاصة السادة العُمد.

ولكم منّا جزيل الشكر والتقدير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية وله دقيقتان.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا السيد الرئيس،

تحية إكبار وتقدير للسيد الفاضل وزير الداخلية ولإطارات الوزارة الكرام وإلى كل عون يعمل تحت راية الوزارة في كل ربوع الوطن على التضحيات الجسام التي يقومون بها حفظا للأمن واستقرار الوطن، فالأمن هو أساس العمران فلا تنمية ولا تطور ولا مشاريع اقتصادية بدون أمن.

سيدي وزير الداخلية، لا يخفى عليكم ما تعيشه معتمديتي جبنيانة والعامرة من ظروف استثنائية بوجود عدد كبير من الأفارقة مما ساهم في وجود الجريمة المنظمة من بعض المجرمين.

وإذ أنوه بمجهود الوزارة ورجالات الأمن ونسائه كذلك على المجهود الجبار والمتواصل الذي يقومون به للضرب على أيدي المجرمين والمخرّبين فإنني أستغل هذه الفرصة لأطلب من سيادتكم:

أولا، تسمية معتمد بجبنيانة فهي منذ ثمانية أشهر بدون معتمد.

تركيز دائرة أمنية بجبنيانة على غرار معتمدية الشابة لأن الوضع يستدعي حضورا أمنيا متواصلا خاصة بجبنيانة والحنشة، البناء موجود على ذمة بلدية المكان وهي مستعدة لوضعه على ذمة الوزارة.

ثالثا، تركيز مركز للحماية المدنية بجبنيانة والبناء موجود وجاهز.

رابعا، تدعيم منطقة الحرس الوطني بالعامرة بمعدات وبأعوان قادرين على مجابهة الوضع الاستثنائي الذي تعيشه المعتمديتين.

أجدد شكري للسيد الوزير لمعرفته الدقيقة بأدق الأوضاع ولمتابعته الشخصية للوضع بمعتمديتي جبنيانة والعامرة، كما أشكر أيضا إطارات الوزارة وجميع الأعوان بدون استثناء والله الموفق، عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمدي بن عبد العالي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله دقيقتان.

السيد حمدي بن عبد العالي

شكرا السيد الرئيس،

يومكم سعيد زميلاتي زملائي الأفاضل،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية،

مرحبا بكل الوفد المرافق له،

لقد تحدثت معكم في جلسة سابقة في جلسة الاستماع بخصوص الانتصاب الفوضوي في المكنين واليوم سيدي الوزير، أريد أن أشكركم على المجهودات التي قامت بها القوات الأمنية للتخلص من هذا الانتصاب وأردت أن أوصل لكم صوت متساكني مدينة المكنين الذين يثمنون العمل الجبار الذي قامت به السلطات المحلية حيث أصبح لدينا بالمكنين سوقا يوميا وسوقا أسبوعية منظمة وأصبح المواطن يتنقل في أريحية وهذا مكسب يجب أن نحافظ عليه.

سيدي الوزير، بهذه المناسبة أريد أن أتقدم بالشكر للسيد المنذر بن سيك على والي المنستير على المجهودات التي يقوم بها وذلك في جميع المجالات وألف شكر للسيد رئيس منطقة الأمن الوطني بالمكنين السيد صفوان السماري وكامل الفريق العامل معه، أود أن أشكره ليس فقط للتخلص من الانتصاب الفوضوي بل على المجهودات التي يقوم بها للتخلص من الجريمة بجميع أنواعها فله منا كل الدعم والتقدير والشكر لكل من ساهم في هذا الإنجاز.

سيدي الوزير، لمعاضدة هذه المجهودات، الرجاء من سيادتكم تعزيز منطقة الأمن الوطني بالمكنين بالأعوان والتجهيزات اللازمة لمواصلة هذا النسق والتخلص كليا من الجريمة بمختلف أنواعها.

سيدي الوزير، وبصفة عامة الرجاء العمل على تحسين وضعية الأمنيين بمختلف أسلاكهم الاجتماعية منها والمادية وذلك من أجل حياة كريمة والقيام بواجبه على أحسن وجه.

سيدي الوزير، الرجاء العمل على تحسين وضعية العُمد وإدماجهم في الوظيفة العمومية.

سيدي الوزير، الرجاء التدخل من أجل إحداث لجان محلية وذلك خاصة بعد حلّ المجالس البلدية التي تهتم بمطالب المواطنين للربط بشبكات الخدمات الضرورية للحياة من ماء صالح للشراب وكهرباء وشبكات الصرف الصحي والعمل على مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية.

مرة أخرى، مرحبا بكم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أطلب من السيدات والسادة النواب المحترمين أن يستعدّوا للتدخل: صالح مباركي، مريم الشريف، سيرين المرابط، صلاح الفرشيشي، عواطف الشنيتي، ثابت العابد، عماد الدين سديري، لطفي الهمامي، إبراهيم حسين وكمال كرعاي.

والكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

تحية لكم ومن خلالكم إلى كل إطارات وأعوان المؤسسة الأمنية في مختلف الإدارات والأسلاك.

أولا، لابد من التأكيد على أن الاستثمار في أمن تونس والتونسيين ضد كل المخاطر تعتبر أولوية مطلقة لا تخضع لخيار التقشف ولا لترشيد الموارد والنفقات نظرا لتطور ميزانية الداخلية بنسبة 2% فقط مقارنة بسنة 2023 رغم تفهّمنا لوضعية المالية العمومية فإنه لا يعكس ولا يلبّي حجم التحديات المطروحة على المؤسسة الأمنية. لابد من تقوية الجاهزية التقنية والاستخباراتية والتكنولوجية لمراقبة الحدود البرية والبحرية لمواصلة حربنا على الإرهاب ومقاومة الهجرة غير النظامية وحماية حدودنا من كل المخاطر.

الوضع الأمني والإقليمي يستدعي البحث عن كل الحلول والأولويات وبرامج التعاون الثنائية مع دول الجوار لتوفير التجهيزات والتكوين والمعلومة للأجهزة الأمنية في إبانها لأن من يمتلك المعلومة اليوم هو الأقدر على وضع الخطط والتحرك بالنجاعة المطلوبة. حرب على الجريمة المنظمة وعلى المخدرات وحماية المحيط المدرسي، يجب أن تكون بلا هوادة سيدي الوزير، فالأرقام مفزعة ومخيفة أمن وسلامة أبنائنا هي من مسؤوليات أجهزة الدولة، اليوم يجب مواصلة الاستثمار فيها تجسيما لتوجهات رئيس الجمهورية في هذا.

مسؤولية الوزارة فيما يتعلق بالجماعات المحلية والبلديات يحتاج إلى تكثيف حملات النظافة وتهيئة المناطق الخضراء وحماية المدن من الفيضانات وإن شاء الله ربي يرحمنا بالغيث النافع ولكن المجهود المحلي في هذا المجال لابد من تدعيمه.

البلاد تحتاج إلى حملات نظافة مكثفة وإلى تجميل مداخلها الرئيسية ومدنها السياحية في كل المناسبات، نعول على مزيد تكثيف التعاون بين المؤسسة الأمنية والتشريعية لتوفير الإمكانيات الضرورية لتطوير أداء الأجهزة الأمنية في كل الإدارات والأسلاك ونقاط العبور ومؤسسات الدولة وفي أمن التونسيات والتونسيين.

ختاما، شكرا لكم سيدي الوزير ونرجو أن تحظى مقترحاتنا ومقترحات بقية الزملاء كل الاهتمام بما يخدم هدفنا المشترك في جاهزية المنظومة الأمنية ونجاعتها ومع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح مباركي عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق.

السيد صالح مباركي

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزير الداخلية، ينحصر تدخلي بمناسبة النظر في ميزانية وزارة الداخلية فيما يلي:

أولا، فيما يتعلق بالأمنيين المتقاعدين الذين أعرف الكثير منهم بالجهة وأعتقد أنهم يغيرون على الدولة ومؤسساتها وكانوا في طليعة المشاركين في كل المسارات التي تخص مصلحة الوطن وأرى أنه يجدر بالوزارة التواصل معهم عبر تنظيماتهم الجمعياتية والإصغاء إليهم واستثمار مخزون خبرتهم الأمنية ووازع الوطنية المتجذرة فيهم وفي هذا الإطار أريد أن أبلغكم سيدي الوزير، ما عبّر لي عنه متقاعدو الجهة من شعور عميق بالاستياء على خلفية المماطلة في تعديل جرايتهم آليا رغم أنّ ذلك يكفُله الفصل 37 من قانون التقاعد خصوصا وقد تم تفعيله من قبل صندوق التقاعد على متقاعدي القطاعات الوظيفية الأخرى بما في ذلك متقاعدي المؤسسة العسكرية.

الموضوع الثاني يتمثل في أن عددا من هؤلاء الأمنيين المتقاعدين بسبب ظروف اجتماعية خاصة لم يتسنّ لهم خلال مسارهم المهني امتلاك محلّات سكنى خاصة وقد واصلوا بعد الثورة الإقامة بشقق على وجه الكراء من ديوان السكن بوزارة الداخلية ويسددون معلوم الإيجار للديوان لأكثر من ثلاثين سنة بما يعني أنهم سدّدوا للديوان ما يفوق ثمن الشقة وأغلب هؤلاء المتقاعدين هم اليوم مصابون بأمراض مزمنة مرتبطة عن مشاقّ المهنة وما يتطلّب ذلك من كلفة ونفقات علاج واقتناء أدوية غير متوفرة للعموم.

كما أن أغلبهم كافلون لبناتهم وأبنائهم من حملة الشهائد وهم بحالة بطالة ومع ذلك فإن الديوان ما انفك يهرسلهم بمقاضاتهم استعجاليا استنادا لعقود تسويغ من إرث الماضي يمكن أن ينطبق عليها عقود إذعان لأنه يشترط الصفة الوظيفية لاستمرار الصلة التعاقدية وفي تجاهل لأن بلادنا كانت قد صادقت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 46 لسنة 1991 المتعلق بكبار السن والذي يُلزم الدول المصادقة على توفير حماية اجتماعية لهذه الفئة. وقد انبثق عن هذا القرار الأممي، إصدار القانون عدد 114 لسنة 1994 المتعلق بحماية المسنين.

كما أشير إلى أن كل دول العالم تُولي أهمية قصوى لمجال الاستعلام والبحث عن المعلومة لأن من يملك المعلومة يمتلك الميدان وفي تونس يوجد حاليا ما يزيد عن 40 ألف متقاعد، منتشرين في كامل ولايات الجمهورية وفي كل الأحياء مؤمنون بالدولة وعملوا في اختصاصات متعددة نعتقد أنه آن الأوان للتعويل على خدماتهم بشكل يساهم في التوقّي من الجريمة وحماية البلاد من كل ما قد ينال من أمنها الوطني وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة مريم الشريف عن كتلة صوت الجمهورية ولها دقيقتان.

السيدة مريم الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الفلّ للجميع،

نرحّب بمعالي الوزير والوفد المرافق له،

أثمن عمل الوزارة وأتقدم بتحية شكر لكل أعوان وإطارات الأمن الداخلي وسأصادق على ميزانية مهمة الداخلية هذا أبسط شيء يمكن تقديمه للقوات الحاملة للسلاح.

في الحقيقة أريد الحديث اليوم عن ولايتي، ولاية منوبة وهي ولاية حديثة العهد سنها 23 سنة، يوجد بها 380 ألف نسمة وهي ولاية من ولايات تونس الكبرى.

هذه الولاية عندما تأسست سنة 2000 كانت تضمّ مركّبا جامعيّا، مستشفى الرازي، مستشفى القصاب، سجن المرناقية، سجن النساء، دار المسنين، المعهد الوطني للرياضة، الجامعة التونسية لرياضة الفروسية، العديد من القصور ومن المعالم الأثرية "gouvernorat de 35 palais "، مناطق طبيعية خلابة بالإضافة إلى خصوصية تربتها.

إلا أن هذه الولاية مهمشة على كل الأصعدة تفتقر إلى أبسط مرافق التهيئة العمرانية والحضارية والتنمية، في الحقيقة وضعيتها لا تبعد كثيرا عن المناطق الداخلية بل بالعكس هذه الولاية وضعيتها أتعس من الجهات الداخلية، تمثل نسبة الفقر فيها 22 % نسبة البطالة 18 % تفوق المعدل الوطني، بنية تحتية هشة، غياب التطهير والطرقات والإنارة العمومية والماء الصالح للشراب. لا يوجد بالولاية لا مركب تجاري أو مركب رياضي متعدّد الاختصاص أو مسلك صحي أو مسلك سياحي أو مسبح بلدي أو مسرح للهواء الطلق أبسط مرافق الترفيه منعدمة، كذلك ضعف أسطول النقل ومعاناة المواطن في التنقل غياب التنمية مشاريع معطلة، حقيقة أتساءل أين الوظيفة التنفيذية؟

حسب الدستور، من يمثل الرئيس...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار لها ثلاث دقائق. المقعد 68

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لكافة الحضور وللسيد وزير الداخلية والإطارات العليا المرافقة له ونتمنى لهم السّداد والتوفيق في المهام الموكولة إليهم.

في مستهلّ كلمتي أود أن أعبر عن فخري واعتزازي لانتمائي لعائلة من الأمنيين ومن الوطنيين الذين زرعوا فينا صدق الانتماء للوطن وعلمونا عقيدة الدفاع عن حمى الدولة والذّود عن سيادتها واستقلال ترابها.

في الحقيقة بمناسبة جلسة مناقشة ميزانيتكم صلب لجنة الدّفاع أخذت ما يكفي من الوقت مطولا وقد أوضحت العديد من النقاط التي أردت الحديث فيها وحسب تقديري لا يمكن مناقشة كل شيء على العلن في وزارة الداخلية لما تمثله هذه الوزارة من سيادة للدولة لكن قبل الخوض في تفاصيل الميزانية أود أن أقول سيدي الوزير، أن المال هو قوّام الأعمال وبإمكانه أن يشتري المعدات ويفتح لنا مراكز جديدة ويوفّر لنا مناخ عمل في ظروف طيبة، لكن لا يمكن للمال أن يشتري لنا أمنا جمهوريّا ولا يمكنه أن يبني لنا علاقة ثقة بين المواطن والأمني الذي هو بدوره مواطن. وفي هذا الصدد نحمد الله أن العلاقة بين المواطن والأمني أصبحت جيدة وفي تحسّن دائم ولم يعد هناك توتر وهذا مردّه بطبيعة الحال أن القمع والتعذيب والهرسلة لم تعد سياسة دولة بالرغم من وجود تجاوزات التي نعتبرها معزولة وينبغي العمل على تطويقها وعلى محاسبة مرتكبيها.

التكوين والتأطير يا سيدي الوزير، هي الكلمة المفتاح لربط علاقة جيدة مع المواطن. التكوين والتأطير من شأنهما أن يبعثا برسالة وصورة إيجابية عن مؤسساتنا الأمنية وفي سياق الحديث عن هذه الصورة سيدي الوزير، أرجوك وبكل إلحاح إزالة الحواجز الحديدية المركّزة أمام مقر الوزارة في أكبر شارع في الجمهورية من حيث الرمزية وهو شارع الحبيب بورقيبة لأن الانطباع العام عند رؤية هذه الحواجز هو انطباع سلبي للغاية وكأن الدولة تخشى الشعب في حين أن الواقع مغاير تماما.

سيدي الوزير، أود الحديث عن الساعات الإضافية للسادة الأمنيين، في الحقيقة من غير المعقول اليوم أن ينتظر هؤلاء مستحقات ساعاتهم الإضافية والمنح التي يتم تمتيعهم بها بعد كل ست أشهر ولديهم اليوم استحقاقات انتخابية، لدينا مجلس الجهات والأقاليم تعلمون كم سيعملون 12/12 وغير ذلك تلك الأيام التي أسمع العائلة تتحدث عنها لذلك لا يجب حرمانهم من مستحقاتهم والرجاء التدخل والتدارك. في الحقيقة الوقت غير كافي ولدي الكثير لأقوله.

سيدي الوزير، اليوم هناك صفحات مكشوفة وأشخاص سمّيت على المسار ومخفين عن المسار وكما ترون كل ما نتحدث في المجلس عن أي شيء تمس المواطن أو الأمني تقع هرسلتنا ويتمّ شتمنا (وأظهرت صورا) وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان. المقعد 143

السيد صلاح الفرشيشي

كل ما تخول لنا الفرصة في وجود السيد وزير الداخلية الذي نرحب به ونرحب بالسادة مرافقيه إلا ونذكّره بمشكل وبكارثة الانتصاب الفوضوي ببو سالم والاستحواذ على الرصيف بدون حق، أطلب السيد الوزير منكم ومن كل مصالحكم وخاصة من بلدية بو سالم التدخل العاجل لفضّ هذا الإشكال. كما نطالب أيضا بإيجاد حلّ سريع لدعم بلدية بوسالم وبلطة بوعوان بمنح استثنائية وهو أمر ملحّ في ظل ضعف الموارد بهاته البلديات واتساع رقعة تدخلها وبُعد المصب على المدينة.

كما تعاني مراكز الحرس والشرطة ببوسالم وببلطة بوعوان من ضعف وسائل العمل وتقادمها وخاصة أسطول السيارات والتي هي في الحقيقة في حاجة إلى تدخل عاجل.

الرجاء من سيادتكم البحث في إمكانية إحداث مركز حماية مدنية جديد ببلطة بوعوان لتخفيف العبء على مركز الحماية المدنية ببوسالم في ظل وجود غابة كثيفة ببلطة بوعوان وتواتر الحرائق في موسم الصيف بالإضافة إلى التهديد المتواصل لبوسالم من الفيضانات، إن شاء الله ربي يرزقنا بالخير مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية لها دقيقتان. المقعد 46

السيدة عواطف الشنيتي

السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبإطارات الوزارة،

أولا، أريد أن أشكر مجهودات أعوان وزارة الداخلية لإلقاء القبض على المجرمين الإرهابين الذين هربوا من السجن وهنا أود أن أسأل السيد وزير الداخلية، متى يصبح أعوان السجون والإصلاح تابعين لوزارة الداخلية؟ هؤلاء أشخاص حاملي السلاح لذلك من المفروض أن يتبعوا وزارة الداخلية.

كنت موجودة في الميزانية ولاحظت الضعف الكبير في الإنتدابات خاصة في سلك الحرس الوطني فأعوانه يلقون يوميا بصدورهم للإرهاب وللمخدرات وللقمار الإلكتروني، لذلك أود أن أعرف متى سيتم الترفيع في ميزانيتهم؟

سأتحدث الآن عن الشؤون المحلية وما أدراك ما الشؤون المحلية، فأنا جئت من قرية من ريف باجة سيدي الوزير، الناس الذين يعيشون هناك منسيون، ريف تبرسق، تيبار، باجة الجنوبية في الحملة الانتخابية سيدي الوزير، قالت لي امرأة مسنة سآتي بابنتي ولكنني أحتاج لفانوس لأن منازلنا في الأرياف" عربي" لذلك فإن فانوس الإنارة بالشارع الذي لا يوليه الكثيرون اهتماما يمثّل لهذه المرأة المسنة فارقا بالنسبة إليها.

لذلك السيد الوزير أطلب منك بكل لطف خاصة في ولاية باجة التنوير العمومي وتعبيد الطرقات لأننا أناس منسيون هناك والناس يعانون والأهالي شعروا هناك "بالحقرة" وشعرت بأنها أصلا غير تابعة لتونس لأن الناس الذين كانوا يعملون بالبلدية خلال العشرية الفارطة كانوا يعملون فقط داخل البلاد ونسوا المناطق الريفية. لذلك سيدي الوزير أطلب منك التركيز في عملك على أرياف باجة وعلى الشمال الغربي عامة وشكرا ومرحبا بكم مرة أخرى، مرحبا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد ثابت العابد عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق. المقعد 61

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

هناك منجز يعتبر من أهم الإنجازات من أجل تطوير الإدارة والحوكمة الرشيدة في البلاد اسمه " LOB loi organique budgétaire" بماذا أتى هذا القانون؟ جلب لنا ما يسمى ومن بين الأشياء وأهمها "GBO la gestion budgétaire par objectif" وهي منظومة التصرف في الميزانية بالأهداف أي أن هذه ميزانية برامج وليست ميزانية وزارة كما كان معمول به سابقا و"GBO" هذه تعطيك سلاسل في تحويل الإعتمادات داخل المشروع في ظل حوكمة وشفافية كاملة مع اعتماد " des indicateurs de suivi et d'évaluation" هذا تقريبا "GBO".

أعتقد وأن هذا الإجراء تركناه جانبا أولا في علاقة بالميزانية بوزارة المالية، ماذا يقول القانون الأساسي للميزانية؟ يقول وأنه في موفى شهر جويلية تحضر وزيرة المالية لمجلس نواب الشعب من أجل أن تطرح وأن تناقش مع مجلس نواب الشعب في البرامج التي ستأتي بعد ذلك في الميزانية وفي قانون المالية في أكتوبر ولكنها لم تحضر. لذلك فإن هذا أولا جزء هام مما بني عليه "Loi organique" لم يتم الالتزام به. وماهي أصلا فلسفة الحكم المحلي الذي نسير فيه الآن؟ هذا هو، هو التشريك أن هذه البرامج من القاعدة وتبدأ في المناقشة من القاعدة ثم تبدأ في الصعود لأن تشريك المواطن هو أساس نجاح الفكرة الجديدة للميزانية حسب الأهداف.

في علاقة بوزارة الداخلية، نفس الشيء الأمن المبني على مجهود الدولة الصرف انتهي، اليوم إن كنا سنتحدث عن أمن مستدام لابد من تشريك المواطن ولابد من الانفتاح ونحن نعلم بأن خصوصية العمل الأمني وما تقتضيه من سرية كل هذا نعرفه ولكن هذا لا يجب أن يجعلها "boite noire" بل بالعكس وقد رأينا حتى المجرمين الذين هربوا من سجن المرناقية كيف أن المواطن تحرك لأن المواطن منخرط في العمل الأمني ولكن في الجانب الإجرائي لابد من تشريكه.

في مناقشة ميزانية وزارة الداخلية على مستوى اللجنة جاء السادة مع كل احترامنا لهم الإدارة المالية وبالمناسبة أريد أن أحييهم لإجابتهم تقريبا على أغلب تساؤلات السيدات والسادة النواب ولكن كان المطلوب وأن تتمّ في لجنة الأمن والدفاع مناقشة استراتيجية ومقاربة الخطة الأمنية، ماذا نريد أن نفعل؟ ما المقاربة التي سيتم اتباعها؟ وماهي الخطة الأمنية؟ " les tableaux de bord et les indicateurs de performance" هل أنه عندما وضعنا خطة أمنية كانت مسبوقة بتدقيق على مستوى المعايير وقد رأينا العديد من الحالات كالحادثة التي حصلت مثلا في البحيرة عندما تم طعن أمني في حين أننا في حالة طوارئ. أنا هنا أتساءل، هذا الأمني هل لديه....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عماد الدين سديري عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق. المقعد 182

السيد عماد الدين سديري

بسم الله الرحمان الرحيم،

إن العلاقة التي تربط عضو مجلس النواب بممثّلي السلطة محليا وجهويا وجب أن تكون علاقة مبنية على الاحترام والتفاهم حتى وإن كان هناك اختلاف وشخصيا أعتبر نفسي متكاملا مع كامل ممثلي السلطة بالجهة ليقيني أنه خلق جوّ من الحوار البنّاء من أجل مصلحة الجهة أكثر من ضروري وعلى كل طرف أن يكون متفهّما لطبيعة المرحلة وللتحديات التي تنتظرنا جميعا فما يجمعنا هو الوطن وحب تونس في خط متناغم ألا وهو مسار 25 جويلية من أجل محاربة الفساد والتوق بتونس نحو غد أفضل.

إننا نريد لأبنائنا غدا أفضل وأجمل حتى لا نعيش على ما أنجز أباؤنا فليس "الفتى من يقول كان أبي ولكن الفتى من يقول ها أنا ذا" لذلك فالطموح بتونس إلى المراتب المشرفة لا يبنى إلا بالعمل ولا شيء غير العمل.

سيدي الوزير، إن القانون الأساسي للعمد وللمعتمدين كسلك إداري مهم ومستعجل باعتبار الدور الذي يقومون به وهم يمثلون الواجهة الأولى للسلطة وهم أبناء جلدتنا وليسوا من كوكب آخر ومن العيب سيدي الوزير، أن يقع التعامل مع ممثلي السلطة المحلية بطريقة أقل ما يقال فيها وأنها غير لائقة فدعوة معتمد للوقوف كشاهد أو كمتهم في قضية ليس له فيها لا ناقة ولا جمل، فجميل أن

يتساوى التونسيين أمام القضاء ولكن مهين أن ينتظر ممثل السلطة استجوابه أكثر من ثماني ساعات.

سيدي الوزير، إن الإنتدابات في سلك المعتمدين يجب أن تنظم حتى لا يجد بعض المعتمدين أنفسهم في طابور الباحثين عن شغل جراء خطأ أو سوء تسيير يقيله من السلك ويعيدهم إلى حياتهم الطبيعية وأعني بهذا خاصة الشبان الذين ليست لهم وظائف إدارية وهنا أصبحت العقوبة عقوبتين.

سيدي الوزير، إن الطلبات كبيرة ومتعددة في شأن الحصول على رخص مسك السلاح التي طالت وطال انتظارها وإني أناشدكم سيدي الوزير للنظر في هاته الملفات وخاصة منها تسوية الوضعيات الراهنة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم لطفي الهمامي عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان. المقعد 193

السيد لطفي الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

ومرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

السيد الوزير، حيث توجد القيادة تنشقّ الطرق وتنفتح الأبواب، بتاريخ 26 جويلية 2023 وفي إطار جلسة الحوار معكم عرضت عليكم مشاكل الدائرة الانتخابية للعمران وللعمران الأعلى على المستوى الأمني وعلى المستوى التنموي وفي تاريخ 16 أكتوبر توجهت إليكم بأسئلة كتابية ولكن مع الأسف السيد الوزير كانت إجابتكم غير مقنعة بالمرة. على المستوى الأمني، هناك تحسن ملحوظ ولكن على المستوى التنموي جميع المشاريع بقيت معطلة. السوق البلدي بحي الزياتين، أطلب منكم إجراء تحقيق في الغرض إلى حد الآن لا نعرف بخصوص هذا السوق هل سيتم إعادة بناؤه أو أنه ستقع تهيئته؟

كذلك تعشيب الملعب البلدي بالعمران الأعلى، هذا المشروع منذ سنة 2013 إلى حد الآن تقوم الجمعية بالتدريب في حي التحرير ويتعرض الأطفال للبراكجات وللكلاب السائبة وفي الحقيقة إن تعشيب الملعب لا يتطلب عشرين يوما.

كذلك طريق الشيراتون منذ ثلاث سنوات والأمر يتعلق بقراري هدم، هل أن الدولة عاجزة على تنفيذ قراري هدم؟

كذلك السوق البلدي بالجبل الأحمر وصل إنجازه إلى 90 % ولم يصل إلى 100 % وكذلك السوق البديل بحي الانطلاقة.

إلى حد الآن كل المشاريع معطلة ولا أدري متى سيتم إنجازها؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ابراهيم حسين غير منتمي وله دقيقتان. المقعد عدد 16

السيد إبراهيم حسين

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب للمرة الثانية خلال المدة النيابية الوجيزة لأعمال المجلس.

ونحن نناقش ميزانية وزارة الداخلية سنة 2024 والتي تقدّر بـ 5.796.779.000 دينار والتي لا تستجيب لرهانات المرحلة الأمنية إذ نعتبرها محتشمة.

ميزانية التأجير 72 %تأجير،

4 % من الميزانية مخصصة للتنمية.

وهذا ما يجرنا إلى الحديث عن الإصلاح الجوهري صلب المؤسسة الأمنية في مختلف المسائل وضرورة الإحاطة بوضعيتهم الاجتماعية والعناية الخاصة بالمقرات الأمنية الحدودية المتقدمة لأنها تمثل الجدار الأول لصدّ التهريب والإرهاب.

بما أننا نتحدث عن المقرات فإن بعض الفرق الأمنية كالعدلية بالمحرص التي تعمل في مقر غير مهيأ مقارنة بالإنجازات التي تقوم بها في مقاومة الجريمة بمختلف أشكالها مما يتطلب التعجيل بتوفير مقر لهذه الفرقة حتى تتمكن من العمل في أحسن الظروف.

كذلك ضرورة دعم القوات الأمنية من خلال توفير وسائل العمل والتجهيزات تمكّنهم من الاضطلاع بمهامهم وفي الحفاظ على الأمن العام ومكافحة الإرهاب على غرار مركز الحرس الوطني بالصخيرة الذي يفتقد لسيارة رباعية علما وأن منطقة الصخيرة تربط الطريق رقم 1 والطريق رقم 2 زيادة إلى شساعة الرقعة الترابية والشريط الساحلي.

أتساءل عن مشروع بناء مركز الحماية المدنية بالصخيرة، أتساءل عن خطة وزارة الداخلية للتصدي لظاهرة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد كمال كرعاني عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق. المقعد عدد 106

السيد كمال كرعاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية،

السادة إطارات وزارة الداخلية المرافقين،

السادة الزملاء النواب،

أود في البداية أن أتوجه بالشكر من خلالكم سيدي الوزير إلى كافة إطارات وأعوان القوات الأمنية بمختلف أسلاكها لما يبذلونه من مجهودات بكافة الولايات ونجاحهم في المحافظة على الأمن العام وخاصة الأقاليم وبمناطق الحرس والشرطة بالقيروان وإنجاح مختلف المواعيد والمحطات وهو مجهود يحتم مزيد العمل من أجل تدعيمه خاصة ونحن منذ أيام نناقش ميزانية الدولة والتي أساسها تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي حيث أنه لا يمكن الحديث عن ذلك دون تحقيق مناخ من الأمن العام والسلم الاجتماعي قادر على استقطاب الاستثمارات منها الخارجية. ومن هنا نطالب بمزيد تدعيم الوسائل اللوجستية اللازمة والموارد البشرية لذلك، هذا دون أن ننسى تطوير العمل الإداري صلب الهياكل الإدارية الراجعة للوزارة وتوفير الاعتمادات اللازمة لذلك منها البطاقة والجواز البيومترية مع تطوير الخدمات الإدارية رقمنة العمل الإداري وخاصة تطوير التشريعات المناسبة لذلك.

سيدي الوزير، إن من أوكد المواضيع التي انكبت عليها وزارة الداخلية بمعية وزارة التجارة هي متابعة ملف الاحتكار والتهريب والضرب على أيدي من يريد الاستثمار في الأزمات واستنزاف المقدرة الشرائية لشعبنا وهو ما يحتم مزيد تدعيم الإجراءات والاعتمادات المخصصة لذلك.

سيدي الوزير، كنا في لقاءات سابقة قد خضنا في مواضيع وأهمها وطنية، كيف لمواطن من أب وأم تونسيين عندما يريد استخراج بطاقة تعريف وطنية يتم مطالبته باستخراج شهادة جنسية؟

مشكل المستودعات والبلديات فيما يخص المحجوزات ومشاكلها من سرقة ومن تخريب،

مراجعة بعض التعيينات القديمة فيما يخص الملحقين الأمنيين بالخارج وبعث المسؤولين الجهويين محليا وقد طالبنا في السابق بإحداث بلدية في معتمدية سيدي سعد نظرا لكثافة سكانها ولشساعة المنطقة جغرافيا إذ تعتبر هذه المنطقة من أكبر التجمعات السكنية علما أن المدرسة الوطنية لتكوين الأمن سيدي سعد موجودة بالمنطقة.

إحداث مقري للمعتمدية والمركز الأمني بمنزل المهيري،

إحداث مركز مروري للحرس بمعتمدية نصر الله والمقر موجود،

بعث مقر أمني بمعتمدية الشراردة،

فتح مناظرة لانتداب أعوان بمنزل المهيري تمت من أكثر من سنة ونحن الآن بصدد انتظار استدعاء الناجحين،

سلك العمد الذي يمثل عماد الدولة، آن الأوان لتفعيل هذا القانون الأساسي دون أن ننسى سلك المعتمدين فلا يختلف اثنان على ضرورة مزيد هيكلته على مستوى تدعيم الصلاحيات والأطر التي تنظمه ومستوى التسجيل لمزيد إضفاء النجاعة اللازمة خاصة لما تتطلبه هذه الفترة من تكثيف المجهودات لمختلف الملفات.

كذلك مدير المدرسة الوطنية لتكوين الأمن بسيدي سعد التي تعتبر من أبرز المؤسسات الأمنية بالجهة لذلك فإنه في سبيل معاضدة المجهودات ومن أجل تحقيق جدوى عالية للتكوين الأمني فإننا في حاجة لمزيد دعم مواردنا وطاقاتها لاسيما في مجال البنية التحتية لذلك يجب تمكينهم من التجهيزات ومن المعدات العصرية لتوظيفهم برامج التدريب والتأهيل الأمني...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. سأمدكم الآن بقائمة المتدخلين السادة النواب المحترمين: المختار عبد المولى، حاتم لباوي، فيصل الصغير، محمود العامري، عبد الستار زارعي، علي بوزوزيه، زينه جيب الله، شفيق زعفوري، معز الرياحي وأحمد بنّور.

نرفع الجلسة لمدة خمسة عشرة دقيقة على أن نستأنفها بتدخلات السادة الزملاء الذين تم ذكرهم، شكرا.

(كانت الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة الداخلية

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة، النائب المحترم السيد المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق. المقعد عدد 152

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

كل الشكر والتقدير لكل قواتنا الأمنية وعلى رأسهم السيد وزير الداخلية المحترم.

نحن نثمّن كل المجهودات المبذولة من أجل تحسين كل المؤشرات التي تتعلق بهذه الوزارة السيادية وبالرغم من كل المجهودات المبذولة من قبل وزارتكم وبالرغم من كل المنجز وهذا معلوم لدى معظم الناس ولدى عموم الشعب وجود بعض الإشكاليات سيدي الوزير وقد بلغنا عنها سابقا لذلك أجدد مرة أخرى التذكير بها.

سيدي الوزير المحترم، موضوع تقريب خدمات الحماية المدنية والنجدة من المواطن لمجابهة كل الحوادث وكل الكوارث وللحدّ من آثارها ومن خلال الجاهزية وبتقريبها وإضفاء المزيد من النجاعة في كل التدخلات، فإنني أدعوكم إلى التسريع لبناء مركز للحماية المدنية بمعتمدية رمادة.

هناك بعض الإشكاليات سيدي الوزير في منطقة الرمادة والذهيبة في علاقة بتسهيل وباستخراج بطاقات الصحراء للفلاحين الذين يتواجدون بالمناطق القريبة من المناطق العازلة وحصريا لتجاوز كل التعطيلات فقد أصبحت تمثل هذه المشكلة هاجسا لدى الفلاح. لذلك أرجو سيدي الوزير، حلّ هذا المشكل وقد تم التطرق لهذا خلال زيارتك لمنطقة رمادة وقد أكد جميع الفلاحين بأنها تمثل مشكلا كبيرا لذلك الرجاء حل هذا الإشكال.

سيدي الوزير، لقد كثر الحديث خلال الآونة الأخيرة عن وجود تعطيلات عند استخراج جوازات السفر بسبب فقدان الورق وهذا التأخير أصبح يعطل مشاغل المواطنين خاصة في الذهيبة باعتبار علاقة هؤلاء المواطنين بالمعبر وبالتجارة بين البلدين، أرجو التسريع في استخراج الجوازات أو الرقمنة أو عصرنة آلات المطبعة الرسمية.

في علاقة بمركز الأمن العمومي برمادة، المركز يفتقد لسيارة لتساعد الأعوان في القيام بواجبهم اليومي بالمنطقة.

في علاقة بمقترح إحداث منطقة تبادل تجاري حرّ بين تونس والشقيقة ليبيا ومن خلال تقديم هذا المقترح إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وبعد تقديم كل المؤيدات في علاقة بجذب الاستثمار الخارجي ورفع رصيد تونس من العملة الصعبة أكدت بأن يكون دراسة هذا المقترح مع وزارة الداخلية سيدي الوزير المحترم الواجب الإنساني والوطني بكل الاعتبارات والحيثيات على كل جزء من تراب تونس العزيز وعلى شبعنا، لذلك يجب الدفع لإحداث هذه المنطقة لما تمكنه من خلق ديناميكية اقتصادية وتجارية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله دقيقتان. المقعد عدد 180

السيد حاتم لباوي

شكرا لوزارة الداخلية التي أثبتت نجاعتها خلال الأشهر الفارطة، شكرا لكم من كل قلبي وقد لاحظنا ذلك في القصرين وفي أمن القصرين، القصرين تمثل خط الدفاع الأول مع الحدود والجبال والهجرة غير النظامية لكن سيدي الوزير، أيها السادة المديرين، عدد الأمنيين عموما يعتبر عدد ضعيفا مقارنة بولايات أخرى أكثر استقرارا وعدد الأمنيين الشبان أضعف بكثير.

سيدي الوزير، عدد العربات هزيل جدا، تخيلوا منطقة كاملة موجود بها عربتين وهنا أتحدث عن منطقة القصرين، فهل ستكفي لمقاومة البراكجات والجريمة؟ هذه البراكجات التي أصبحت ظاهرة غريبة ويستعمل قطاع الطرق الدراجات النارية "FORZA" فقد أقلقونا وأفزعونا وقد منعوا علينا الخروج ليلا وفي هذا صراحة إشكال أمني كبير للغاية.

سيدي الوزير، نحن نعوّل عليكم وندعوكم إلى إحداث شرطة المدارس شرطة الأخلاق خاصة وأن أطفالنا وشبابنا يضيع أمام أعيننا.

سيدي، أحدثك عن هيبة وطن وهذه الهيبة لن تحصل إلا بضرب الخونة وبائعي الوطن على قارعة الطريق.

سيدي، نحن نعاني من مشكل جوازات السفر، أرجو منكم إضافة مكاتب لاستخراج جوازات سفر لمنطقة تالة وفريانة وإدماج أحياء سكنية بأمثلة التهيئة العمرانية.

سيدي الوزير، أجد نفسي في حيرة، منازل بنيت فوق السكة الحديدية تم توفير الماء والكهرباء والانترنات لمنازلها بينما أحياء منظمة قانونيا لا تتمتع بحقها في الماء وفي الكهرباء لذلك أدعوكم إلى إلحاق هذه الأحياء السكنية بأمثلة التهيئة العمرانية.

سيدي الوزير، توفير طبيب الحماية المدنية بالقصرين خاصة وأن المنطقة ترتفع فيها نسبة الحوادث والتدخلات ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة له دقيقتان. المقعد عدد 139

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكامل إطارات وزارة الداخلية،

صحيح أننا نعيش اليوم مرحلة انتقالية ومرحلة بناء تقتضي التعاون والتنسيق والتكامل بين مختلف هياكل الوزارات بالرغم من التعطيلات الكبرى على المستوى الإداري والجهوي فقد أصبح من الضروري اليوم رقمنة الخدمات الإدارية وخاصة تحسين جودتها سواء كانت خدمات أمنيّة أو بلدية.

سيدي الوزير، أودّ أن أسأل عن موقف وزارة الداخلية من مدى تأثير الفصل 45 من مشروع قانون المالية والمتعلق بتخفيف العبء الجبائي بعنوان الأداء على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وعلى مداخيل الجماعات المحلية وهل هناك إجراءات مصاحبة لدعم البلديات؟

سيدي الوزير، أطلب منكم التدخل في برنامج توسيع مركز الحماية المدنية بقلعة الأندلس وذلك لأنها تعاني من وجود بعض الإشكاليات لأهمية هذا المركز للمنطقة وللمناطق المجاورة.

اليوم جاء في المحاور الاستراتيجية المحافظة على الأمن من كل أشكال الجريمة والتركيز على المناطق الحدودية دون أن ننسى المناطق التي انتشرت فيها الجريمة والانحراف وظاهرة المخدرات في سن 14 سنة أيضا صحيح أن الأمن اليوم يقوم بحملات ويقدّم عملا جبّارا ولكن الإمكانيات اللوجستية ضعيفة جدا لا تمكنه من تحقيق الهدف المراد.

لذا نطلب من سيادتكم العمل على بعث دوائر أمنية تجمع بين معتمديتين ومن هذا المنبر أطالب ببعث دائرة أمنية تجمع بين معتمدية قلعة الأندلس وسيدي ثابت.

بالإضافة إلى ذلك إن جلّ التدخلات كانت في المرة الفارطة متعلقة بالوسائل وبالنقص الكبير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي وله دقيقتان. المعقد 211

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية وبكافة إطارات الوزارة،

وتحية إكبار وإجلال لقواتنا الأمنية بمختلف أسلاكها،

والمجد لشهداء الوطن الأبرار الذين قدّموا دماءهم الزكية من أجل عزة تونس وسيادتها ومناعتها.

السيد وزير الداخلية، إن تحقيق المصلحة العامة يتطلب منّا المزيد من التنسيق ومن العمل المشترك بين الوظيفة تشريعية والتنفيذية على جميع المستويات مركزيا جهويا ومحليا.

من أبرز أسس نجاح الدولة اليوم والمضي بها نحو الارتقاء بمواطنها هو إصرارها على تطبيق القانون على الجميع دون استثناء ولمزيد الحرص على إضفاء مبدأ الشفافية وجب اليوم الدفع لتعميم الرقمنة في كل الخدمات المسداة من طرف الوزارة.

تشريعيّا، لابد من التسريع في إصدار الأنظمة الأساسية الخاصة بالعمد وبالمعتمدين بما يكفل حقوقهم كموظفي دولة، كما يجب مراجعة مجلة الجماعات المحلية حتى تكون متلائمة مع روح ومع أحكام دستور 25 جويلية.

سأتحدث الآن محليا عن ضعف الإمكانيات اللوجستية من بنية تحتية ومن خدمات مراكز الأمن، أذكر مقر مركز الحرس الوطني بمعتمدية سيدي الهاني بنايته متداعية للسقوط ويتطلّب التدخل العاجل من ترميم ومن صيانة.

لوجستيا، من غير المعقول وجود سيارة أمن واحدة على ذمة ربع مساحة سوسة وهنا أتحدث عن معتمدية سيدي الهاني كما أذكر أيضا بأن مركز الحرس الوطني بحي المنازه بمعتمدية القلعة الصغرى في حاجة أكيدة لتجديد أسطولها المتمثل في سيارة واحدة قديمة وحالتها سيئة وتعمل في مرجع نظر شاسع يمثل ثلاث أرباع مساحة المعتمدية.

السيد وزير الداخلية، اليوم معتمدية القلعة الصغرى التي يفوق عدد سكانها أكثر من 45 ألف ساكن أصبحت في حاجة إلى تدعيم عمل مراكز الأمن الموجودة. لذلك فإننا نؤكد اليوم ومرة أخرى على ضرورة استمرار الخدمات في مركز الشرطة للقلعة الصغرى ويمكنكم أن تطلعوا سيدي الوزير على عدد المحاضر المسجلة بمنطقة الأمن بسوسة وبمنطقة القلعة الكبرى حيث أن أغلب الأحداث المسجلة ليلا تفرض تنقل المواطنين إلى هذه المناطق البعيدة عن المعتمدية وننتظر منكم التفاعل ولكم منّا جزيل الشكر والتقدير وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان. المقعد عدد 144

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، الوقت قصير والوزارة مهمة والمشاكل كثيرة ومسارنا إصلاحي وأكبر حديث تداولنا فيه هو كيف يمكننا مقاومة هذا الفساد؟ وأنتم ووزارتكم الموقرة لكم دور أساسي في مقاومة الفساد ومن يقاوم الفساد لابد أن يكون صادقا وشفافا وعادلا ووطنيا وأنتم بإذن الله وبحوله وطنيين ونحن لا نشك سوى في قلة قليلة وهذه المسألة لابد أن تقاوموها أيها السادة المدراء العامون والسيد الوزير وسأعطيكم مثالا وهذا كلام المواطن التونسي يطلب منكم مراقبة الطريق من رأس الجدير وصولا إلى المنصف باي لأن هذا الطريق توجد به العديد من المشاكل وهذا ما يرويه المواطن وعليكم التدقيق في هذا.

سيدي الوزير، سأمدكم بمثال عن أهمية المراقبة في يوم زيارتكم لسيدي بوزيد، لقد انطلقت من تونس إلى سيدي بوزيد عندما كنتم سيادتكم في سيدي بوزيد فعلا فرحت وقلت يا ليت يكون التواجد الأمني دائما هكذا.

أنا أترحم على شهداء المؤسسة الأمنية، شكرا على مقاومتكم للإرهاب والشعب التونسي معكم سيدي الوزير، لا يوجد لدينا أي طلب سوى إصلاح البلاد والوقوف إلى جانب هذا المواطن لإنقاذ تونس وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثلاث دقائق. المقعد عدد74 فليتفضل.

النائبة المحترمة السيدة زينه جيب الله غير منتمية لها دقيقتان. المقعد عدد 79 فلتتفضل.

السيدة زينه جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبكافة الوفد المرافق لكم،

سيدي الوزير، في البداية أود أن أذكركم بملف الاعتمادات المفاوضة لوزارة الداخلية، سبق وأن توجهت بسؤال كتابي لسيادتكم وفي الحقيقة لقد تلقينا الإجابة ولكن أود أن أعرف أين وصل هذا الملف لأنه قد استوفى كل شروط الانتظار ونحن ننتظر منذ سنوات خاصة وأنه يهم 900 عونا من المنطويين تحت الوظيفة العمومية.

ثانيا، يطالب أهالي منطقة سيدي سالم من معتمدية زغوان ببعث مركز للحماية المدنية، هذه المنطقة هي منطقة جبلية مهمة جدا وقد تعرضت خلال السنة الفارطة لحريق كبير جدا وكان التحكم فيه صعب جدا.

ثالثا، نرجو بعث منطقة للحرس الوطني بعمادة وادي الرمل وذلك لسببين هامين: السبب الأول أنها منطقة عبور مهمة جدا فهي منطقة عبور لتونس وللساحل ولنابل، وثانيا لتسهيل الخدمات على المواطن الذي يتكبد مشقة التنقل لاستخراج بعض الوثائق.

كذلك سيدي الوزير، يطالب أهالي منطقة بئر حليمة من معتمدية زغوان ببعث دائرة بلدية فقد وعدوهم بذلك منذ سنتين ولكن لم يتمّ الإيفاء بذلك.

وفي الختام سيدي الوزير، ككل التونسيين أود شرح أسباب هروب الإرهابيين الخمس وكيفية إلقاء القبض عليهم حقيقة الموضوع غامض والموضوع بقي مفتوحا على العديد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد شفيق زعفوري عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 71 فليتفضل.

السيد شفيق زعفوري

بسم الله الرحمان الرحيم،

أولا، تحية إلى كل رجال الأمن الشرفاء وإلى كل رجال الحماية المدنية المتأهبين لكل طارئ داخل البلاد أو حتى خارجها بالرغم من ضعف الإمكانيات وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على استراتيجية محكمة مبنية على التأهب لكل طارئ خاصة في ظل كل التغييرات البيئية المنتظرة، ولكن على مستوى ميزانية سنة 2024، لا يزال الأمر على ما هو عليه علما وأنه قد تمّ تخصيص موقع مهم واستراتيجي لبناء مركز الحماية المدنية الجديد بسيدي بوزيد، فلما لا يتم التفكير جديا في إحداث مركز للتدريب للحماية المدنية علما وأن الميدان المخصص لهذه المنشأة ناجح على كل المستويات الاستراتيجية.

السيد رئيس المجلس،

السادة النواب،

السيد وزير الداخلية،

مرحبا بكم في رحاب مجلسنا هذا للعمل يد واحدة،

أولا، نداء نحن في حاجة للكثير من الطاقة الإيجابية للقضاء على الفساد، القضاء على الفساد. إن الحديث عن الفساد أصبح الشغل الشاغل لدى الرأي العام وهو يتصدر كل اهتماماته، ألا يكفي ما عاناه هذا الشعب من ظلم ومن قهر ومن محسوبية ومن رشوة؟ فلقد سئمنا سماع كلمة القضاء على الفساد وقد أصبحنا كالشاة تشطرّ بعض الكلمات القضاء على الفساد، مقاومة الفساد، فليجتثّ الفساد في صمت ولنمر لاستراتيجية اقتصادية استثمارية اجتماعية.

سيدي الوزير، العنوان الثاني يهم منطقة الهيشرية في الحقيقة هي معتمدية تم إحداثها دون توفير أي مقومات.

سيدي الوزير، متى سيتم إحداث بلدية ومركز الهيشرية ومركز للحرس؟ الرجاء التدخل ولكم مني جزيل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق. المقعد عدد 186 فليتفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

عملا بمقتضيات الدستور والنظام الداخلي، أتوجه بالترحاب إلى السيد وزير الداخلية والطاقم المرافق ونهئ أنفسنا بوزارة الداخلية ونشكر السيد الوزير على كفاءته بإدارة كافة الوزارة باقتدار.

لن أخوض في مناقشة مشروع الميزانية لأنني أرى أنها غير كافية وأطلب دعم الوزارة نظرا لعدة نقائص، كما أرجو من السيد وزير الداخلية دعم مراكز الأمن الوطني بالمواد المكتبية وبوسائل النقل للقيام بالدوريات الأمنية خاصة لحماية أبنائنا من آفة المخدرات والعنف وتوفير المرافق الصحية ببعض المراكز بكل من مجاز الباب تستور وقبلاط من ولاية باجة.

ثانيا، أرجو التركيز على التأمين للأمنيين من الحوادث لضمان الاستقرار العائلي لأبنائهم.

ثالثا، أرجو من سيادتكم تركيز فرع للحماية المدنية بتستور وقبلاط لمجابهة الحرائق ولحماية الصابة.

رابعا، أرجو تركيز دوائر بلدية بوادي الزرقاء خاصة وقد فاق عدد سكانها 5 آلاف ساكن وكذلك بمنطقة القريعات بمجاز الباب ومدّ المنطقة بالصرف الصحي وبالكهرباء خاصة بالمناطق الريفية سيدي الوزير، ففي منطقة جباس مثلا هناك عاملات تخرجن صباحا وتعدن مساء وكذلك هناك تلاميذ صغار السن يتعرضون للحيوانات الوحشية، لذلك أرجو توفير الكهرباء لهؤلاء.

خامسا، لابد من إصدار قرار لتسوية وضعيات البناء الفوضوي.

سادسا، أرجو من سيادتكم الترخيص للسيد المعتمد الأول بولاية باجة بشيء من المرونة لتمكين أبناء دائرتي المعطلين عن العمل من رخص النقل الريفي والتاكسي وغيرها خاصة للذين تجاوز سنهم 45 سنة وخاصة منهم العنصر النسائي.

سادسا، فيما يتعلق بالمحجوزات، هناك عائقين كبيرين في هذا الموضوع: العائق الأول يتعلق بتوفير معاليم خلاص الشهائد من "service des mines"، أرجو إعفاء البلديات من خلاص هذا المعلوم. ثانيا، إعفاء البلديات من توفير الإذن القضائي لبيع هذه المحجوزات التي تجاوزت تاريخ وآجال إيداعها بهذه المستودعات.

أشد على أيديكم وشكرا مرة أخرى وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم يستعدون للتدخل: أسمة الدرويش، ريم المعشاوي، خالد حكيم مبروكي، عمار عيدودي، منال بديدة، عبد القادر بن زينب، محمد زياد الماهر، محمد أمين مباركي، صالح الصيادي، وطارق الربعي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق. المقعد عدد 36 فليتفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

هذه وقفة احترام لكافة الإطارات الأمنية والعسكرية بتونس.

ثانيا، أرحب بنفسي في رحاب وزارة الداخلية لأنه في تونس حاليا كل الناس في حالة سراح مؤقت وشرطي ونحن مع المحاسبة كان من كان على قدم المساواة لا يوجد أحد فوق المحاسبة بما فيهم نحن.

اليوم أريد أن آتي لهيكل تابع لسيادتكم، للوزارة الموقرة وهو "متقدّم في الحرب متأخر في الراتب" ألا وهو الديوان الوطني للحماية المدنية وككتلة أحرار هناك وزارات لا يجب النقاش فيها وزارتي الداخلية والدفاع يجب أن نصادق عليهما وأعيننا مغمضة ونترك المسؤولية لكم، لا نناقشكم فيها لأنها وزارات حساسة.

سأدخل مباشرة في المقترحات في تعبئة الموارد:

لابد أن يتضمن كل مطلب جديد أو تجديد رخص سياقة لجميع الأصناف بشهادة مسعف تؤمنها مصالح الحماية المدنية بمقابل مثلا 60 دينار تعود لفائدة خزينة وزارة الداخلية وهذا يفيد كل الناس في الميدان فيصبح كل التونسيين مسعفين قبل وصول الحماية المدنية،

اقتطاع 20 مليم عن كل مكالمة صادرة عبر جميع شركات الخدمات الاتصالية لفائدة وزارة الداخلية،

اقتطاع أيضا لمبلغ 100 مليم عن كل عبور بالطريق السيارة لأن هناك قوات أمنية تؤمنها،

تمكين وزارة الداخلية من نسب بيوعات والتفويت في السيارات المحجوزة من قبل الديوانة أو من قبل الأسلاك الأمنية وتقوم بهذا وزارة أملاك الدولة،

تمكين وزارة الداخلية من نسبة 10 % من الأموال المحجوزة وغير الشرعية والمهربة والتي يتم ضبطها أثناء عمل الدوريات النشيطة مع نسبة 5 % لجملة الأعوان أو للعون الذي يضبطها مع تكريمه إذا فاقت الأموال المحجوزة 50 ألف دينار مثلا،

سنّ قانون يمكن كل عون أمن مهما كانت رتبته وتم تعيينه بمناطق حدودية أو نائية أو منطقة تبعد عن محل سكانه الأصلي كثيرا من تشجيع عيني يتمثل في استجلاب سيارة لا تفوق مثلا 6 خيول وتكون معفية من الأداءات القمرقية تشجيعا له على العمل في تلك الجهات حفاظا على هيبة السلك،

كذلك الترفيع في مساهمة شركات التأمين في تنمية الميزانية،

الترفيع في الأتاوة الخاصة بشهادة الوقاية للمؤسسات المركبة من الصنف الأول والثاني والمفتوحة للعموم والعمارات السكنية،

إمكانية تحديد أتاوة خاصة بالموافقة على دراسة المشاريع السكنية والصناعية والمفتوحة للعموم،

إمكانية تحديد أتاوة خاصة بالزيارات الوقائية التي يؤمنها الديوان بطلب من صاحب المؤسسة والترفيع في خدمة العمليات البيضاء للمؤسسات،

النظر في إحداث مؤسسة صناعية مهمتها توفير الأزياء لمختلف الأسلاك الأمنية للضغط على الكلفة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة أسمة الدرويش غير منتمية لها دقيقتان. المقعد عدد 18 تفضلي.

السيدة أسمة الدرويش

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وبالإطار المرافق له،

سيدي الوزير، أود أن أشكركم على التواصل الإيجابي بخصوص كافة المسائل الأمنية بجهتي كما أود أن أشكر أيضا المجهودات التي يقوم بها كافة أعوان الأمن والحرس الوطني والحماية المدنية.

سيدي الوزير، ستجدونني من هذا المنبر دائما أتحدث عن المشروع التنموي والاقتصادي بجهتي لما له من أهمية في تحسين الموارد البلدية وتوفير مواطن الشغل لشباب منطقتي ومع ذلك هناك ممارسات لعدم إنجاحها. هل هذه هي توجهات الدولة على تشجيع الاستثمار والنهوض بالاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة؟

ومن فضلكم أنا لا أقبل بإجابات تملها عليكم الجهة المعنية بمبررات تافهة خاصة وأنني كنت عضو مجلس بلدي وملمة بكافة حيثيات المشروع. هل يمكنك أن تقول لي إن تم تخييرك بين دراسة جدوى مشروع وهمي مع جمعية ملكية أردنية تواصلت معه مباشرة ونفوا ارتباط الدراسة بالأرض موضوع المشروع وأن دورهم كان فقط تكويني في انتظار البحث عن مستثمر لتجسيد المشروع على أرض الواقع وفي المقابل لدينا مستثمر تونسي قام بكافة الإجراءات لإمضاء اتفاقية شراكة مع البلدية للانطلاق مباشرة في أشغال لن تدوم أكثر من سنة، لكن مع حل المجالس البلدية ومع انعدام وجود عضو منتخب يدافع عن مصالح المنطقة، أصبحت كافة القرارات تعود بالنظر إلى الكتاب العامين، فأين نواب الشعب من كل هذا؟ أليست شرعيتنا أكبر من عضو مجلس بلدي؟

أقول لكم في الحقيقة اليوم البلديات تخير علاقات مع بلد أجنبي لإقامة جسر من زيارات بين البلدين دون الحديث عن المصاريف، زيارة عندي وزيارة عندك مع الأسف اليوم الإدارة التونسية ما زالت تغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وعندم نسمع رئيس الحكومة في حوار يقول نريد أن تكون هذه الفترة فترة فعل وليست فترة كلام ونبعث بسؤال كتابي فتجيبني الوزارة بمعلومات من الجهة التي طالبت أنا بأن يفتح بشأنها بحث فإن هذا يصبح أمرا غير مقبول.

أريد أن أقول لك أن اليوم أغلب البلديات لديها الكثير من الفرص...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية لها ثلاث دقائق. المقعد عدد 95 تفضلي

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيد الرئيس،

تحية وطنية للسيد وزير الداخلية وكافة الوفد المرافق له،

في البداية سيدي الوزير، أتقدم بالشكر والامتنان والتقدير إلى رجال ونساء الأمن الوطني والحرس الوطني وحماية مدنية على مجهوداتهم الجبارة وعلى تضحياتهم التي قدموها بكامل تراب الجمهورية من أجل حماية الوطن والحفاظ على سلامة المواطنين ومحاربة الإرهاب والجريمة بأنواعها.

أخصّ بشكري وامتناني السلطات الأمنية العاملة بولاية الكاف التي تسهر على الأمن العام بالجهة وذلك من خلال مقاومة التهريب وغيره. لذلك سيدي الوزير، أدعوكم إلى زيارة جهة الكاف للوقوف على نقائص العامل البشري واللوجستي وذلك لتجاوزها وليقوم قواتنا الأمنية بواجبهم على أحسن وجه.

نطلب من سيادتكم سيدي الوزير، تمكين وحداتنا الأمنية من معدات ومن تجهيزات لازمة من سيارات ومن مقرات مراكز شرطة خاصة معتمدية الدهماني التي تفتقر إلى مركز شرطة منذ الثورة، كما نطلب من سيادتكم تهيئة وصيانة مقر مركز الشرطة بمعتمدية السرس وإعادة تهيئة مركز حرس بمعتمدية القلعة الخصبة.

سيدي الوزير، الرجاء من سيادتكم توفير سيارة شرطة مرور بمركز الدهماني وتعزيزها بالرصيد البشري نظرا إلى خاصية الولاية فهي ولاية حدودية تمتد على أكثر من 130 كلم مع الشقيقة الجزائر.

أما النقطة الثانية سيدي الوزير، فهي تخص وضعية 17 إطارا ببلدية الكاف وقد سبق انتدابهم بالبلدية بتاريخ 15 مارس 2021 تنفيذا لقرارات المجلس الوزاري برئاسة الحكومة إلا أنه تم تشغيلهم عبر عقود إسداء خدمات إلى حدّ الآن سيدي الوزير، نطلب من سيادتك إنصاف هذه المجموعة من الشباب نظرا لما شعروا به من ظلم.

سيدي الوزير، إيمانا منّا بالدور الذي يضطلع به سلك العمد في خدمة الموطنين ولتقريب الخدمات منهم خاصة في المناطق الريفية وأمام مطالبهم المتكررة بتحسين وضعيتهم المادية والإدارية، ألتمس من سيادتكم النظر في مطالبهم وتسويتها.

ختاما سيدي الوزير، عهدناك منصتا جيدا لنقائص ولمشاغل منظوريك من الأمنيين لذلك فإنني أؤكد طلبي لسيادتكم لأداء زيارة ميدانية لولاية الكاف.

وفقكم الله في مهامكم الوطنية وعاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان. المقعد عدد 65 فليتفضل.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

في البداية أود أن أتوجه لكم بعبارات التقدير والاحترام لما تقوم به وزارة الداخلية من مجهود لضمان أمن الوطن والمواطنين وكذلك من أجل نجاح كافة المحافل الوطنية والدولية من انتخابات وامتحانات وطنية والعطل والتصدي للإرهاب ولكل أعمال الشغب والتصدي للهجرة غير النظامية. إنني على يقين بأن تونس تتجه نحو الاستقرار بإذن الله.

أريد أن ألفت عنايتكم إلى بعض المسائل من بينها:

النقص الملحوظ في المعدات وفي التجهيزات وخاصة منها النقل وصيانة المراكز والمناطق الأمنية.

نقص تركيز الإشارات المرورية في محيطات المؤسسات التربوية لحماية أبنائنا من الحوادث المرورية والتكثيف من تواجد الوحدات الأمنية في محيط المؤسسات التربوية للحد من ظاهرة الانحراف

والاعتداء بالعنف على التلاميذ وكذلك دعم البلديات وخاصة البلديات المحدثة بالموارد لنقص مواردها.

تحسين وضعية العمد،

أيضا تقريب الخدمات الصحية للأمنيين بإنشاء مستشفيات بالمناطق الداخلية،

تحسين وضعية كافة الأمنيين وخاصة وضعية أعوان وإطارات الحدود نظرا للظروف التي يعيشونها للسهر على حمايتنا وعلى حماية وطننا،

كذلك تعطل عديد المشاريع منها بناء منطقة الحرس بالرقاب ومقر للحماية المدنية بأولاد حفوز وبمعتمدية السعيدة،

-تسديد الشغور، توجد بالرقاب عمادتان إلى جانب معتمدية الرقاب، كذلك هناك نقص في السيارات في مدينة السعيدة، سيارات الحرس الوطني بمعتمدية السعيدة وبمدينة أولاد حفوز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عمّار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب. المقعد عدد 108 تفضل.

السيد عمار عيدودي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير،

مرحبا بالوفد المرافق،

باسم كتلة لينتصر الشعب، تتنزل مداخلتي في محورين اثنين:

الأول، يتعلق بجملة من الأسئلة حول المقاربة الأمنية لوزارتكم، الجانب الثاني حول بعض المقترحات.

بخصوص المقاربة الأمنية سيدي الوزير، هل تقوم على مقاربة شاملة تستوفي جميع العناصر وزوايا النظر؟ ماهي ملامحها في ظل تنوّع وتنامي أشكال الجريمة؟ هل أن مقاربتكم الما قبلية تستعد للأسباب وتبطلها أم هي بعدية تكتفي بالنتائج وتقف عند حدود العقوبة التي لا تمنع تكرار الجريمة بل قد تعمقها بعد قضاء مدة السجن أو مدة العقوبة إن قضاها المعني بالأمر؟

ماهي استراتيجية الوزارة للانهيار القيمي في كل النسيج الاجتماعي الذي أسهم في تصدع الروح المعنوية وفي غياب الجدية الواضحة بالمنظومة القيمية بين الأخلاقي واللّاأخلاقي وبين المسموح واللا مسموح بين المرغوب فيه والمرغوب عنه؟

سؤال آخر فيما يتعلق بالبلديات، بعد حلّ المجالس البلدية ونعرف وصف البلديات ووصفهم يدل على عجز تام لكن هل فكرت الوزارة في النظر فيما تعطل من مشاريع وما ينجر عن ذلك من كلفة عالية على المالية العمومية، جراء التغييرات التقديرات المالية ومضاعفتها في علاقة بالمشاريع؟

هل فكرت الوزارة أيضا في إبداء كيفية المساهمة في الموارد الإضافية للمالية وفي إمكانية اتخاذ إجراءات بسيطة تتم بتثقيل الأداء عن العقارات بصنفيها في فاتورة استهلاك الماء أو الكهرباء سيما في ظل غياب الجهاز التنفيذي للبلديات، لما هي ضابطة إدارية وليست ضابطة عدلية؟

فيما يتعلق بالوظيفة الأمنية على المناطق الحدودية وعلى مستوى الشريط الحدودي، نقف على حالتين سيدي الوزير: نقص فادح في المعدات المادية وكذلك نقص فادح في الموارد البشرية في حين أنه فيما يتصل بالمعدات المادية هناك العديد من السيارات موجودة في مركز أوذنة وفي مركز العوينة وتترك هذه الآليات بدون تشغيل ويعمل الأعوان بسيارة واحدة أو بدون سيارة وهم يعملون على المناطق الحدودية.

فيما يخص الموارد البشرية، لماذا لا يقع حراك وظيفي بين الأسلاك لإمكانية أداء الواجب على أحسن وجه؟ أقول هذا لأن الشريط الحدودي أو النقص الذي يعاني منه رجل الأمن على الشريط الحدودي لا يسمح له بمقاومة الجريمة على الحدود من تهريب ومن إفراغ السوق من المواد الأساسية ومن عدم مراقبة الاقتصاد الموازي ومن عدم مراقبة المخدرات. أنا أتحدث عن المخدرات سيدي الوزير، لماذا نسمع دائما بمجرمين، أقول مجرمين لأنهم ارتكبوا جريمة لكنهم يظلون ضحايا خاصة إذا لم يتم القبض على الرؤوس المدبرة.

بالنسبة إلى الخدمات الإدارية، هل يمكن أن تعتمد الشرطة الفنية في تقنية تجميع البصمات والعمل كبقية الدول المتقدمة على تفعيل منظومة تجميع الحامض النووي لتسهيل التحقيقات الجنائية وللتعرف على الهويات؟

هل يمكن تسهيل استخراج الوثائق بكل الجهات وقطع العمل مع المراكز الجهوية والوطنية والتسريع في الانطلاق في العمل بتقنية جواز السفر وببطاقة التعريف البيرو مترية؟

فيما يتصل بالعنف ضد المرأة، تقترح كتلة لينتصر الشعب استخدام مختصين نفسانيين واجتماعيين ولما لا حقوقيين لخلق ظروف ملائمة حفاظا على سرية الأبحاث وعلى حسن أداءه.

لماذا لا يتم توحيد عملية الاستعلامات في هيكل واحد يتضمن دقة الاستعلامات ونجاعة التخطيط الاستراتيجي؟

وفي الأخير، هناك دعوة نطلب منكم التدقيق والتحريات الأمنية لأن الانتدابات تتضمن أعمال كيدية ومضللة ويحرم منها أبناء الشعب.

أخيرا، المذكرة الواردة من سيادتكم هي في الفصل وندعو...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائبة المحترمة السيدة منال بديدة، غير منتمية لها ثلاث دقائق. المقعد عدد 214 تفضلي.

السيدة منال بديدة

مرحبا بالسيد وزير الداخلية ومرحبا بكافة إطارات الوزارة،

كل الشكر والتقدير للسيد لطفي بوعفيف على حسن استقباله وعلى استماعه وتفاعله مع السادة النواب.

كنت أظن أن الأصل والمبدأ في الأشياء أن كل عربي يولد من بطن أمه وهو معادي للكيان الصهيوني وحامل في قلبه القضية الفلسطينية لكن للأسف تبين أن آخر هم العرب عروبتهم وأن آخر اهتماماتنا القضية الفلسطينية.

منذ شهر ونصف من الاعتداء الصهيوني على غزة 13300 شهيد منها 5600 طفل وأكثر من 3 آلاف معتقل وما يقارب عن 35 ألف

جريح وأكثر من 3 آلاف مفقود فإن لم توقظنا هذه الأعداد فعلى العروبة السلامة.

الملاحظة الأولى السيد الرئيس، أنا أحتجّ على الدقيقتين التي تم إسنادها لغير المنتمين للكتل، هذا ظلم كبير لنا، دقيقتين ماذا سأتحدث فيها "عسلامة وبالسلامة"؟ نحن نتمسك بتطبيق النظام الداخلي على الأقل في جزءه الذي يسمح لنا بأن نستعير دقيقتين أو ثلاثة من الزملاء.

فيما يخص مهمة وزارة الداخلية، أريد أن أسجل طلبي في ضرورة الترفيع في الميزانية المرصودة للانتدابات لأنه إن أردنا غلق باب الانتداب في جميع الوزارات فلا بأس من ذلك إلا وزارة الداخلية لارتباطها بالشأن الأمني ووزارة المالية لارتباطها باستخلاص موارد الدولة.

السؤال الأول السيد الوزير، هل سيقع إعادة التفكير في إلحاق الجماعات المحلية بوزارة الداخلية لأنه في اعتقادي أن إلحاق البلديات بوزارة الداخلية جعل عملها يتراجع كثيرا الشأن البلدي شأن محلي وتنموي وخدماتي بالأساس وليس شأنا أمنيا، نحن جميعا نريد تقوية الشأن المحلي والحوكمة للبلديات ونوليهم الاهتمام أكثر من ذلك للاهتمام بالشأن الاجتماعي وأيضا الثقافي والرياضي والاقتصادي ولا يجب أن ننقص من اهتماماتها.

السؤال الثاني سيدي الوزير، هل هناك استراتيجية لمحاربة جريمة سرقة المواشي لأن الفلاحين قد تعبوا من سرقة مواشيهم فمنهم من سرقت مواشيه مرتين أو ثلاثة فأصبح الناس خائفين، حتى من يريد أن يشتري نعجتين يتردد لأنه يخاف من أن تسرق.

أيضا هل هنالك استراتيجية لمحاربة الرشوة، في بلادنا للأسف الرشوة أصبحت مبدأ وأصبح عدم الارتشاء هو الاستثناء، الرجاء محاربة الرشوة لأن ذلك لا يقل أهمية عن مكافحة الإرهاب.

أيضا سيدي الوزير، هل وقعت متابعة المشاغل التي طرحناها في الجلسة الحوارية السابقة، كما أطالب أيضا بمراجعة كل الرخص التي تم إسنادها عن طريق الولايات لأنه تم إسناد العديد من الرخص لأشخاص غير موجودة أصلا على التراب التونسي وهناك من تحصل على رخصتين أو ثلاثة، هذا الملف كبير جدا.

أيضا يجب تعيين والي على رأس ولاية صفاقس.

سيدي الوزير، خلال الحصة الفارطة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار وله دقيقتان. المقعد عدد 198 تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا.

شكرا سيدي الوزير على الحضور وأشكر من خلالك السادة الإطارات الأمنية،

أود قبل كل شيء السيد الوزير أن أهنئك على نجاحك على رأس وزارة الداخلية ومن خلالك نجاح إطارات الوزارة وهذا ليس جديدا على سيادتكم، لكن كما تعلمون السيد الوزير، دائما العمل البشري يبقى منقوصا ونحن نريد بعد الأزمة التي خرجنا منها منذ عشر سنوات شعرنا اليوم بأن وزارة الداخلية استرجعت قواها ونشاطها لمحاربة الجريمة وإرجاع هيبة الدولة، وكنا قد طالبنا في بداية تركيز مجلس نواب الشعب بإرجاع جهاز أمن الدولة، كما تعلمون بعد الثورة مباشرة تمّ حل هذا الجهاز وهو يعتبر جهازا مهمّا ومهمّا جدا وأنتم تعلمون لماذا تمّ حلّ هذا الجهاز لمآرب أخرى

كذلك السيد الوزير، أردت أن أشكر أيضا من خلالكم وأنا منتخب على معتمدية سليمان رؤساء مناطق الأمن الوطني والحرس الوطني بسليمان وكذلك رئيس مركز الحرس الوطني بسليمان الذي يقوم بأعمال لمحاربة الجريمة وقام بإلقاء القبض على العديد من الأشخاص الذين كانوا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة فيها دقيقتين السيد عبد القادر بن زينب، القائمة التي وصلتني أعيد وأؤكد يوجد بها دقيقتين.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد زياد الماهر غير منتمي له دقيقتان.

الكلمة الآن للسيد محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان.

السيد محمد زياد الماهر

سيدي الرئيس، أنا موجود ولم يتم فتح المصدح لي ورجاء أن تعيدوا لي الوقت من فضلكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المعذرة، إذن الكلمة للسيد محمد زياد الماهر غير منتمي له دقيقتان. المقعد 210 تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد الوزير والإطارات العليا الإدارية لوزارة الداخلية، مرحبا بكم جميعا،

سيدي الوزير، سننطلق من النقطة التي وقفنا عندها آخر مرة عندما جئت إلى هنا سيادتك فقد وعدتنا حينها بإعادة النظر في مسألة أسطول السيارات الأمنية والوسائل وبتجديد المقرات الأمنية 537 سيارة هو رقم جيّد لكن في تقديري هو غير كافي ومن الضروري تخصيص ميزانية أكبر لهذه المسألة باعتبار أن الأسطول استهلك وتقادم ومن الممكن جدا أن يتم التفويت في الأسطول القديم ويتم شراء وسائل جديدة ربما يكون هذا أفضل من القيام بإصلاحها.

أيضا سيدي الوزير 1500عونا لا أتصور أنهم قادرون على استيفاء كل الحاجيات، 139 مليون دينار لصندوق القروض لفائدة الجماعات المحلية أمام الرهان الجديد للبناء الجديد للسلطة المحلية وستجد البلديات الجديدة أمامها رهانات جديدة ومطالب جديدة وهذا المبلغ سيكون غير كافي ومن الضروري مراجعته إن لم يكن في هذه الميزانية يمكن تعديله في الميزانية التعديلية.

كذلك سيدي الوزير، 3,1 مليون دينار للخطة الوطنية لمقاومة الحشرات أمام الحشرة القرمزية وأمام الآفات الموجودة حاليا والتي استفحلت وأصبحت تمثل خطرا استراتيجيا على فلاحتنا وعلى بيئتنا أظن أن هذا المبلغ ضئيل.

شيء آخر سيدي الوزير، من الضروري جدا فصل منح بطاقات التعريف الوطنية وجواز السفر عن العمليات الجزائية وعلى بقية الأعمال الأمنية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد النائب المحترم السيد محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان. المقعد عدد 179 تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وبكل إطارات وزارة الداخلية،

سيدي الوزير، كنت قد طالبت بمركز شرطة بمعتمدية جدليان والعيون وراسلتني وزارة الداخلية وأجابتني بأنه لا يمكن ذلك لأن مركز الحرس يقوم بواجبه، نحن نعلم بأن مركز الحرس يقوم بواجبه بل يقوم بأكثر من واجبه لكن عندما عدت آخر مرة وجدت تلميذة تعرضت للضرب على رأسها وتمّ الاحتفاظ بها في الإنعاش بل أكثر من هذا عندما ذهبت للمستشفى لزيارة التلميذة وجدت تلميذا آخر كسر من رجليه الاثنتين، لذلك أصبح تواجد مركز شرطة ضرورة قصوى داخل معتمدية جدليان وهذا مطلب شعبي سيدي الوزير.

سيدي الوزير، عليكم بالتّسريع بتعيين معتمد لمعتمدية جدليان خاصة ونحن مقبلون على الانتخابات للمجالس المحلية وله دور كبير في إنجاح هذه الانتخابات.

سيدي الوزير، مركز الشرطة بمعتمدية سبيبة حقيقة يعاني من نقص كبير على مستوى التجهيزات والمعدات فآخر مرة زرت مركز الشرطة هذا عاينت وجود سيارة والتي حقيقة آخر شيء يمكن أن نسميها سيارة، هذه السيارة لا تعمل وفي كل مرة تتعطل وأضواء السيارة لا تعمل أعطاهم الله الصحة وهم مشكورين على مجهوداتهم وعلى تحملهم لمثل هذه الظروف.

سيدي الوزير، عليكم بمراجعة بعض التعيينات كما أدعوكم إلى مراجعة بعض القوانين بوزارة الداخلية التي لها علاقة بالبطاقة عدد 3 وبالبطاقة عدد 2 هناك أشخاص يتمّ محاسبتهم لأن أباءهم ارتكبوا جريمة، هل يجب محاسبة الجميع سيدي الوزير؟ الشباب له الحق في الوظيفة كل هذا لأن الأب...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد صالح الصيادي غير منتمي له ثلاث دقائق. المقعد عدد 117 تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

يعيش المواطن التونسي اليوم في وسط به العديد من الجرائم والمخاطر جراء اختيار حكومات سابقة تسببت في تفكيك العائلة وانحدار السياسات التربوية والثقافية مع تدهور السلم الاجتماعي.

الآن لا بد أن نحيي أعوان وزارة الداخلية الشرفاء والوطنيين من أمن وطني وحرس وطني وحماية مدنية لما يقدمونه من خدمات وطنية لضمان سيادة الدولة وتحقيق أمن المواطنين لكن تبقى دائما منقوصة لأن ظواهر الجرائم والبراكاجات والمخدرات والهجرة غير الشرعية لا يمكن معالجتها أمنيا فقط دون أن ننسى الظروف التي يعمل فيها رجل الأمن منها ضعف الوسائل اللوجستية من معدات وسيارات ومراكز أمنية بتجهيزات بسيطة مع نقص فادح في عدد الأعوان بسبب ضعف الإمكانيات المادية للدولة.

سيدي الوزير، إن متساكني المنستير وخنيس يطلبون منكم الإذن بالتسريع بفتح الطريق أمام مقر إقليم الأمن الوطني الذي انجر عنه اختناق واكتظاظ مروري على الطريق الموازي وقد وعد بذلك السيد والي المنستير.

كما يطلبون منكم سيدي الوزير بنقلة سوق ليبيا من مكانه لا بالمكان الذي أقره المجلس البلدي المنحل وذلك بالقرب من معهد ثانوي نموذجي ومدرسة إعدادية ومركب ثقافي علما وأن هذا السوق منتصب أمام باب النجدة لمحطة ميترو الساحل بالمنستير والباعة الآن أغلبهم ليسوا بالحالات الاجتماعية وبإمكانهم كراء محلات تجارية.

نطلب منكم سيدي الوزير التكثيف من الدوريات المتنقلة ليلا بكل من المنستير وخنيس.

فتح مركز أمني بالمستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير علما أن المقر حاضر ومجهز لا ينقصه إلا الأعوان.

تعميم تجريم شرطة الجوار وذلك بالفصل بين ما هو جزائي وإداري.

رخص ربط المنازل بالشبكات العمومية من ماء وغاز وكهرباء معطلة منذ حل المجالس البلدية.

لاجتناب ظاهرة العنف وتصادم بين الأمن والجماهير داخل الملاعب والمهرجانات أرى من الضروري القيام بدورات تكوينية خاصة في كيفية التعامل لأعوان وزارة الداخلية مع الجماهير ولم لا إنشاء إدارة عامة تحت تسمية أمن الملاعب والتظاهرات.

التحري في تعيين الولاة والمعتمدين وتكوينهم قبل تنصيبهم.

مساعدة أعوان الأمن على تقريب زوجاتهم العاملات من مقر عملهم.

إن أعوان الحرس الوطني يعانون من مشقة التنقل من مقر عملهم إلى العوينة عند استخراج وثائق إدارية خاصة بهم وعند المصادقة على...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن السيدات والسادة النواب الاستعداد للتدخل: نجلاء اللحياني، عبد القادر عمار، أيمن نقرة، منير الكموني، ياسين مامي، يسري البواب، معز بنيوسف، محمد أحمد، فتحي المشرقي، مهى عامر.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

أنا طارق الربعي نائب شعب عن حي التضامن أريد أن أوجه من هذا المنبر تحية إكبار وإجلال لأهالينا بمنطقة حي التضامن للملحمة التاريخية التي لا تقل أهمية عن ملحمة بن قردان حيث التحم المواطن المدني الأعزل مع المواطن الأمني خارج أوقات العمل الذين هبوا لنداء الواجب وتم القبض على الإرهابيين السيناريو الذي جنب تونس ما لا يحمد عقباه لا قدر الله.

تحية احترام وتقدير للسلط الجهوية والأمنية بولاية أريانة عامة والسلط المحلية والأمنية بحي التضامن التي لا تدخر جهدا في سبيل تحسين الوضع الأمني والبيئي رغم قلة الإمكانيات.

فالرجاء سيدي الوزير دعم منطقة حي التضامن سواء على مستوى منطقة الحرس الوطني والمراكز الراجعة بالنظر لها بالمعدات والعتاد اللازمين للقضاء على الجريمة من سيارات ودراجات وأعوان. كذلك نرجو مزيد العناية ببلدية حي التضامن وتزويدها بالمعدات من شاحنات وجرارات وذلك لمجابهة الوضع البيئي الصعب.

هناك ملف آخر سيدي الوزير لا يقل أهمية تسمية الكتاب العامين للبلديات وهم مكلفون لكن دون تسمية.

حدثتك في المرة الفارطة عن وضعية المعتمدين المعزولين السابقين الذين تجاوز عمرهم الأربعين سنة وهم كانوا معتمدين يعملون في هذه الدولة لكن لسبب أو لآخر وقع عزلهم نود أن تنظروا لهم بعين الرحمة لأنه يصعب إدماجهم في الوظيفة العمومية فجدوا لهم حلا.

كذلك ما تحدث عنه كل الزملاء وهو إصدار القانون الأساسي للعمد والمعتمدين وقد قلت لنا السيد الوزير أنه في اللمسات الأخيرة وإن شاء الله تزف لنا البشرى اليوم في كلمتك بأنه قريب جدا.

كذلك موضوع إلغاء الرخص الإدارية وتعويضها بكراسات شروط وتعرف أن الرخص مجحفة جدا وحدثتك في المرة الفارطة سيدي الوزير عن تجديد بطاقات التزود بالمواد الخطرة قلت لك بأن هناك صعوبة في التزود خاصة بالنسبة للحرفيين "les tôliers" والعاملين بـ "acétylènes" فالملف يكون صعبا نوعا ما.

كذلك سيدي الوزير، طالبنا بضرورة تشكيل لجان بالبلديات للنظر والبت في تراخيص التزود بالماء والكهرباء وهناك من تقدم بمطالبهم منذ أكثر من سنة والسادة المكلفون بالبلديات لا يمكنهم تقديم التراخيص اللازمة لأن هناك إشكالا إداريا.

كذلك التنسيق مع الوظيفة القضائية للتسريع في البت بالمحجوزات وتعرف كل مستودعات البلدية بما فيها مستودع حي التضامن ممتلئة وكل هذه المحجوزات على ذمة القضاء إذن سيدي الوزير كذلك نطلب تسهيل استخراج الوثائق الإدارية خاصة عن بعد، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة نجلاء اللحياني عن كتلة الأحرار لها خمس دقائق.

السيدة نجلاء اللحياني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق،

أترحم أولا على روح شهداء فلسطين الأبية فلسطين الصامدة، الخزي والعار لمغتصبي الأوطان والمجد والعزة للشهداء الأبرار.

نشكر كل أعوان الأمن في الجمهورية التونسية على المجهودات الذين يقومون بها ونحن نثمن المساعي المشتركة لوزارة الداخلية ولوزارة التربية للتصدي لظواهر العنف والإدمان والتطرف في الوسط المدرسي. فمنذ يوم 5 سبتمبر 2023 تتالت جلسات العمل بحضور عدد من الإطارات العليا من الوزارتين ولاحظنا في افتتاح السنة الدراسية التركيز الأمني الميداني في ميدان المؤسسات التربوية ولكن يا سيدي للأسف اليوم الحماية الأمنية تشكو نقصا فادحا أمام مؤسساتنا التربوية فلا بد من تركيز وحدات قارة في بعض المؤسسات التربوية ولا سيما في أريانة فالأرقام مفزعة ومخيفة وفيها نسبة مرتفعة لظاهرة تعاطي المخدرات وتفشي العنف.

مع العلم أننا في أريانة المدينة أصبحنا كل شهر نعيش فاجعة جديدة بسبب تفشي هذه الظواهر فما هو يا سيدي نصيب أريانة من الاعتمادات المرصودة لاقتناء 537 سيارة أمنية و135 دراجة نارية فنحن في أمس الحاجة للدوريات والحملات الأمنية أمام مؤسساتنا التربوية؟ ما هو نصيب أريانة المدينة من 43.4 مليون دينار لتعهد وسائل النقل وصيانتها؟

قلت بأن الأرقام مفزعة ولكن نسيت أن أقول بأنها في بعض الأحيان صادمة ففي نطاق دراسة ميدانية تحت شعار "سكاتنا قاتل" حول ظاهرة قتل النساء دراسة علمية أعدت من طرف الاتحاد الوطني للمرأة التونسية مشكورين بمناسبة الذكرى 67 للعيد الوطني للمرأة التونسية أفضت هذه الدراسة أن ولاية أريانة تحتل المرتبة الثانية بـ 13% من نسبة قتل النساء بعد ولاية صفاقس فماذا عن برنامج إدراج مقاربة النوع الاجتماعي؟ ماذا عن الالتزامات الدولية في مجال المساواة على غرار اتفاقية سيداو إضافة إلى الإطار القانوني المتعلق بمجابهة التميز والعنف المسلط ضد المرأة على غرار القانون عدد 58 لسنة 2017 الذي يهدف إلى القضاء على جميع أنواع العنف وحماية المرأة من كل أشكال الاعتداء والإساءة والإهانة المادية والمعنوية وحفاظا على حقوقها وتثمين دورها الفعال في المجتمع.

وفي هذا النطاق وفي مجال الكشف عن الجريمة باستعمال التكنولوجيات الحديثة في مجالات متعددة منها الاختبارات العلمية والتحليل الجيني اقترحت الوزارة ترسيم 1.3 مليون دينار لاقتناء تجهيزات لفائدة الشرطة الفنية والعلمية والتي هي ركيزة أساسية في العمل الأمني ولكن أظن أن هذه الاعتمادات غير كافية أمام الدور الأساسي الذي تلعبه الشرطة الفنية والعلمية.

سيدي، نريد أن نحيطكم علما أن رأس السلطة الجهوية وأخص بالذكر والي أريانة قد حاد عن النهج ويتصرف في الولاية بمفرده وفي عزلة عن أغلب المتدخلين في الشأن الجهوي معتمدا سياسة انتقائية واقصائية في الآن معا يخرق القانون المنظم للمجالس النيابية الجهوية إما بعدم تشريك النواب المعنيين بهذه المجالس أو اتخاذ القرارات وإعلامهم بها بطريقة غير مباشرة يعني على صفحة الولاية مثلا.

وعلى سبيل المثال ولا الحصر انعقدت تظاهرات يوم العلم دون إعلام رئيس لجنة التربية بالجهة ونائبه والعديد من التظاهرات الأخرى التي وقع إقصاء النواب منها هذا دون اعتبار الأداء السيء للسيد الوالي المتمثل في عدم حلحلة المشاريع المعطلة منذ توليه منصبه وغياب الرؤية لديه هذا رغم أننا قدمنا له العديد من الحلول بالتعاون مع الوزارات المعنية لكنه لا يحرك ساكنا فماذا عن ملف السوق البلدي حي النور البطوار منذ 25 اوت 2023؟ منذ تعليق القائمة الأولية للمنتفعين بأماكن الانتصاب بفضاء السوق البلدي منذ فتح باب الاعتراضات على القائمة الأولية، منذ دراسة الملف من كاتب عام البلدية واللجنة الفنية مشكورين على العمل الجبار الذي يقومون به يوميا، منذ إرسال الملف إلى الولاية وعائلات تنتظر بفارغ الصبر لتوفر مورد رزقها وسبل العيش الكريم.

هذا طبعا دون المشاريع الأخرى التي لم يتم النظر فيها ومتساكنو حي هشام بأريانة الذين يطالبون بمقابلة الوالي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد عبد القادر عمار عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد عبد القادر عمار

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له في هذه المصافحة الثانية،

سيدي الوزير، لن أفوّت هذه الفرصة لنتقدم بأحر عبارات التقدير والعرفان لقواتنا الأمنية لما يبذلونه يوميا من مجهودات للحفاظ على الأمن العام وحماية الممتلكات العامة والخاصة وتأمين كل التظاهرات في ظروف مناخية صعبة للغاية رغم محدودية الإمكانيات ونقص المعدات والأعوان.

ندعوكم سيدي الوزير إلى العمل على تلافي هذه النقائص وتوفير أحسن الظروف ومساعدتهم على القيام بواجبهم.

سيدي الوزير، يجب مراجعة بعض مراجع نظر عديد مراكز الأمن التي عرفت بامتدادها على عدة أحياء وتجمعات سكنية مما يسبب نقصا في وسائل النقل والأعوان عاجزون عن تغطية كامل المناطق مرجع النظر بالكيفية المطلوبة على غرار مركز حي العوين معتمدية سيدي عبد الحميد ومركز حي سويس معتمدية سوسة المدينة وإحداث مركز أمن بكل من حي الغذران وسيدي عبد الحميد الذي أصبح أمرا ملحا وضروريا لكثافة السكان وظاهرة البراكاجات.

سيدي الوزير، ما هي مقاييس تقييم أداء المعتمدين والمعتمدين الأول والكتاب العامين للولايات والبلديات حتى نطبق توصيات السيد الرئيس حول ضرورة قيام كل مسؤول بالمهام المناطة بعهدته بالجدية والكفاءة اللازمة.

سيدي الوزير، متى سننظر في مطالب رخص مسك واستعمال بندقية الصيد؟

سيدي الوزير، ما ينبغي اليوم في تعيينات رجالات الدولة الذين لديهم نظرة استشرافية ويعملون بكل جدية وتفان ويسهرون على تنفيذ برامج مخططات الدولة.

لا يعقل اليوم أن يستغرق استخراج بطاقة عدد 3 ثلاثة أو أربعة أشهر أو جواز سفر، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان.

السيد أيمن نقرة

شكرا سيدي الرئيس،

العمل البلدي السيد وزير الداخلية من أهم الأعمال تقريبا وله لصاقة كبيرة بالمواطن، اليوم نشعر أن العمل البلدي لا يقوم بدوره اللازم خاصة من ناحية الانتصاب الفوضوي فاليوم لا نود الشرطة البلدية ولا البيئية نريد توفير آليات منكم لمقاومة هذه الظاهرة مع توفير العمل ولا نريد قطع الأرزاق ولكن هناك محلات من حقها أن تعمل وكانت لديكم تجربة سابقة وناجحة في هذا الإطار إن شاء الله تعمم على عدة ولايات وخاصة ولاية القيروان.

هناك بعض الدوائر البلدية كانت مبرمجة منذ سنة 2018 سيدي الوزير في عمادات الباطن والغابات والمتبسطة ولحد اليوم لا يوجد شيء مع ضرورة التأكيد في نطاق إحداث البلديات على أن عمادة الباطن تستحق اليوم إحداث بلدية تكون شاملة لهذا مع عدد سكان محترم ومطالب عديد وعديدة جدا خاصة مع توسع الرقعة الجغرافية والميزانية هي نفسها ببلدية القيروان التي لم تعد قادرة على تقديم الإضافة سواء في النظافة أو غيره. مع ضرورة طلب مراجعة مجلة الجماعات المحلية التي لا تتناغم اليوم حتى سياسيا مع الدور الموكول للبلديات ولا يوجد تناسق كبير جدا.

سيدي الوزير، لا يمكن أن نمر هنا دون أن أثمن حقيقة وصدقا هذه المرة كافة الاطارات الأمنية من حرس وشرطة وكافة المصالح الراجعة لها بالنظر والحماية المدنية في ولاية القيروان وكافة أعوانهم خاصة العمل في تناغم كبير معنا ولا يمكن إلا أن نثمن هذا ونطالب ببعض التحسينات خاصة على مستوى السيارات وعلى إحداث مركز أمن بجهة المنار من معتمدية القيروان الشمالية الذي أصبح ضرورة قصوى مع احترام المواطن الذي هو رأس المال في تونس وأنتم الخط الأول في مكافحة الفساد وفي جميع التوجهات.

لا أنسى كذلك سلك العمد والقانون الأساسي لهم إن شاء الله يكون محل نظر منكم، مع الشكر سيدي الوزير وبارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتمي له دقيقتان.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

أولا أريد أن أثمن وعي وزارتكم بالتحديات المطروحة وقد ورد في الصفحة 56 من وثيقة المهمة ضمن أهداف المسار الإصلاحي سعي الوزارة الى مزيد تهيئة وتفعيل مقومات العمل الأمني.

تفعيل مشاريع الإحداثات الجديدة المبرمجة ومواصلة تدعيم أسطول النقل البري. بالإضافة إلى تخصيص اعتمادات لانتداب حوالي 1500 عون. لذا نأمل أن يشمل دائرتنا أولاد الشامخ وهبيرة وشوربان بعض هذه العناية لمحدودية الموارد البشرية واللوجستية بها ولامتدادها الجغرافي.

ثانيا، في ظل التغييرات الحاصلة في مجال تنظيم الإدارة والجماعات المحلية أريد أن أجدد تساؤلي مرة أخرى ما هي المقاييس المعتمدة لإحداث المعتمديات والبلديات والعمادات؟ وما هي الإجراءات الواجب اتباعها؟

أطلب ذلك لأن الدائرة التي أمثلها في حاجة إلى مثل هذه الاحداثات وهي تطالب بها منذ سنوات لتوفير مزيد النجاعة وتقريب الخدمة من المواطنين على غرار منطقة القواسم تتطلب معتمدية أو بلدية على الأقل وأولاد بوزيد، مطلب عمادة منذ سنوات وكذلك مناطق السمعة والشحيمات والمحارزة في حاجة إلى بلديات وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا، في البداية كل التحية والتقدير لجميع الوحدات الأمنية بكل أصنافها ونثمن العمل الذي تقوم به.

السيد وزير الداخلية، انطلاقا من 1 جانفي 2024 كل دول العالم ستشرع في استعمال بطاقة تعريف وجواز سفر بيومتري فأين وصلنا في هذا الملف لكي لا يضطر التونسي حين سفره الى الوقوف في الصف مثل البلدان المتخلفة ونواكب بذلك كل بلدان العالم خاصة أن المهم في هذا الملف هو التسريع في طلب العروض لاقتناء آليات قراءة البصمات وجواز السفر البيومتري.

سيدي الوزير، الشرطة البلدية دورها حمائي أو ردعي؟ في الحقيقة لم نراهم منعوا قيام مباني دون رخصة ولا رأيناهم يقومون بدورهم في منع الانتصاب الفوضوي بل صار دورهم في تأمين الملاعب والتظاهرات الثقافية لكن دورهم في ضبط النظام والردع لا يقومون به خاصة أنني أصيل مدينة الحمامات وهي مدينة سياحية ولها طابع خاص قد أضر بها البناء الفوضوي والحل يكمن في تسهيل الرخص وتحصل المواطن على رخصة بناء يعني المواطن الذي يريد البناء اليوم لا يبقى محل ابتزاز ولا يبقى المواطن المتحضر الراغب في البناء الحاصل على رخصة يجد صعوبات ونستنزفه ونضيع وقته وجهده والمواطن الذي يبني دون رخصة يجد فقط التسهيلات ونكافئه بل بالعكس تغطي عليه بعض الأجهزة.

سيدي الوزير، الحديث طيلة السنوات الفارطة كان حول العديد من التجاوزات في إسناد الرخص الكحولية ويبدو أن العديد منها تخفي قضايا رشاوى وفساد ومحسوبية فلا بد من إجراء تحقيق وتدقيق في معايير وشروط إسناد بعض الرخص وكذلك لا بد من إيجاد حل لظاهرة بيع الخمور خلسة للقضاء على الرشوة وأيضا للحد من استنزاف مجهودات الوحدات الأمنية الذين نراهم في كل مرة يلاحقون المجموعات في الأحياء الشعبية وفي القرى ذوي هذه الظاهرة المتنامية.

السيد وزير الداخلية، ملف رخص الصيد البري اليوم مسموح بها في كل البلدان فلماذا نمنع المواطن من ممارسة هوايته؟ وفي نفس الوقت لماذا نجبر الناس على خرق القانون؟ لماذا نجبر بعض الصيادين على شراء سلاح دون رخصة؟ فلما لا يكون السلاح اليوم تحت رقابة الدولة؟

المطلوب هو أنني أرى أن التسهيل في إسناد بعض هذه الرخص للصيد البري خاصة أنه في السنوات الأخيرة كان إسناد هذه الرخص عشوائيا تقريبا ونحن نريدها أن تؤطر وتنظم ويكون إسنادها في إطار الشفافية والصيد البري يمكن أن نوظف عليه أداءات تضخ موارد للدولة.

السيد وزير الداخلية، منذ ثلاثة أشهر وتحديدا في 26 جويلية 2023 في هذه الصائفة خلال جلسة حوارية معكم أعلمتكم بالوضعية العقارية المعقدة في الحمامات وغياب مثال تهيئة عمرانية منذ 47 سنة مما جعل العديد من المساكن المبنية لا تتمتع لليوم بالربط بالماء والكهرباء والمواطن اليوم ليست مشكلته وحين لا يجد أي حل إذ حين طالب برخصة لم يمكنوه منها وحين بنى وجد نفسه في وضعية صعبة وقد وعدت سيدي الوزير بأن تجد حلا لمثل هذه الوضعيات للربط بشبكات الماء والكهرباء نود سيدي الوزير تسوية هذا الملف وتقدم مذكرة للبلديات والكتاب العامين لتسهيل هذا الموضوع في أقرب الآجال.

أريد أن أشكركم سيدي الوزير على تفاعلكم مع ظاهرة الانتصاب الفوضوي في العديد من المناطق في تونس ولكن في الحمامات لا ننتظر حملة قوية لمنعه وإنما تطبيق القانون.

وفي الختام سيدي الوزير سأقدم لك هذا الملف الذي يخص الحمامات وفيه العديد من...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار له دقيقتان.

السيد يسري البواب

شكرا، أعيدوا لي الوقت سيدي الرئيس وأصلحوا المصدح في الأعلى لأن فيه مشكلا.

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

بعد تثمين مجهود جميع الأسلاك الأمنية في البلاد عامة وبجهة المنستير خاصة وهو ما يساهم حتما في دفع عجلة الاقتصاد وجلب الاستثمار لا يفوتني التأكيد على أن الحاجة الملحة في ولاية المنستير إلى مزيد تدعيم الإطار البشري واللوجستي ظل النقص الفادح ليساعد على تطوير العمل الأمني ويرهق الأعوان والاطارات لماذا هذا الطلب؟ لأجل تقريب مراكز الاستمرار من المواطن الذي لن يمنعه البعد من أن يمارس حقه في الاستنجاد بالأمن والتشكي وتكون إحصائيات الجريمة هنا صحيحة وثابتة ثم سيساعدنا على تأمين المدارس والمعاهد باعتبار أن أبناءنا أصبحوا فريسة للجريمة والمخدرات وجميع أنواع الجرائم.

نفس الشيء سيساعدنا على تأمين مستشفياتنا وتم في المنستير بناء مركز شرطة بالمستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بتكلفة تقريبا 100 ألف دينار بمساهمة بين الإدارة والمجتمع المدني ولحد اليوم لم يدخل هذا المركز حيز العمل باعتبار عدم وجود الإطار البشري.

كما أن الحماية المدنية تعاني من نقص واضح في الضباط والأعوان خاصة بعد تقاعد العديد منهم وعدم تعويضهم كما تتطلب الوضعية في الجهة إحداث فرقة في طبلبة لتقريب النجدة من المواطن خاصة مع تنامي النسيج الصناعي بالجهة.

من جهة أخرى أريد أن أسأل سيدي الوزير أين وصل موضوع إعادة توظيف أعوان البلديات حسب شهائدهم العلمية موضوع الأمر 1143 مؤرخ في 16 أوت 2016؟ أين وصلت القوانين الأساسية الخاصة بالولاة والمعتمدين الأول والكتاب العامين والمعتمدين؟ أيضا أين وصل القانون المتعلق بالتنظيم الهيكلي للولايات؟ مع الشكر سيدي الوزير.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز بنيوسف عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد معز بنيوسف

سيدي الوزير والوفد المرافق مرحبا بكم في البرلمان التونسي،

سيدي الوزير، اليوم لدينا مشكلة كبيرة مع الشرطة البلدية منذ 2011 تم إعادة بناء البلاد مرتين دون تراخيص وللأسف الشديد أقول هذا لأن في سوسة عشت حالة مع رجل أعمال بصدد بناء قاعة مؤتمرات في إطار ممارسة غير شريفة رئيس مركز الشرطة البلدية جعله السيد خمس مرات في حالة تقديم فلا يعقل - اليوم

أن الشرطة البلدية التي تحمل الزي الوطني وهو زي عسكري - وجود تجاوزات في هذا القطاع ولا نريد أن يقع المساس بالزي الوطني ونود أن ترجع الشرطة البلدية لإدارة البلديات.

الأمن في ولاية سوسة سيدي الوزير لا يرتبط فقط في فصل الصيف فهي تعاني من عدة مشاكل وردمت بالمخدرات رغم المجهودات الكبيرة من الأعوان والمسؤولين الأمنيين إلا أن هذه الظاهرة تفشت بشكل أصبحت حديث الجميع فلا بد اليوم من التدخل في هذه الظاهرة والقطع معها لما تمثله من خطر على شبابنا.

ثالثا السيد الوزير، رخص السلاح حيث أن الفلاحين خاصة في حاجة إلى السلاح أمام ظاهرة السرقة فالفلاح اليوم في حالة خطر حتى خلال هذه الأيام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أحمد عن كتلة صوت الجمهورية له دقيقتان.

السيد محمد أحمد

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

لن أناقش مهمة الداخلية في قناعة راسخة أن مهمة الداخلية لا ترتقي بالمطلوب لأنني أعتبرها أم الوزارات.

سيدي الوزير، أعلمك بحاجيات جهتي النفيضة وبوفيشة وهرقلة حيث أن لدينا إشكاليات كبيرة في محيط المعاهد والمدارس ولا يمكن أن نطلب من المراكز أكثر من طاقتهم في ظل النقص الفادح في وسائل النقل.

لدينا نقص في السيارات لمركز شرطة النفيضة ومركز الحرس بهرقلة. أصبحت منطقة شرطة النفيضة حاجة ضرورية في معتمدية النفيضة إحداث منطقة للشرطة.

سيدي الوزير، أجدد لك طلب فض إشكاليات البناء الفوضوي في معتمديات النفيضة وبوفيشة بما يعرف منطقة القرنة وحي التحرير وحي الرياض الذي يتطلب تدخلا شخصيا من سيادتكم لإسناد تراخيص من عدمه.

متى يتم تعيين عمدة في معتمدية هرقلة حيث سجل شغورا من 19 فيفري 2020 ولم يتم التعيين إلى حد الآن؟

سيدي الوزير، أنقل إليك طلب أهالي الغواليف من معتمدية النفيضة وأهالي لندريم من معتمدية بوفيشة في طلب إحداث عمادة في المنطقتين.

ختاما أجدد لكم شكري لما تبذلونه من جهد متواصل من أجل الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فتحي المشرقي غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا زملائي الأعزاء،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

وكل الشكر للجنة عل العمل القيم المبذول،

سيدي الوزير، لعل أهم وظيفة ومهمة لوزارتكم احترام القانون والسهر على تطبيقه من جهة وحفظ النظام العام بالبلاد من جهة أخرى بالإضافة لممارستكم لسلطة الرقابة والإشراف على المؤسسات والجماعات العمومية التابعة لها.

سيدي الوزير، نشد على أيديكم لمواصلة العمل بكل إخلاص وجهد للوصول بتونس لبر الأمان ولأعلى المراتب.

لن أناقش ميزانية مهمة الداخلية لأن الأرقام واضحة ولعل السمة الغالبة على ميزانية الدولة ككل لسنة 2024 هي موجهة لنفقات التأجير دون استثمار.

سيدي الوزير، سوف أطرح بعض المسائل الخاصة بعمادة بنزرت الجنوبية.

سيدي الوزير، نطلب منكم نقل مقر معتمدية بنزرت الجنوبية ونفس الشيء بالنسبة لمركز الحرس الوطني إلى الدائرة الترابية التابعة لبنزرت الجنوبية فلا يعقل لا منطقيا ولا جغرافيا ولا عقليا أن تكون مقرات السيادة المذكورة مركزة وموجودة بمعتمدية بنزرت الشمالية مع العلم توفر المخزون العقاري في بنزرت الشمالية ولا يفوتني أن أشكر معتمد بنزرت الجنوبية على العمل الجبار المبذول من طرفه.

سيدي الوزير، نطلب منكم إعادة فتح مركز الشرطة بمنطقة المصيدة والذي تم تخريبه وغلقه منذ أحداث الثورة 2011 ولم تتم تهيئته مع العلم أن منطقة المصيدة قارب عدد سكانها 10آلاف نسمة.

سيدي الوزير، أطلب منكم التدخل العاجل بالنسبة للمشاكل الحاصلة للمواطنين في بنزرت الجنوبية خاصة وولاية بنزرت ككل في ما يخص تراخيص الماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي فالحق في الماء حق دستوري فلا يحق أن نجد أحياء كاملة بدون ماء صالح للشراب بتعلات إدارية أو قانونية بالية لا تتماشى مع فلسفة دستور 2022...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أرجعوا المصدح للسيد فتحي المشرقي له ثلاث دقائق.

السيد فتحي المشرقي

بارك الله فيك سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، نطلب منكم إنشاء مركز شرطة بمنطقة حشاد وذلك بالنظر للتعداد السكاني وإنشاء معهد ثانوي الجلاء بالمنطقة.

سيدي الوزير، أتساءل أين وصلت الأبحاث والتحريات بالنسبة إلى تهريب المساجين الإرهابيين من سجن المرناقية ومن المسؤول ومن أعطى الأمر ومن دبر؟ وليس فرارهم بل تهريبهم.

سيدي الوزير، أطلب منكم فض إشكال عديد المواطنين المشمولين بتصنيفهم S17 لعديد السنوات فأصبحوا في سجن كبير ببلادهم، شكرا سيدي الوزير وفقكم الله لما فيه خير تونس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الزميلات والزملاء الذين سيتدخلون: سفيان بن حليمة، صالح السالمي، سامي السيد، أيمن بن صالح، نبيل حامدي، سنياء بن المبروك، حمادي العشاري غيلاني، فخري عبد الخالق، رياض جعيدان.

الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة مهى عامر عن كتلة الأحرار لها ثلاث دقائق.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد الوزير وكافة الإطارات الأمنية،

أولا نترحم على إخواننا الشهداء في فلسطين وكل الدعم للمقاومة.

ثانيا نترحم على شهداء المؤسسة الأمنية والعسكرية ونتمنى الشفاء والصبر لجرحاها ومصابيها جراء العمليات الإرهابية الغادرة التي ضربت بلادنا في السنوات الفارطة.

هنا نسأل عن مؤسسة فداء وأين وصلت حتى تتمكن من رعاية عائلات الشهداء والجرحى؟ ولماذا كل هذا البطء في انطلاق عملها؟

سيدي الوزير، إن الخدمات الإدارية في وزارة الداخلية لا تختلف عن بقية الإدارات ببطء الإجراءات وكثرة الوثائق "ارجع غدوة" هل يعقل لحد اليوم نطالب المواطن بمضمون ولادة وبطاقة تعريف يوجد فيها كل معطياته؟

ألا توجد اليوم منظومة إدارية موحدة تمكن وزارة الداخلية من معرفة كل معطيات المواطن الشخصية والمهنية من بقية المصالح مثل الحالة المدنية والصناديق الاجتماعية وإذا كان كذلك فلماذا كل هذه الوثائق؟

في هذا العصر الأمر يعتبر فضيحة لما يتعرض له المواطن من تنكيل في الإدارات التونسية دون استثناء ولذلك سيدي نقترح عليكم اختصار آجال إصدار الوثائق الرسمية من المراكز الأمنية التي تطول أكثر من اللزوم وكذلك برقمنة الإدارة وتحسين الخدمات الإدارية.

التنسيق مع وزارة الخارجية للحد من معاناة المواطنين بالخارج وطول الآجال للحصول على الوثائق الرسمية من البعثات القنصلية والديبلوماسية.

تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة التونسية خاصة بالنسبة للمرضى والطلبة الأجانب نظرا لما لذلك من فوائد اقتصادية على البلاد وتوفير العملة والتجربة المغربية والأردنية رائدة في هذا المجال وهما بلدان منافسان لتونس في مجال التعليم والصحة والسياحة الطبية.

رقمنة المعابر والمطارات والموانئ وتركيز المعدات الالكترونية عوض الطرق البدائية التي لم تعد معتمدة في كل الدول.

سيدي الوزير، التعيينات بالنسبة للولاة وما أدراك ما التعيينات فهذا الأمر بات غريبا نظرا إلى حجم التغييرات واستمرارها فهل من تفسير أو توضيح للرأي العام؟

كيف يتم اختيار الولاة والمعتمدين على غرار ما يحدث في ولاية أريانة حيث أن كل المشاريع معطلة ولا توجد إرادة حقيقية لتنفيذها؟ فما هو مقياسكم في اختيار هذا دون الآخر؟

سيدي الوزير، أعتقد أنها فرصة لتوضحوا لنا مجلس نواب الشعب والرأي العام حقيقة ما يجري كيف يتم التعيين وعلى أي أساس ولماذا كل هذه الشغورات؟

كذلك لا يمكن أن نمر مرور الكرام على قضية هروب الإرهابيين الخمسة من سجن المرناقية فعملية الهروب كانت رسالة سياسية وأمنية وتحدث رئيس الجمهورية عن عملية تهريب كانت فشلا استخباراتيا بامتياز.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سفيان بن حليمة عن كتلة الأمانة والعمل وله دقيقتان.

السيد سفيان بن حليمة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق،

أولا أريد أن أشكرك سيدي الوزير لاستجابتك لنا نيابة عن أهالي معتمدية حمام سوسة وأكودة على الحملات الأمنية التي استهدفت تجار المخدرات والمنحرفين كذلك على إعادة فتح مركز شرطة الرحبة بحمام سوسة وكذلك على دعمك لمركز أكودة للحرس والشرطة بالسيارات والأعوان وحقيقة لم يبق إلا مركزا وحيدا وهو مركز الطنطانة وخليج الملائكة وجزء من القنطاوي الذي يفتقر إلى سيارة ونحن نعتمد عليك.

ثانيا أريد أن أتطرق سيدي الوزير إلى ظاهرة خطيرة استفحلت في العشرية الأخيرة وهي ظاهرة البناء الفوضوي وأثرها الكارثي على مخططات التنمية وتهديدها للأراضي الفلاحية وتهديدها حتى للسلم المدني.

وحقيقة أرى أن الحل الوحيد والعاجل هو إعادة جهاز كان موجودا هو التراتيب للبلدية ويكون خاضعا خالصا لسلطة البلدية ويقوم بمقاومة هذه الظاهرة ويحرص على تنفيذ التراتيب ومراقبة التراتيب البلدية في المنطقة بالتنسيق مع الشرطة البلدية هذا الحل الذي أتصور إذ تم إيجاده من قبل.

وأخيرا، بخصوص إخلاء الأراضي الدولية سيدي الوزير فإنه حسب السيد وزير أملاك الدولة في اللقاء الأخير معه فقد تم إدراج تعديل صلب مجلة أملاك الدولة يمكن الوزير المكلف بأملاك الدولة من إصدار قرار الاخلاء وتفويضه الى السيد الوالي فنرجو منكم سيدي الوزير متابعة هذا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صالح السالمي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد صالح السالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

معالي السيد وزير الداخلية والإطارات المرافقة مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب،

السادة والسيدات الأفاضل،

تونس اليوم تونس بعد 25 جويلية نريدها وطنا للجميع يطيب فيها العيش ولا يكون ذلك إلا بتوفير الأمن والأمان ولا يخفى ما أسهمت فيه المؤسسة الأمنية وكل قواتنا الحاملة للسلاح في السهر على استعادة هيبة الدولة وأمن المواطن وحماية حدود الوطن وسلامة ترابه وكانت الضريبة باهظا دما روى تراب الوطن شمالا وجنوبا فتحية إكبار وتقدير لكل قواتنا المسلحة الذائدة عن حرمة الوطن والمواطن.

تحية خاصة للأسلاك الأمنية والعسكرية في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين ذات الخصوصية الأمنية باعتبارها مناطق عبور على المجهودات الكبيرة والتضحيات الجسام في مقاومة الهجرة غير الشرعية والجريمة والتهريب وهذا يتطلب دعما لوجستيا من عدة وعتاد.

السيد الوزير، ما تبذله وزارة الداخلية من جهد كبير في الضرب على أيدي المحتكرين لا يمكن إنكاره غير أن الأمر يستدعي المزيد من الحزم والصرامة توفيرا للأمن الغذائي للمواطن الذي سيطرت عليه بارونات الاحتكار والمضاربة بقوت الشعب التونسي وخاصة في المناطق الداخلية وفي مقاومة جريمة السرقة التي استفحلت أخيرا في بلادنا.

السيد الوزير، سكان دائرتي جلمة والسبالة يطالبون بإعادة تفعيل نقطة الحماية المدنية على مستوى تقاطع الطريق الوطنية 3 و13 التي كانت موجودة لسنوات عديدة نظرا لما توفره من سرعة التدخل والإنقاذ خاصة أن أقرب نقطة للحماية تكون في مركز ولاية سيدي بوزيد أو في مدينة سبيطلة.

أشكر سعيكم للاستجابة لهذا الطلب الملح وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي السيد غير منتمي له دقيقتان.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

نرحب بالسيد الوزير والوفد المرافق،

تحية شكر وتقدير للإطارات الأمنية على الصعيد الوطني وبصفة خاصة بجهة بنزرت.

السؤال هو ما هي استراتيجية الوزارة في رقمنة المؤسسات المحلية والبلدية وهل هناك تفكير في مراجعة المجلة المحلية وتطويرها؟

متى سيقع العمل بالبطاقة البيومترية وجواز السفر البيومتري؟

متى يقع تسوية وضعية أعوان الاعتمادات المفوضة؟

هل وقع تخصيص اعتمادات إضافية لترميم معتمدية بنزرت الشمالية؟

سد الشغورات في ولاية بنزرت بالنسبة للمعتمدين وهذا نقص لا بد من النظر في الموضوع.

تعزيز المعدات والسيارات التابعة لسلك الحرس الوطني بجومين وغزالة وماطر وبنزرت.

تمكين الأمنيين إن أمكن من منحة العمل الشاق والنظر في تمكينهم من وصولات الأكل.

بالنسبة إلى الكلاب السائبة سيدي الوزير أصبح مشكلا كبيرا خاصة في بنزرت الشمالية وأصبح يشكل خطرا كبيرا على المواطنين ولا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف هذا المشكل.

لا بد من تعزيز الدوريات الأمنية في أوقات الذروة أمام المؤسسات التربوية والتأكيد عليه.

مركز صلاح الدين بوشوشة سيدي الوزير فبخصوص سوق صلاح الدين بوشوشة أجبتموني في الأسئلة الكتابية أنه يشتغل ولكن إلى حد الآن مغلق حيث من شأنه أن يكافح ظاهرة الانتصاب الفوضوي ولا بد من إعادة هذا المركز لنشاطه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة الإطارات المرافقة له،

3200 هو عدد "les permis de places" التي تم نشرها في نهاية الأسبوع الفارط في ولاية أريانة.

3200 مورد رزق، 3200 فرحة، 3200 عنوان للحد من البطالة.

أيضا القائمة الأولية للمنتفعين بالمساكن الاجتماعية سترى النور قريبا إن شاء الله.

لذلك سيدي الوزير أريد أن أتوجه بالشكر من خلالك للسيد والي أريانة على المجهود المذكور والمبذول للوصول لهذه النتائج وإنجاح التوجه العام لمسار 25 جويلية وهذا للأسف ما لا نجده من طرف السيد معتمد سكرة الذي نتصل به حتى نبلغه تشكيات المواطنين وللأسف لا يرد على الهاتف ولا يعيد الاتصال.

اليوم الاستحقاق الانتخابي والانتخابات المحلية رغم البرقيات التي أصدرتموها سيدي الوزير لإنجاح هذا الاستحقاق لم يتم الاتصال بنا كنواب - نائبان عن معتمدية سكرة - للمشاركة في إنجاح هذه المحطة الهامة ونجد العمادة التي بها يرتكز مبنى المعتمدية بإطاراتها وهياكلها ترشح عليها مترشح وحيد للأسف لكن هذا لم يمنعنا من المساهمة بكل مجهوداتنا في تكثيف الترشحات وإن شاء الله سنساهم مجددا حتى تكون نسب المشاركة في هذه الانتخابات محترمة وتليق بمنطقة سكرة.

اليوم في سكرة مركز برج الوزير دون سيارة وذكرت هذه النقطة في جلسة الحوار مع سيادتكم واليوم مشكور السيد رئيس المركز حيث يستعمل سيارته الشخصية العائلية للقيام بمهمات مركز برج الوزير.

مركز سكرة سيارتهم متداعية واليوم مع اهتراء البنية التحتية في سكرة في حاجة لدراجات نارية فهي غير موجودة لا بمركز سكرة ولا بمركز برج الوزير ونفس الشيء الرجاء دعمهم بالإطارات والأعوان اللازمة.

مركز الشرطة البلدية بسكرة فيه عونان فقط فكيف لنا إذن أن نحارب البناءات الفوضوية؟ لا يمكننا أن ننجح في هذه المهمة بعونين فقط.

منطقة أريانة الشمالية هي منطقة كبيرة جدا فيها سبعة مراكز من رواد إلى سيدي ثابت. لم لا يتم بعث منطقة في رواد ومركزان آخران لتقريب الخدمة للمواطنين.

أيضا تسمية الكتاب العامين للبلديات من سكرة وسيدي ثابت والمنهلة كلهم كتاب عامون لم تصل تسمياتهم بعد وهذا يؤثر عليهم وعلى مردودهم سيدي الوزير وقد ذكرنا هذا حتى في جلسة الحوار.

أدين وبشدة تهريب خمس من أخطر العناصر الإرهابية وكما قال السيد رئيس الجمهورية لسيادتكم لم يهربوا من الشباك بل تم تهريبهم ثم وفي ظرف وجيز وبفضل مجهودات كل من أعوان الأمن الوطني والحرس الوطني والجيش والمصالح المختصة تمكنوا من القبض عليهم وهنا أشيد بمجهود جهاز الاستعلامات وأهميته مع ضرورة دعمه بالعنصر البشري والمادي وتوفير كافة الإمكانيات التقنية واللوجستية له حتى يقوم بدوره الاستباقي بكل نجاعة.

وخلال الأيام التي تمت فيها ملاحقة هذه العناصر رأينا في جبل رواد وفي جبل سيدي عمر وفي جبل النحلي السيارات المتآكلة التي يستعملها الأعوان في الملاحقة وهي ليست سيارات رباعية الدفع للأسف لا تمكنهم من القيام بهذه المهمة كما يجب.

كما تطرقنا إلى موضوع سكرة فإن أريانة معروفة بالعمليات التي صارت بها من قبل للأسف وإن شاء الله لا يتكرر ذلك فيها وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد نبيل حامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية وكافة إطاراته،

لا أسميه وزير الداخلية ومرة أخرى أقول له أنت ابن الشعب واليوم لم نلاحظ أنك كذلك.

سيدي الوزير، سأنطلق من معطيات حقيقية وزارة الداخلية مهمتها تنموية ولا تكون تنمية ناجحة إلا بمسؤول ناجح ونلاحظ المسؤولين الموجودين على الساحة والتابعين للعشرية السوداء والجميع ينادي بتطهير الإدارة ولكن نلاحظ أنهم مازالوا متمسكين بمناصبهم منذ ست وسبع سنوات وهذا هو شعارنا بعد 25 جويلية لا سبيل لمسؤول فاسد على إدارة حتى نحقق النجاح.

سيدي الوزير، أفضل شيء اليوم في ولاية القيروان هو تعيينكم لمديري أقاليم عملوا في نفس المنطقة بمدنين واليوم يعملان في ولاية القيروان وهذا ما ساهم في نجاح القيروان اليوم في التصدي لكل أشكال العنف والجريمة وهذا هو التفكير الجيد من أجل أمن جمهوري حقيقي.

سيدي الوزير، سأحدثك أيضا عن منطقة سيسب الذريعات، منطقة حدودها بين ولاية سوسة وولاية زغوان ومعتمدية السبيخة لكن مركز الحرس يعاني من بنية تحتية مهترئة كما أنه لا تتوفر أية سيارة وكما تعرفون أن الطريق الجهوية 48 يمر منه العديد من "الكناطرية" باللغة العامية ونود منكم لفتة لهذه المنطقة.

الانتصاب الفوضوي أضر بنا سيدي الوزير ونود مثلما تقومون بحملات لتطهير الشوارع من المشاكسين والمجرمين نود اليوم إيجاد صفة ثورية تبين أن وزارتنا يمكن أن تتصدى للانتصاب الفوضوي ولا يكبر أمامها أحد.

سيدي الوزير، منطقة السبيخة سوق أسبوعي نعرفه بيوم واحد إلا منطقة السبيخة بها سوق أسبوعي بيومين يعني أن المواطن التاجر اليوم يدفع "مكس" ليومين ويتم الانتصاب من الأربعاء وينتهي يوم الجمعة وهذه حقيقة يجب أن نعرفها حتى نتصدى "للمكاسة" الذين يعتدون على أبنائنا.

مسألة أخرى سيدي الوزير، ينتظر الفلاحون منكم اليوم مذكرة تفاهم بينكم وبين وزارة المالية فيما يخص الأموال وشعب بأكمله ينتظرها وكما ترى اليوم انطلق موسم جني الزيتون وهناك تصديات في الشارع وإن شاء الله ننتظر مشاريع ثورية من وزارة الداخلية في تطهير الإدارة وأعيدها وإن شاء الله يصل صوتنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل لها دقيقتان.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيد الوزير والإطارات العليا المرافقة له،

سيدي الوزير، لن أناقش ميزانية وزارة الداخلية بالعكس سأطالب بمزيد تدعيمها باعتبار أن نفقات الاستثمار لم تتجاوز 6%.

في البداية أريد أن أثمن النجاحات الأمنية في تأمين الموسم السياحي وأخص بالذكر هنا إقليم الأمن الوطني بقرطاج والحرس البحري حلق الوادي إضافة إلى المجهودات البارزة في مكافحة الجريمة المنظمة خاصة مكافحة ظاهرة المخدرات حيث لاحظنا تواجد دوريات مكثفة أمام المدارس والمعاهد.

أيضا لا ننسى المجهودات الأخيرة في القبض على الإرهابيين الخمسة في وقت قياسي من قبل الوحدات الأمنية فمشكورين على المجهودات التي يبذلونها. لكن أسوق ملاحظة أن هناك نقصا في الرصيد البشري رغم أن الوزارة ستقوم بانتداب 1500 عون في 2024.

أيضا هناك نقص في أسطول السيارات أذكرك سيدي الوزير أن مركز الكرم الشرقي ليست له سيارة وهي موجودة منذ ما يقارب خمسة أشهر في مستودع بوشوشة ولم يتم تصليحها ولا تعويضها بسيارة أخرى، أيضا مركز سيدي بوسعيد وحلق الوادي السيارات معطبة منذ يومين فالرجاء توفير سيارات بهذه المراكز الأمنية.

كذلك سيدي الوزير، نطالب بصيانة الوحدات الأمنية وخاصة المراكز الأمنية وهنا أريد أن أذكرك أو أتساءل متى سيتم إعادة بناء مركز الأمن الوطني بالكرم الغربي وكما تعرفون تم حرق هذا المركز في 14 جانفي 2011 وفي إطار ظرفية معينة وحسابات سياسية من رئيس المجلس البلدي المنحل التابع لحركة النهضة تم هدمه بتعلة أنه آيل للسقوط.

سيدي الوزير، أطلب منكم زيارة المركز المؤقت الموجود في قرطاج بيرصة لأن الحالة التي عليها كارثية ورغم ذلك الأعوان يقومون بمجهوداتهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد حمادي غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات وزارة الداخلية،

في الحقيقة سأتكلم في أمر وحيد لأول وآخر مرة وبعد صبر طويل بكل عقلانية ومسؤولية وبعقلية رجل الدولة نعرف سيدي الرئيس التواصل فن وتقنيات وله هدف وإن سيكون بين وظائف الدولة فإن

عقلية رجل الدولة تفرض نفسها لأن الهدف الذي يجمعنا هي المصلحة العليا للوطن والاستجابة الممكنة لطلبات شعبنا.

من جانبنا نحن ممثلو الوظيفة التشريعية واعون بمهامنا ودورنا في هذا المسار دستوريا وقانونيا لا نرغب في الاستحواذ على مهام أو أخذ اختصاصات أي أحد ولكن سيدي الرئيس وللأسف ممثلي الوظيفة التنفيذية على المستوى المحلي والجهوي ليسوا متناسقين ولا مسايرين لهذا المسار بل بالعكس في طريقة تواصلهم وتخاطبهم يرذلون واحدة من أهم وظائف الدولة بتعلات واهية، بتعلة النواب الجدد ليسوا مثل السابقين ليس لهم دور وكل المسائل بيد السيد الرئيس ونحن نمثل السيد الرئيس.

أتمنى من هؤلاء المسؤولين أن لا يتزيدوا على السيد رئيس الجمهورية وأن يقرؤوا رسائله السياسية المتنوعة والمتعددة قراءة سليمة وصحيحة لأن مواقف السيد الرئيس حول الوظائف واضحة وضوح الشمس وفلسفة السيد الرئيس في تسيير دواليب الدولة هادفة لأننا حين نتحدث عن استقلالية الوظائف فذلك في إطار وحدة الدولة وحين نتحدث عن اختصاص المهام فذلك في إطار من الانسجام والتعاون لاستدامة وتواصل الدولة.

وأقول هذا الكلام سيدي الرئيس لأننا حين نرى على مستوى جهوي نجد أن المسؤولين الجهويين الذين من المفترض أن يحلحلوا الإشكاليات هم جزء من التعطيل ولا يفهمون أن تعطيل مشاريع الدولة يستنزف آلاف المليارات من الدولة.

هل يعقل أن المسؤولين الجهويين الذين يفترض أنهم أمناء على مصالح الدولة في جهاتهم أن يقوموا بأربع وخمس زيارات لنفس المشروع ولا تحدث رجة لا في علاقة بالمقاول ولا بالمصالح التي في علاقة بالمشروع ويخرج في التلفزة ويصرح بأن المعدات موجودة في الديوانة ويتحدث باسم المقاول مع احترامنا للمقاولين.

أنت إداري فهل لديك وثيقة وصل تزويد أو شحن لم تسلم بعد وأنت تكلمت في أوت وإلى حد الآن لم تصل والمستشفى الجهوي رغم أن به تأخيرا بخمس سنوات ولا نعرف كيف تحصل عليها المقاول ونجد نفس المشاريع، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد فخري عبد الخالق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والسادة إطارات الوزارة،

نظرا إلى ضيق الوقت سأطرح مباشرة بعض التساؤلات حيث أن استراتيجية مهمة الداخلية ترتكز على المساهمة المستدامة 2030 وخاصة منها جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة فكيف سيتحقق هذا سيدي الوزير بهذه الإمكانيات وهذه الميزانية المتواضعة لوزارة سيادية وهي قاطرة تنمية بامتياز؟

لماذا لا يتم تخصيص سيارات الشرطة البيئية الموجودة على ذمة البلديات واستعمالها من قبل الحرس الوطني والأمن الوطني خاصة أن إمكانيات المؤسسة الأمنية محدودة ويجب أن تتطور للقيام بمهامها في أحسن الظروف؟

سيدي الوزير، العمل على مزيد تفعيل الأمر الحكومي عدد 315 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بالحراك الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الجماعات المحلية حتى تكون هناك فائدة وروح جديدة للعمل البلدي.

سيدي الوزير، الرجاء مزيد دعم بلدية المحمدية حتى تقوم بالعمل المناط بعهدتها على أحسن وجه خاصة أن مواردها أصبحت محدودة وذلك بعد فك الارتباط مع بلدية فوشانة وحرمانها من عائدات المنطقة الصناعية بالمغيرة.

سيدي الوزير، مصالح المواطنين اليوم معطلة جراء تعنت عديد الكتاب العامين للبلديات لإسداء رخص الماء والنور الكهربائي بتعلة غياب أمر قانوني واضح فالرجاء التسريع بإصدار هذا الأمر وشكرا لكم سيدي الوزير في الختام على حسن الاستماع وعلى تفاعلكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

القائمة الأخيرة السادة والسيدات النواب المحترمين: صابر الجلاصي، محمد اليحياوي، هالة جاب الله، رشدي الرويسي، شكري البحري، يوسف طرشون.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض جعيدان غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد رياض جعيدان

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، حوالي مليوني تونسي يعانون من الإدمان منهم 400 ألف مستهلك لمادة القنّب الهندي و33 ألف يتعاطون المخدرات والبقية مدمنون على أشياء أخرى مثل التدخين وغيره فهم 70% أعمارهم بين 15 و35 سنة أجيال المستقبل ويستهلك بعضهم أخطر أنواع المخدرات على غرار حقن الهيروين التي لديها تأثيرات كارثية على صحة البشر كما تعرفون.

أرقاما مفزعة سيدي الوزير، جيل كامل مهدد وأمننا القومي أصبح مهددا فلم تعد الأراضي التونسية مجرد منطقة عبور بل أصبحت كما تعرفون سوقا كبيرة من الضحايا سأقول امتدت إلى مراهقين في المعاهد. سوق ممتلئة بأشكال وأسماء متنوعة للأقراص المخدرة. كيف تسللت هذه الكميات الكبيرة من المخدرات عبر المعابر الحدودية رغم المحجوزات التي نسمع عنها يوميا؟

مؤخرا مثلا وحدة الحرس الديواني بالتعاون مع الإدارة العامة للحدود والأجانب والإدارة الفرعية لمكافحة المخدرات بالطبع بالتنسيق مع المصالح المختصة تمكنت من حجز 367 كغ من مادة القنّب الهندي و354 ألف حبة مخدرة في ميناء حلق الوادي إلى حدود شهر نوفمبر الجاري إحباط تهريب 642.530 حبة مخدرة.

رجال الأمن والديوانة في تونس مشكورين على مجهوداتهم الجبارة مسؤوليتهم ومسؤوليتكم سيدي الوزير كبيرة كان الله في عوننا جميعا، نتساءل لماذا إستراتيجية برنامج الأمن الوطني للتصدي لشبكات تهريب المخدرات لم تكن ناجعة إلى حد ما؟ هل وقع تقييمها سيدي الوزير؟ وما هي الاستراتيجية الحالية للقضاء

على هذه الآفة؟ هذه المعضلة التي أصبحت حقيقة تمثل خطرا على أمننا القومي وعلى مستقبل أجيالنا.

على سبيل المثال ونحن نسمع يوميا عن كارثة جديدة تم ضبط كمية هامة من الكوكايين في السنة الفارطة من بلد لاتيني صرح الجناة أن الشحنة كانت موجهة لتونس فهل وقع التنسيق مع سلطات هذه البلاد عبر قنوات الانتربول للكشف عن هوية الأطراف التي كانت ستتلقى هذه البضاعة؟

أعتقد سيدي الوزير، أننا في حالة حرب ضد جهات لا تريد الخير لتونس وفي الحرب لا يمكن أن ننتصر إلا بتحالفات استراتيجية وبإحكام التنسيق مع الدول وأجهزتها المختصة وخاصة الأجهزة الاستعلاماتية وهنا أشير إلى الدور الكبير لسلك الملحقين الأمنيين بالخارج الذين يلعبون دورا متميزا وأدعو إلى دعم هذا السلك وخاصة دعم تكوينهم المستمر فلا نبعث أمنيا للخارج ونتركه بمفرده لا بد من تكوين مستمر بما يتماشى مع التطورات العالمية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والوفد المرافق،

شكرا للجنة الأمن والدفاع على المجهودات التي بذلتها،

شكرا وتحية وطنية لبواسل تونس من الأمن والحرس والحماية المدنية والإطارات المرافقة والتي كانت حاضرة في مناقشة الميزانية.

أهدافكم ضمان سيادة الدولة التونسية، حماية أمن المواطن وسلامته وسلامة ممتلكاته وهي من صميم اهتماماتكم في وزارتكم الموقرة. ميزانية 2024 تقدر بـ 5796 مليار تقريبا أقل ما يقال عنها ميزانية متواضعة كنت أتوقع شخصيا أن الميزانية ستكون أكثر بكثير نظرا للتحديات التي تنتظر وزارة الداخلية.

نبدأ بالنقطة الأولى الحماية المدنية ميزانية ضعيفة وهزيلة 6% تقريبا غير كافية وسعر شاحنة الحماية المدنية مليار ومليار و200 إن اقتنيناها طبق المقاييس العادية ونظرا لاتساع رقعة الحماية المدنية لذلك أقول لك قليل.

النقطة الثانية صندوق الوقاية من حوادث الطرقات 2 مليار ونصف. تونس تصرف سنويا 10 آلاف مليار على خسائر حوادث الطرقات يعني اليوم تعدت وفاقت معدل التدخل العالمي وهو 3% من الناتج الإجمالي المحلي. تونس تخسر 5% من الناتج الإجمالي المحلي.

سيدي الوزير، سأقدم لك معطى ولك أن تعيد التثبت 10 آلاف مليار حوادث الطرقات التي تصرفها تونس تقريبا أقل بقليل من المبلغ المخصص من وزارة الداخلية لدعم أسطول النقل بها يعني يمكن أن نستثمر في الإمكانيات التي لدينا فقط بتلافي حوادث الطرقات دون التفلسف وإيجاد المال من هنا وهناك.

النقطة الثالثة، متى سيتم منح رخص البناء؟

هناك مركز حرس بالمرناقية تنقصه سيارة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له دقيقتان.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وإطارات وزارة الداخلية،

في الحقيقة أود باسمي الشخصي وباسم كتلة الأمانة والعمل أن أثمن مجهودات وزارة الداخلية في مقاومة الإجرام وفي مقاومة التهريب وآفة المخدرات لحماية أبناء شعبنا، لكن هذا لا يجعلنا نتساءل عن الاستراتيجية المستقبلية على المستوى الأمني سيدي الوزير وخاصة أن قواتنا في الأسابيع الفارطة تعرضت إلى عملية مؤامرة ونحن نسأل رغم أننا نعرف أنه أمن قومي من هي الأطراف التي دعمت هذه العملية في تهريب المساجين وما هي الدوافع لذلك؟ هل هي سياسية أم تخريبية؟ لأن الشعب التونسي من حقه أن يعلم الوضعية الأمنية.

كما نتساءل عن موضوع الهجرة سيدي الوزير باعتباره موضوعا حارقا فالمقاربة الأمنية لا تكفي ولا بد من معالجته في الإطار الإقليمي لوضع الحلول في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي.

على مستوى دائرتي سيدي الوزير طبرقة عين دراهم كنت قد تساءلت سابقا عن البنية الأساسية المهترئة في بعض المراكز مركز الشرطة بعين دراهم آيل للسقوط أيضا مركز طبرقة المدينة على مستوى الشرطة يتطلب الصيانة ومنطقة للشرطة لأنه على وجه الكراء هذا المقر إضافة إلى دعم الشريط الحدودي بالمعدات سيارات رباعية الدفع لأن الأعوان يقدمون تضحيات كبيرة ولا بد من حماية هذا الشريط الحدودي على المستوى الأمني إضافة الى الموارد البشرية الضرورية لمقاومة التهريب والإجرام ونحن نشد على أيادي وزارة الداخلية في تحقيق الأمن والاستقرار للشعب التونسي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار لها دقيقتان.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والإطارات المرافقة،

سيدي الوزير، منذ جلسة الحوار معكم منذ أواخر جويلية 2023 لمسنا توسعا للحملات الأمنية لكن هذا غير كاف في الحقيقة لا يوجد تغيير في أية نقطة تحدثت عنها لا بناء ولا صيانة في مقر معتمدية سوسة الرياض وفي المراكز الأمنية بها.

هنا أتساءل هل سيكون نصيب لسوسة عامة ولمعتمدية سوسة الرياض خاصة من 34.4 مليار دينار كاعتمادات لتعزيز وسائل النقل؟ وهل سيكون لنا نصيب من 44.5 مليار دينار لبناء منطقة أمن ومقر للمعتمدية داخل حدودها الترابية؟

أما بالنسبة إلى عمل مصالح الجماعات المحلية أريد أن أعرف أكثر تفاصيل على استراتيجية الوزارة لمكافحة الانتصاب والبناء الفوضوي ومقاومة الحشرات ومراجعة الأمثلة العمرانية خاصة على الصعيد الجهوي.

نتساءل هل سيكون هناك دعم لبلدية سوسة لمقاومة الفوضى العارمة التي نعيشها وخاصة دائرة سوسة الرياض لأنها دائرة بلدية عاجزة ليست لها موارد خاصة ودوما موجودة في مستوى ثان على مستوى التدخلات من البلدية الأم؟

سيدي الوزير، أريد أن ألفت نظركم إلى أن هناك خطرا على الأرواح البشرية في سوسة ببوحسينة بالطريق المحدثة فيه سكة حديدية دون حواجز وحيث عجزت السلط الجهوية عن توفيرها نطلب منكم دعمهم خاصة نرى أن لديكم برنامجا لتقليص الحواجز المرورية.

أخيرا سيدي أريد أن ألفت نظركم إلى التعيينات التي لا ترتقي للمستوى المطلوب في الجهات وإلى ما يتطلبه المسؤولون من قدرة على القيادة وجمع بين مختلف مكونات المجتمع التونسي خاصة في هذه الفترة الحساسة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي له دقيقتان.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد وزير الداخلية والإطارات المرافقة له،

في البداية هناك دين في رقبتي لا بد أن أوفيه وهو أن أتوجه إلى السيد الوزير بالشكر أصالة عن نفسي ونيابة عن أهل دائرتي بعد تدخله في معتمدية بوعرادة لحمايتها من التلوث وهو ما عجزت عنه الحكومات السابقة، لكن أرجو أن يتحول هذا التدخل السريع من إرادة وزير قوي الى عقلية كاملة تترسخ في الإدارة التونسية حتى لا نضطر في كل موضوع حارق إلى الالتجاء والنداء للسيد الوزير.

في منطقتي السيد الوزير وقبل أن أتحدث عنها نتحدث عن استراتيجية كاملة للدولة وهي التحكم في المتاح من الموارد والتنمية. لا توجد تنمية دون توفر الأمن، الأسبوع الفارط حدثت عملية سطو على المواشي في منطقة عين عاشور وحادث سير في منطقة أولاد يوسف. أتحدث عن معتمدية لا يوجد فيها مركز أمن الرجاء تركيز مركز للشرطة في سيدي بورويس حتى نتمكن من المضي قدما وتوفير الأمن للمواطن البسيط الاقتصاد هناك السيد الوزير يقوم على اقتصاد عائلي وملكيات صغرى وإن خسر هؤلاء مواشيهم سينهار الاقتصاد في تلك المنطقة وتتحمل المجموعة الوطنية مسؤوليته.

بالنسبة إلى منطقتي أيضا الخمس معتمديات التي أتحدث عنها هي منطقة غابية شاسعة الرجاء تركيز منطقة للحماية المدنية في محطة الكريب التابعة لمعتمدية بورويس حتى لا يرتكز تركيز مؤسسات الدولة على مراكز المعتمديات بل يشمل المجال المحيط بها لنضمن تطوره.

بالنسبة إلى البلديات هي بلديات فقيرة في معظمها وعاجزة ونرجو التدخل لتوفير...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري البحري غير منتم له دقيقتان.

السيد شكري البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الأمل والأمان،

في إحدى الصباحات الباردة التقى مسؤول كبير برجل مسن فقير خارج مكتبه سأله ألا تشعر بالبرد؟ لماذا لا ترتدي معطفا؟ أجاب العجوز ليس لدي وقد اعتدت على ذلك أجاب المسؤول انتظرني سأدخل مكتبي الآن وأحضر لك واحدا، شعر الرجل الفقير بسعادة غامرة وقال إنه سينتظر، دخل المسؤول المكتب وانشغل ونسي الفقير وفي المساء تذكر المسؤول ذاك الرجل المسكين وخرج للبحث عنه لكنه وجده ميتا بسبب البرد لكن الرجل المسكين ترك نصف ورقة رسم فيها شيئا وكتب عليها عندما لم يكن لدي أية ملابس دافئة كانت لدي القوة لمقاومة البرد لأني كنت معتادا على ذلك لكن عندما وعدت بمساعدتي وثقت بكلامك وتعلقت بوعدك فاستنزف ذلك قوتي في المقاومة والأمل.

مساء المقاومة، مساء الأمل.

سيدي الوزير، أنقل لكم ولكل إطارات وزارة الداخلية تحيات وتحديات وأمنيات أهالي معتمدية عقارب الـ 55 ألف بعماداتها الثماني ومساحتها الشاسعة باعتبارها تحد خمس معتمديات وتعتبر منطقة عبور للكناطرية والمحتكرين ومروجي المخدرات والمهربين والهاربين من العدالة وتجار البشر...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ست دقائق.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

تحية شرعية المقاومة، شرعية البارود والنار،

ولا عزاء لشرعية الفيتو الأمريكي، شرعية الخونة المطبعين المتصهينين الجبناء،

مرحبا بكم سيدي الوزير وبكل أعضاد مسؤوليتكم المحترمين،

في مثل ذات هذا اليوم 21 نوفمبر 1954 قاد البطل لزهر الشرايطي معركة جبل سيدي عيش الثانية ووزارتكم تواصل اليوم قيادة معركة التحرير الداخلي لأن أعداء جددا ووكلاء الاستعمار الجديد لا يزالون بين ظهرانينا، معركة التحرير جدد الشعب التونسي الأبي الانخراط فيها ذات 17 ديسمبر 2010 واستعادت زخمها إن 25 جويلية ضد الفاسدين والمحتكرين والمهربين وبائعي الوطن المتصهينين والاخوانجية اللامسلمين.

نحن معكم يدا بيد وهذه ميزانيتكم التي كنا نتمنى أن توفر لكم عتاد حربكم تلك من موارد مالية قادرة على تمكينكم من كل الأدوات الكفيلة بتحقيق مهمتكم الأشرف أمن التونسيات والتونسيين وشروط إمكان تحقيق التنمية التي بها يحلمون سواء تعلق الأمر بالموارد البشرية أو التجهيزات والأدوات اللوجستية ولكن وأنتم أعلم بالوضع الاقتصادي والمالي للشعب التونسي إلا أنه هذا الشعب التونسي الجواد يجود الكريم بما عنده 5.2 مليار دينار.

لن أناقش اليوم حيثيات نفقاتكم ولكن نعوّل على حسن إدارتكم في حوكمة ما نعتبره أقل مما تستحقون بكثير ولتسمحوا لي سيدي الوزير أن أشاطركم التفكير في هذه الحوكمة سواء تعلق الأمر بمواردكم البشرية أو آلياتكم اللوجستية.

صحيح الميزانية ضعيفة ولكن عندما نحسن التصرف فيها ونحسن استعمالها يمكن أن نصل للأهداف التي نريد.

سيدي الوزير، بالنسبة إلى الموارد البشرية من أوكد المتطلبات التركيز على الإصلاح النوعي بمراجعة الانتدابات بكل دقة، حادثة

جربة ليست ببعيدة عنا وكذلك التكوين الجمهوري لترسيخ عقيدة الأمن الجمهوري.

سيدي الوزير، التعيينات المتعلقة بالسلط الجهوية والمحلية تحتاج إلى إعادة نظر، شاءت مرحلة الاستثناء أن تكون البلديات تحت مسؤولية الكتاب العامين الذين قذف بهم أمام الشعب دون صلاحيات وحقيقة أنا أشفق عليهم.

الاختيار والتعيين للولاة والمعتمدين والعمد والكتاب العامين للبلديات أصبح أمرا آزفا، كم معتمدية بلا معتمد سيدي الوزير؟ وكم من ولاية بلا وال سيدي الوزير؟ هل تونس فقيرة من الكفاءات الوطنية إلى هذا الحد؟ ثم هل تخضعون نشاط الولاة والمعتمدين المباشرين لتقييم أداء علمي قائم على معايير المسؤولية والرقابة؟ أعطيكم مثالا سيدي الوزير، هل تعلمون أن والي بنزرت مثلا يعقد مجالس التنمية الجهوية دون كل النواب وفق ما يقتضيه القانون 2019/854 ويتعمد إقصاء - وأقول يتعمد - أغلبهم وتعطيل دورهم الرقابي الذي ينص عليه الدستور في فصله 114 في علاقة بالرقابة بالأسئلة الكتابية والشفاهية التي لا يمكن أن يطرحها النائب إلا حين يطلع على الملفات والمشاريع المعطلة في جهته.

سيدي الوزير، نحن ممنوعون في بنزرت من الاطلاع على ملفات المشاريع في البلديات إلا بإذن من الوالي الذي لا يرفع السماعة أبدا، كاتب عام الولاية والمعتمد ممنوعون من مدنا بالوثائق المتعلقة بممارسة مهامنا ولدي ما يثبت ذلك إن شئتم سيدي الوزير وأطلب منك بكل لطف فتح ملف نقلة معتمد رأس الجبل وستعلم علاقته بالسيد الوالي.

من الناحية الكمية سيدي الوزير، لا بد من حوكمة التصرف في توزيع الأعوان حسب الحاجات فبعض المراكز تفتقر للحد الأدنى للقيام بمهامهم ولنا في جهة رفراف وغار الملح والعالية ومثال على ذلك وفي هذا السياق أدعوك للنظر في إحداث منطقة للحرس الوطني برأس الجبل غار الملح العالية أوتيك لتقريب الخدمات من المواطنين وضمان أكثر فاعلية في التعامل مع الوضع الأمني خاصة أن المنطقة تعتبر نقطة سوداء في مجال تنظيم وسيادة الحدود البحرية.

وبالمثل ضرورة إحداث نقطة قارة للحماية المدنية بإحدى المعتمديات الثلاث برأس الجبل غار الملح العالية خاصة أن المنطقة معروفة بامتدادها الغابي وكثرة الحرائق في فصل الصيف.

سيدي الوزير، لن أكرر ما جاء على لسان زملائي بخصوص حرمان المواطنين وأقول جيدا حرمان المواطنين من حقهم في الماء والكهرباء لأن الكتاب العامين للبلديات منعوا من الإمضاء على الرخص باعتبار أن هذه الصلاحية غير واردة بالنسبة لهم.

أين القرار أو المنشور الذي سيمنح الكتاب العامين للبلديات ولو استثنائيا أو مؤقتا إسناد الرخص؟

سيدي الوزير، آن الأوان لتنظيم عملية مكافحة الفساد والإرهاب بإحداث وكالة استخبارات تتكون من كفاءات تونسيين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن انتهى النقاش العام سنرفع الجلسة لمدة نصف ساعة إثرها سيتولى السيد وزير الداخلية تقديم ردوده على المداخلات وشكرا لكم نرفع الجلسة.

(كانت الساعة الثانية والربع مساء)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد وزير الداخلية

(كانت الساعة الثالثة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نمر الآن إلى الاستماع إلى أجوبة وبيانات السيد كمال الفقي وزير الداخلية فليتفضل.

السيد كمال الفقي، وزير الداخلية

بسم الله الرحمان الرحيم،

في الحقيقة أنا سعيد أن أكون بينكم مرة ثانية من أجل الإجابة على أسئلتكم ومزيد القرب منكم.

إن تفاعلكم مع الميزانية المخصصة لوزارة الداخلية في الحقيقة يجعلنا على نفس المستوى من الملاحظات. تقريبا كلنا نعلم أن الميزانية بوزارة الداخلية المخصصة بعنوان سنة 2024 لم تزد على ميزانية 2023 إلا بـ 2%، بطبيعة الحال إن هذه الميزانية تم العمل عليها وفق منشور السيد رئيس الحكومة وعليه فإن الوضع الاقتصادي والمالي يحتم أن تأخذ بلورة الميزانية بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة التونسية وبالتالي ليس هناك أي داع لطلب أكثر مما يجب أو رفع الزيادة وتطور الميزانية أكثر مما لدينا من إمكانيات.

وبالتالي تفاعلا مع ما تفضل به السادة النواب من تساؤلات وما عبروا عنه من انشغالات التي في الحقيقة لم تظهر في مستوى أعمال اللجنة مثلما ظهرت في مستوى الجلسة العامة. ففي هذه الجلسة تظهر الحيرة وربما بعض السادة النواب المحترمين لم يكونوا موجودين في اللجنة وبالتالي ليس لهم الدراية الكاملة ودقائق الأمور في خصوص تبويب الميزانية وهذا مشروع عادي ولكن ما يسرني أن اللجنة أخذت بعين الاعتبار كل الأجوبة التي قدمت من قبل أعضاء الوزارة الذين حرصوا على تقديم كل التفاصيل وكل الأجوبة الممكنة من أجل أن تصبح الإجابة عن تلك الأسئلة شافية وضافية ولكن حاليا بالنسبة لي يجب المرور مباشرة إلى الجواب على الأسئلة التي تقدم بها السادة النواب مشكورين ويمكن بلورة هذه المحاور التي خاض فيها السادة النواب المحترمين حول المسائل الاستراتيجية وذات الأولوية والمتعلقة بتوفير الوسائل والتجهيزات والمعدات وتطوير الخدمات المسداة للمواطن على غرار تحسين وسائل العمل واعتماد أساليب ومناهج متطورة، تكريس مبادئ التصرف في الميزانية حسب الأهداف، الدور التنموي لوزارة الداخلية، حوكمة آجال إسداء الخدمات ورقمنتها، تقييم وتعميم تجربة مقاربة شرطة الجوار ،التوقي من الفساد.

من ناحية أخرى وفي علاقة بالنتائج المحققة في بعض المجالات التي تشغل المواطنين التونسيين من حيث مكافحة الجريمة، هناك العديد من التساؤلات حول تطور عدد من المفتش عنهم، تطور قضايا المخدرات، تطور ما وقع إحداثه في محيط المؤسسات سواء كانت التربوية وحمايتها من المخدرات ومن بعض المناوئين للتلاميذ وبعض ظواهر العنف الذي استشرى سواء كان في شوارع المحيط المدرسي أو داخل المدارس.

كذلك الاهتمام بالأعمال المشتركة لفرق أمنية على مستوى كل الجهات والغاية من ورائها وفلسفتها والجميع يطالبون بالتكثيف من هذه الحملات في الحقيقة نحن لا نحبذ كلمة حملات بل هي في الحقيقة عمل مشترك لكافة فرق وأسلاك وزارة الداخلية من أجل ضمان وحدة الدولة وضمان استقرار الحياة الأهلية لدى التونسيين

نريدهم أن يشعروا أنهم محميين وأنهم في وضع آمن وأن طلباتهم في مقاومة الجريمة ومقاومة المخدرات ومقاومة العصابات ومقاومة هذه الظواهر الجديدة في الإجرام فإن وزارة الداخلية لديها الإجابة على ذلك والعمل المشترك يؤدي إلى نتائج طيبة وطيبة جدا.

علاوة على ذلك تطرق السادة النواب المحترمين إلى مسألة الموارد البشرية في خصوص الإنتدابات المرخص فيها وإلى ماذا تخضع في خصوص التزامات الحكومة والظرف الاقتصادي الحالي.

تسوية ملف الاعتمادات المفوضة، دعم البلديات والموارد البشرية، طلب الوزارة تخصيص عدد من أعوان الحضائر في دفعة جديدة للبلديات إلى أين وصلت ومع من يتعاملون ومن الممول، التعيينات بالبلديات المحدثة على مستوى توجهات الوزارة في مجال السلامة المرورية وما هي نتائج العمل الميداني للفرق المرورية التي تراقب تطبيق قوانين المرور وفي حماية مستعملي الطريق، التصرف وإدارة خطة كاتب عام بلدية كيف كان مردودها هل قيمناها أم لا.

وختاما سنحاول التفاعل مع بعض المواضيع المثارة جانبيا ونأمل أن نكون قد أجبنا على أسئلة الجلسة عموما ولكن في نفس الحين أريد أن أقول للإخوة النواب المحترمين أنه بالنسبة إلى بعض التساؤلات التي تتطلب إجابة مكتوبة سوف نجيبهم إجابات مكتوبة مثلا تساءل حول مرفق يهم مركز شرطة أو منطقة أو مركز متقدم للحماية المدنية بالبلدة المعنية بنيابته فسنجيبكم كتابيا وقد حرصت أن تكون الإجابات جاهزة حسب كل نائب بإذن الله توجه له المراسلة وتوجه نسخة منها إلى رئاسة المجلس.

إذن سنحاول التقدم الموضوع تلو الآخر، السؤال الذي طرح من قبل السيد هشام حسني السيد النائب المحترم قال الدور التنموي للمجالس الجهوية في دفع المشاريع المعطلة، في الحقيقة إنه لدور كبير جدا بالنسبة إلى الوالي والمجلس الجهوي في الحرص من أجل تنفيذ المشاريع المزمع تنفيذها كل سنة على حده ولكن بطبيعة الحال تتراكم المشاريع التي تكون في ذمة المجلس الجهوي وعلى هذا الأخير أن يتخذ جملة من القرارات ويسرع ويحرص ويراقب وتعلمون جيدا أن كل الإدارات الجهوية يحضرون في المجلس الجهوي وخاصة التجهيز والتربية ممثلين بطبيعة الحال عن طريق الإدارة الجهوية للتجهيز ومندوب التربية أي أن كل الإدارات الجهوية تكون ممثلة خاصة وزارة التنمية والتخطيط التي تراقب أيضا وتتابع ولكن يجب الإشارة إلى أن هنالك المرسوم عدد 68 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية وخاصة قرار رئاسة الحكومة في 13 جوان 2023 الذي خلق في صلب هذا المرسوم اللجنة العليا لإنجاز المشاريع العمومية، أكانت هذه المشاريع على المستوى المركزي يعني على مستوى الحكومة وأعضاء الحكومة التي تهم كل وزارة على حدة ولكن يعرض ذلك المشروع أمام مجلس الوزراء من أجل تذليل صعوباته ومراقبة أعمال إنجازه أو على مستوى لجان جهوية تتفرع من نفس هذه اللجنة العليا لجنة فنية داخل رئاسة الحكومة ولجان قطاعية على مستوى الوزارات ولكن ما يهمني بالأساس هي اللجان الجهوية على مستوى الولاية والتي تشكلت حاليا في إطار الجلسة الأولى التي تم عقدها برئاسة الحكومة من أجل تفعيل قرار رئاسة الحكومة الصادر في 13 جوان 2023 أن تتحرك على المستوى الجهوي كل الآليات والإمكانيات الإدارية في إطار دفع نسق إنجاز هذه المشاريع وسرعة إنجازها.

تم تشكيل اللجان الجهوية برئاسة السادة الولاة وتواصل عقد الجلسات وعمل هذه اللجان أسبوعيا بمتابعة وحضور ممثل الوزارة، لدينا منظومة إعلامية تمدنا "en état" بجملة المشاريع الموكولة للمجلس الجهوي بولاية أريانة بولاية تونس بولاية منوبة بولاية تطاوين بولاية صفاقس ونرسل عضوا من اللجنة القطاعية لمتابعة تلك المشاريع والحرص على أن تمر بمسالك اعتيادية لا يتم فيها تعطيلات.

في خصوص تحسين وتطوير وسائل العمل واعتماد أساليب ومناهج متطورة ففي إطار رؤية شاملة وأهداف استراتيجية مرسومة تحرص الوزارة وفقا لإمكانياتها المتاحة إلى تحديث أسطول النقل طبقا للأولويات المحددة بطبيعة الحال بين قوسين نقول لدينا برنامجا استثنائيا بعنوان سنة 2023 يتضمن 600 وسيلة تقريبا من بينها 735 وسيلة التي تشاهدونها أمامكم في الميزانية ولكن هناك وسائل أخرى مثل الدراجات النارية وبعض الوسائل الأخرى متأتية من إصلاح واستصلاح الأسطول القديم نأمل أن نفعل حقيقة وننشط ورشات الصيانة الموجودة على ذمة وزارة الداخلية ولا يخفى عنكم أن لدى وزارة الداخلية أربع ورشات أساسية واحدة بصفاقس وثلاثة بتونس، واحدة تابعة للحرس وثلاثة تابعة للأمن العمومي وهذه الورشات في الحقيقة لكثير من السنوات السابقة لم يقوموا بدورهم كما يجب أي أنها أصبحت موقفا لوضع السيارات ثم بعد ذلك يقع بيعها وهذا ليس تصرف أشخاص لديها إمكانيات محدودة والجميع يعلم أن إمكانيات الدولة محدودة. لذلك يجب علينا القيام بالتصرف الحكيم والمجدي والمتماشي مع متطلباتها لأنه ليس هناك أي فرق بين سيارة جديدة تدخل إلى المدينة العتيقة من أجل مطاردة معينة ويمكن لها أن تهشم في ذلك الحين وتخرج بدون سيارة فمن غير المقبول أن يقع تفريق السيارات الجديدة وتناسي السيارات القديمة لا بل يجب إصلاح السيارات القديمة وتعويضها ويفترض أن تكون في حالة حسنة وسنعمل على تنفيذ هذا المخطط بإذن الله.

إذن هناك تحديث للأسطول بـ 600 وسيلة وتطوير التجهيزات والمعدات والأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات العمل الأمني ومراعاة التطور التكنولوجي ومتطلبات التحول الرقمي بعد تحديث البنية التحتية الضرورية وتحقيق السلامة البشرية وتبسيط الإجراءات وفي هذا الباب تطرح مسألتين وهما مسألة المراكز والمناطق ثم تأتي مسألة أخرى طرحت من قبل المواكبين للعمل الميداني حول ما يحدث بالنسبة إلى استعمال "les caméras de surveillances" المتطورة، نحن نقول أننا حاليا بصدد المحاولة للتدخل في تركيز الكثير من كاميرا المراقبة في مناطق أساسا لها أولوية قصوى باعتبار أن المناطق الحدودية والمناطق الحساسة في بعض المدن الكبرى صار تجهيزها بالكاميرا مسألة ضرورية حيث ستسهل كثيرا عملية توجيه المصالح والقوات وتسهل على أعوان الأمن التدخل بشكل جيد بأقل ما يمكن من الخسائر وضياع الوقت لأنه حسب خطورة المنطقة ووضعيتها نعلم أين توجد الفرقة التي يجب عليها التدخل في الوقت اللازم حسب نوعية الجريمة وحسب الحدث الذي سيقع التدخل فيه.

في خصوص الوضعية المادية العقارية للعديد من المقرات الأمنية فإن تعبئة مواردنا المالية لا تكفينا من التدخل على مستوى كل المناطق وكل مراكز الأمن بشكل متوازي لا بد من رسم برنامج تدخل يقوم على أساس الأولوية وقابلية التدخل وهنا لدينا مشكل

يتمثل في أن بعض المقرات الأمنية يتطلب التدخل فيها بمبالغ هامة جدا نتركها لأولويات أخرى، وفي بعض المناطق الأخرى يتطلب التدخل فيها إرجاءه لأن وضعيته العقارية لا تسمح بذلك ولا تخول للوزارة أن تقوم بصرف الأموال على أشياء لا تمتلكها باعتبار أن الأمر لسنة 2017 يمنع المؤسسات الحكومية أن تستثمر في عقارات لا تمتلكها باعتبارها تضيف إليها قيمتها الكرائية وهذا غير منطقي، على هذا الأساس فإننا نسجل حاليا تدخل الوزارة في أكثر من 400 مشروع في تهيئة مقرات الحرس الوطني وأكثر من مائة مشروع يخص الأمن الوطني.

في إطار حماية الوحدات الأمنية وحفاظا على حقوق الأمنيين والمواطنين سيتم تركيز أجهزة كاميرا المراقبة بوحدات أمنية، إذن فإن ضبط الحاجيات سيتم حسب الاعتمادات المرصودة وإعطاء الأولوية للوحدات الأمنية الحدودية باعتبار أن هناك اليوم تركيزا خاصا على مقاومة الهجرة والعصابات التي بصدد التطور في تعاطيها مع المجتمع التونسي ومع السلطات الأمنية وتحاول أن توجد لنفسها تركيزات خاصة.

سيتم خلال سنة 2024 الشروع في القسط التالي في تركيز 200 منظومة مراقبة بالمقرات الأمنية غير المؤمنة بكاميرا المراقبة أو مؤمنة بمنظومة لا تستجيب للمواصفات الفنية الحديثة، كما سيتم خلال سنة 2024 اقتناء 200 منظومة مراقبة للدوريات المترجلة "des boudi Cam" وهي كاميرا صغيرة توضع على صدر الأمني وتحيل إلينا الصورة "Instantanément" عبر قاعات عمليات وعدد 100 منظومة مراقبة للسيارات "Caméra embarquée" حفاظا على حقوق الأمنيين والمواطنين عند عمليات التدخل، ويتم تركيز كاميرا المراقبة في إطار مشروع متكامل من أجل في نفس الحين الحفاظ على حقوق الناس والحفاظ على إمكانات الوزارة.

أريد القول أنه في إطار السعي إلى تطوير مواردنا ووسائل النقل وتدعيما لقيام وحداتنا بدورها في فرض الأمن العام وفقا للأطر القانونية تم وضع استراتيجية مدروسة لضبط الاقتناءات وتوسيع الوسائل وفقا للأولويات التالية:

- يتم ضبط حاجيات الوحدات النشيطة المفتقرة لوسائل النقل،

- يتم ضبط عدد الوسائل المطروحة في عهدتنا،

- يتم ضبط عدد الإحداثيات الجديدة،

- يتم ضبط الاعتمادات المرصودة،

- ثم يتم إعطاء الأولوية لسيارات الخدمات بالاعتماد على خاصيات فنية تتماشى وطبيعة عمل الوحدات، فرق، مراكز شرطة، شرطة نجدة، فرقة العنف ضد المرأة والطفل، حسب الحاجيات ثم يتم التوزيع على أساس إعطاء الأولوية للوحدات النشيطة التي تشهد مناطقها كثرة في عمليات اجتياز الحدود خلسة، ارتفاع في نسبة الجريمة، المناطق التي تشهد تظاهرات دورية ومهرجانات سياحية وثقافية ودينية ورياضية. بطبيعة الحال يتم اعتماد استراتيجية مدروسة للضغط على المصاريف رغم الارتفاع الكبير لأثمان السيارات وقطاع غيارها.

بالنسبة إلى البناء والترميم، فإنه يتم طلب الاعتمادات حسب الحاجيات وحسب البرنامج الذي يكون عادة حسب طلبات من وحدات أمنية تتقدم بها كل سنة ويتم برمجتها ويتم تقدير المبالغ المستوجبة في استكمال المشاريع المتواصلة مدى تقدم إجراءات تسوية الوضعية العقارية إذا كان هناك مشكلا ثم يتم توزيع الاعتمادات بناء على مراكز ومناطق وأقاليم الأمن الوطني وفقرة ترميم مراكز ومناطق الأقاليم باعتبار أن هناك بناءات حديثة وهناك فقرة أخرى تتعلق بالترميم وكل ذلك يتم وفق منشور رئاسي يحدد طريقة التحكم في هذه الوضعية وهو المنشور الحكومي عدد 11 المؤرخ في 2023/04/13 والقاضي بإعطاء الأولوية المطلقة لمشاريع نفقات الاستثمار المتواصلة التي تشهد مستوى إنجاز متقدم ثم الترميمات الجذرية والمستعجلة ثم الوضعية العقارية وهذه المعايير على ضوئها تجدون نتائج في التدخلات ونتائج أيضا في توزيع الاعتمادات.

يقول الإخوان في بعض الأحيان أن هذه الولاية حظيت باهتمام أكبر من الولايات الأخرى ولكن كل ذلك يخضع لمعايير تتطلب التقدير وجلب الانتباه لوضعية خطرة مثلما ذكرت السيدة النائبة على ولاية جندوبة عين دراهم وهذه نعتبرها أولويات لأنها منطقة حدودية ويجب التدخل فيها في أقرب الآجال.

توزيع الوسائل لنفس المسألة سأعطيكم تقريبا كيف تتم هذه المسألة مثلا في عدد السيارات والوسائل الأخرى تونس الكبرى لديها 225 في حين أن بقية الولايات الأخرى نجد في أعلى ولاية 17 وسيلة وهي نابل فالتطور العمراني في المدن هو الذي يؤدي إلى الاستهلاك الأكثر في مستوى الوسائل بطبيعة الحال 225 تحتسب على كامل ولايات تونس الكبرى وهي عديدة جدا ولا تقلقوا لأن العديد من السيارات يتم استرجاعها من أجل توجيهها إلى ولايات أخرى لأن هناك سيارات أصبحت تثير الغضب نلاحظ في بعض الأحيان سيارات تجوب تونس العاصمة بقرطاج أو باردو أو في منطقة المنازه أو بتونس العاصمة في شارع الحبيب بورقيبة مهشمة من كل جانب ولم تعد لديها سيمات السيارة فيجب رفعها وإيجاد حل لذلك.

فيما يخص الدور التنموي للوزارة فقد تساءل السيد النائب ياسر قراري عن الدور التنموي للوزارة، في الحقيقة التنمية المستدامة هي من أوكد مسؤوليات الدولة وهو مسار ينخرط فيه الجميع تنخرط فيه الحكومة من خلال استراتيجية كاملة في إطار رقمنة تونس في 2030 وتحسين مناخ الاستثمار وتتنزل هذه السياسات العمومية في إطار انخراط كامل للدولة التونسية في إعادة الهيكلة، إعادة البناء وإعادة هيكلة مؤسساتها ويستوجب ذلك دعم كل المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الجهوية، فالوالي بوزارة الداخلية يصبح قاطرة أساسية في عملية التنمية الجهوية علاوة على أن الوزارة تهتم بكل ما يتعلق بسياسة التنمية التي تقرها الحكومة وتنخرط فيها وزارة الداخلية في كل المستويات ليس فقط على المستوى الأمني ولكن التدخل على كل المستويات.

إن الوزارة تعمل بكل جدية على إعداد تصور متكامل ودامج حول مسار اللامحورية بصفة متزامنة مع إصلاح مسار اللامركزية ودعم قدرات الإطارات العليا للإدارة الجهوية.

إن إرساء ركائز دعائم التنمية الجهوية يظل رهينة بلورة رؤية تشاركية تتشارك فيها جميع كفاءات وخبرات الجهة ولأنها قادرة على صياغة نموذج تونسي للتونسيين يجب على الجميع الانخراط فيه، لهذا أنتم مدعوين إلى التفكير في هذا التصور.

لقد تساءل السيد مختار عبد المولى حول آجال تسليم جوازات السفر وأثار مسألة البطء في تقديم الخدمات الإدارية ولكن في نفس

الحين فإن هذا الموضوع مرتبط أساسا ببطاقات التعريف وجوازات السفر سواء كان لدينا بطاقات تعريف أو جوازات سفر مقروءة أو بيومترية فنحن مقبلين اليوم على مرحلة جديدة وماضين أساسا في تحقيق المشروع الذي طالما حلم به التونسيين الذي يتمثل في بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري الذي اشتغلت عليه الحكومات السابقة منذ سنة 2016 ولكنهم لم يتقدموا وفي كل مرة يكون هناك مشكل ولكن هذه المرة إثر عقد سلسلة من الجلسات مع المطبعة الرسمية تم الاتفاق على ما يلي:

اعتماد تمشي يتوافق مع الصفقات المبرمة بين المطبعة ومزوديها في المواد الأولية لضمان استمرارية وديمومة توفير هذه الخدمة للمواطن ماذا نعني بذلك؟ يجب أن أحكي لكم منذ البداية في سنة 2016 تم عقد مجلس وزاري وتم تكليف المطبعة الرسمية بأن تكون قائدة مشروع جواز السفر البيومتري فقد تقدمت المطبعة الرسمية فعلا في عملها واشترت المعدات من أجل إنجاز ذلك ولكن جواز السفر البيومتري مرتبط أيضا ببطاقة تعريف بيومترية، فكيف يمكن لأي شخص أن يكون لديه جواز سفر بيومتري دون أن تكون لديه بطاقة تعريف بيومترية فهذا غير معقول، اعتقادا منهم أن يتم صناعة بطاقة التعريف البيومترية بنفس الصيغة والحال أن ذلك غير صحيح فلكل منهما صياغة وضمانات ومقاييس خاصة به وعلى هذا الأساس تتذكرون الجلسة الأولى التي حضرتها معكم في آخر جوان ذكرت أن هناك أشياء غير معقولة في هذه المسألة ولن ندخل في دقائق الأمور التي تؤلم القلب وأنا لا أريد فعل ذلك للسادة النواب المحترمين فنحن نريد اليوم أن نتقدم بكل إيجابية فنكمل المشروع الناقص ثم بعد ذلك نقيم ونطور.

أخذنا بعين الاعتبار تلك التجهيزات كما هي وعملنا على أساس وضعها في وضعية قابلة للتطوير أحسن والاستدامة أكثر كما أوجدنا آلية للبطاقة البيومترية واليوم الأمثلة حاضرة فقط يتعلق الأمر بتقديمهم من جديد أمام مجلس الوزراء وسنمضي بإذن الله في إنجاز البطاقة البيومترية في أقرب الآجال فالمسألة مسألة آجال قريبة.

على هذا تم القيام بسلسلة من الجلسات مع المطبعة الرسمية وتم الاتفاق فيها على اعتماد تمشي يتوافق والصفقات المبرمة بين المطبعة ومزوديها ثم أكدنا على استعداد المطبعة لتلبية حاجيات الوزارة في جوازات السفر المقروءة التي لا تزال لدينا فيها مشكل صغير ولكن سيزاح خلال الأيام القادمة وهو يتمثل في مشكل تواجد المخزون.

كما نحيطكم علما أن لكل ولاية مناطقها ويجب أن يكون لكل منطقة كمية معينة من جوازات السفر العذراء من أجل أن يتم صناعة جواز سفر لكل مواطن تونسي يطلب هذه الخدمة وحاليا هناك نقص بالنسبة إلى هذه المسألة في حدود ستة ولايات فقط وكذلك بعض المراكز بالخارج ولكن في غضون يومين بإذن الله سيعود كل شيء إلى أصله إلى حدود آخر سنة 2023، وتم الاتفاق على الكمية المطلوبة من ورق جوازات السفر هذا وفق المعهود لأنه بطبيعة الحال تعلمون جيدا أن جوازات السفر هذه بدأت منذ سنة 2003 وبالتالي فإن سنة 2023 ستصبح من السنوات الخماسية التي يطلب فيها بعدد كبير تجديد الجوازات لذلك يجب أن يكون المخزون أكثر من السنوات الاعتيادية.

كذلك تم الاتفاق مع المطبعة الرسمية على حلحلة جميع الصعوبات للمشروع الفعلي في إنتاج جواز السفر البيومتري ومجهودات الأطراف المتداخلة وسيكون ذلك في آجال قصوى لتحقيق المطلوب.

بالنسبة إلى مسألة شرطة الجوار وما أدراك ما شرطة الجوار، يندرج هذا المشروع في إطار استراتيجية الوزارة لإصلاح قطاع الأمن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "PNUD" واتخذ المشروع من ولاية مدنين نموذجا وتم إحداث وتركيز وتنصيب مراكز نموذجية وهو الجانب المؤسساتي للمشروع. بطبيعة الحال هذا المشروع يجب الحديث حوله بالكثير من الحذر لأنه تم التعامل معه بطريقة في اعتقادي أنها لم تكن حذرة فقبل بحذافيره والحال أنه لا يجب التعامل معه بهذه الطريقة لأن هذا المشروع يقوم على أساس تمهيد الطريق نحو أن تعتمد تونس شرطة الجوار وفي نفس الحين تعتمد عناصر أخرى تقبل التعامل مع المهاجرين ومع فئات أخرى تأتينا من بلدان أخرى لذلك اختاروا مواقع معينة وكان ذلك بالنسبة إليهم مسألة عادية تدخل في إطار قبول التعامل مع التمويلات الدولية.

أنا شخصيا أتعامل بحذر مع هذا المشروع لأنه يتعارض مع الإرادة الحقيقية للمجتمع التونسي في درجة قبوله لإدماج المهاجرين وعلى هذا الأساس يجب التعامل بكل حرفية وبكل حذر، هذه التجربة الرائدة في حاجة إلى مزيد الدعم وإجراء تقييم مرحلي على ضوء النتائج الإيجابية المحققة وبحث سبل تطويرها بعد استكمال مكونات المشروع والنظر في المسائل الترتيبية والتنظيمية والتكوينية المتعلقة به.

في خصوص التوقي من الفساد وحماية المبلغين، في الحقيقة تعهدت مصالح الحكومة بالوزارة خلال سنة 2022 بدراسة 219 ملفا وارتفع عدد الملفات المتعهد بها خلال السنة الحالية 2023 ليبلغ 300 ملفا من جانفي إلى نوفمبر تم التعهد بخمسين قرار حماية أمنية لفائدة المبلغين عن الفساد وتواصل خلية الحوكمة بالوزارة التفاعل مع طلبات الانتفاع بالحماية كلما تبين جديد أو شيء من التهديدات.

تعمل خلية الحوكمة على تفعيل مشروع تعزيز الحوكمة ومنظومة التفقد والرقابة في إطار التعاون بين الوزارة و"PNUD" موضوع وثيقة السياسة الوزارية المؤرخة في 17 أفريل 2023، بطبيعة الحال تضع المؤسسة الأمنية نظاما ناجعا للرقابة والتفقد للتصدي للتجاوزات والفساد بمختلف مظاهره ويحتوي هيكلة وزارة الداخلية على تفقدية مركزية وتفقدية قطاعية يعني أمنا وحرسا، نجد التفقدية في الحرس وفي الأمن وأيضا التفقدية المركزية ويتم التفقد في كل المستويات وكذلك على المستوى الجهوي للحرص على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالفين والحزم في تطبيق القانون تم إدراج محور الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بالبرامج التكوينية لهياكل التكوين بالمؤسسة الأمنية وهذا في إطار مزيد الإحاطة بالأمنيين.

في الحقيقة يجب أن يكون لدينا ضابط وهو الوقت وأنا مجبر على التقليص في مداخلتي ولكني ما أؤكد أن هناك الكثير من الإجابات ستأتيكم كتابيا للمجلس فمن طرح سؤلا وإشكالية حقيقية سيتم إجابته في المجلس.

أريد إبلاغكم أنه بالنسبة إلى الإخوة الذين ينتابهم قلق من مسألة النفايات والفضلات فهذه الأخيرة لم تأتينا من أناس آخرين بل هي إفراز المجتمع ليس بإمكانك ترك فضلاتك في منزلك وليس بإمكانك أن لا تتقاسم أعباء التصرف فيها مع جيرانك وليس بإمكان بلدية أن لا تتحد مع البلدية المجاورة لها من أجل أن نفرض مكانا مخصصا للفضلات والتعاطي معها وهنا يكمن المشكل، كيف نتعاطى مع فضلات المدينة التونسية؟ كانوا يتعاملون سابقا بطريقة ما وهي تتمثل في عملية الطمر ثم بعد ذلك تقوم بفرش طبقة معينة من الرمل حسب السمك وهكذا دواليك إلى أن تصبح جبالا ولكن تطورت العملية فيما بعد وأصبحت عملية الفرز عملية مقبولة باعتبار أننا جئنا بمسألة اسمها الرسكلة ثم اكتشفنا أن فضلاتنا تعطينا من خلال ذلك جزء هاما منها وهو مردود ولكن اكتشفنا اليوم طريقة أخرى تتمثل في جعل الفضلات مجالا للتثمين يعني أن يتم تحويل تلك الفضلات إلى مواد قابلة للاستهلاك سواء كان في إطار إنتاج الطاقة بالنسبة للجزء الأهم من الفضلات أو بالنسبة إلى رسكلة أشياء أخرى مثل البلاستيك وإعادة تدويره.

كذلك المسألة بالنسبة "للكاواتشو" وأيضا الصلب، عملية التثمين هي مرحلة لا بد من الدخول إليها وسيربحنا ذلك الكثير من الوقت باعتبار أن الأمم الأخرى تقدمت في عملية إنشاء المصانع التي تقوم بعملية التثمين هذه وأتمنى أن تقوم وزارة البيئة بإعداد مخطط مديري واضح المعالم في التعاطي مع الفضلات للمدن التونسية وتفسح المجال لبقاء التعاطي التقليدي والتعاطي مع التثمين ولكن تعطي الباب الأوسع لعملية التثمين التي هي الأصل والتي تعتبر تقريبا القانون الطبيعي للفضلات حيث أنه لا يخسر أي شيء في العالم فكل شيء يعاد تدويره ويعاد استعماله ويعاد تثمينه وعلى هذا الأساس فإن الحالة الثالثة التي أتحدث عنها لا يوجد بها روائح وفيها الكثير من النفع وأتمنى على التونسيين أن يربطوا مصانع تثمين النفايات مع مصانع تستهلك الكثير من الطاقة مثل مصانع الأجر والإسمنت واستغلال الفضلات التي لا يمكن استغلالها في الطريقة التقليدية فيتم استغلالها في الطريقة الحديثة وهي لا تكلفنا أي شيء ولكن تتطلب الإنجازات في بعض الأحيان مغامرين. أتمنى من الشباب التونسي أن يغامر في هذا الاتجاه لأن هناك خطوط إمداد مالي قوية وقوية جدا مغرية ولكن بعض المتنفذين يغلقون الباب أمام هاته الطريقة في التعامل مع النفايات.

على هذا أطمأن إخواننا في جهة عقارب وفي تنيور، بالنسبة إلى تنيور فسيكون في إطار برنامج تثمين النفايات وبالنسبة إلى عقارب فمن الممكن لهم وبوضوح أن يقوموا بإعادة تثمين جملة الفضلات التي تم طمرها من جديد عن طريق مصانع تثمن المناطق المطمرة وهذا ما لا يعلمونه ويغضون عنه النظر ولا يريدون تبينه ولن نتوصل إلى ذلك إلا من خلال الوضوح في الحديث والتضامن فلن نتمكن من التصرف والتحكم في الفضلات إذا لم نكن كلنا متضامنين وواعين بأن هذه الفضلات شأننا.

بالنسبة إلى مشكل بنادق الصيد، أبلغتكم في الفترة السابقة منذ بداية تعييني أني سأنظر في هذا الأمر، لدينا اليوم في تونس في حدود 32 ألف رخصة وفي اعتقادي أن هناك نظامين نظام يحل استعمال هذه البنادق في الصيد بمجرد بطاقة إرشادية يمكن لك القيام بالصيد وهناك نظام يستوجب المراقبة ونحن من واجبنا الحفاظ على نظامنا السليم رغم أنه صدر سنة 1968 على ما أعتقد نعم هو القانون عدد 33 لسنة 1969 والذي يوضع جملة من الشروط وهي معقولة جدا واليوم لدينا نوعان من الرخص إما رخص في إطار تجديد الرخصة القديمة أو إحالتها أو إضافة عيار أو طلب شراء سلاح صيد جديد.

بالنسبة إلى مسألة تجديد وتسوية الوضعيات الإحالة والإرث والتنازل كذلك هناك من يريد تجديد البندقية، أعدكم أني سأمضي في هذا الأمر في حدود 10 آلاف تسوية بطبيعة الحال مع العدل بين الجهات، وبالنسبة لهذا القانون فهو يحمي ثروتنا البيئية والحيوانية الموضوعة على ذمة الصيادين الذين تستوجب أن تكون أخلاقهم عالية جدا يعني فوق الرجولة رجولة وفوق الشهامة شهامة وفوق حب الطبيعة عشق لها أما إذا لم تتوفر فيه كل هذه الصفات فهو لا يعتبر صيادا وهؤلاء يخسرون في أغلب الأحيان ويقع سحب رخصهم.

بالنسبة إلى الرخص الجديدة سيكون التعاطي بطريقة مرنة في حدود 500 رخصة سنويا مع المراجعة الدورية ليكون الأمر أكثر وضوحا، هذا كل ما سأقوله أما بعد ذلك فعليكم أن تتدبروا أمركم مع من سيأتي بعدي.

لا أريد الحديث عن مسألة الربط بالشبكات العمومية لماذا؟ أولا هو مرسوم وإذا تحدثت عنه الآن فما الذي سأتركه للجنة بعد ذلك، كما أن هناك منشورا سابقا ولكنه صار لا يتلاءم مع الظرف الحالي باعتبار أن هناك نوعا ما تغيرات حصلت في مستوى ممارسة السلطة الإدارية، فقد كان سابقا العمدة والسيد المعتمد والسيد الوالي متناغمين هذا أولا، ثانيا كانت السلطة البلدية منحصرة في المنطقة البلدية وما خرج عن المنطقة البلدية ليس بإمكان السيد رئيس البلدية أن يتحكم فيه وهو بالتالي من صلاحيات السيد الوالي والسيد المعتمد والسيد العمدة وشيخ التراب أيضا فقد كان له دور هام وقد كانوا مقسمين بمناطق قريبة جدا من المدن وبقوا إلى حدود السنوات القليلة الماضية ليتمكنوا من إيصال الماء والكهرباء والدخول حقيقة إلى الحياة المدنية ويعتبر هذا عيبا في بلد يفتخر بستة آلاف سنة حضارة ولكن يجب علينا حماية الإداري السيد الوالي والسيد المعتمد الأول والسيد كاتب عام الولاية والسيد معتمد المنطقة والسيد العمدة الذي سيكون عضوا في اللجنة التي تقرر في هذا الشأن ويتأتى كل ذلك في إطار عملية إعادة الهيكلة والاستجابة للتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد التونسية وعلينا أساسا فإن سياستنا الأمنية وبورك فيكم جميعا على شكركم.

لماذا أقوم بكل ذلك؟ لأنه من غير الممكن أن أمر إلى الازدهار الاقتصادي والاستثمار والفعل الحقيقي في المجتمع إذا لم يكن هناك أمن، وما الذي قمنا به؟ لقد قمنا بالأشياء التي لم يقم بها من سبقونا وما زلنا نعمل وفقا للمنظومة القديمة ولم نخط الخطوات الصحيحة وعندما نتمكن من ذلك لن يقوم المواطن بالاعتداء على أخيه المواطن وإذا قام بذلك فسيدفع ثمن ذلك هذا ما يجب أن نذهب إليه.

بالتالي نحن بصدد تنفيذ سياسة أمنية تكاد تكون قديمة تقليدية وهي تتمثل في جلب كل من صدر فيه منشور تفتيش وأي شخص مطلوب للمثول أمام المحكمة أو قاضي التحقيق وإن أذن قاضي التحقيق بإطلاق صراحه تأكد ذلك الأمر في مركز الأمن من قبل النيابة فسنقوم بذلك لكن يجب تطبيق القانون وعلى الجميع أن يمتثلوا في هذا الشأن.

كما أن هناك قوانين نحن ضدها وهذا دوركم يجب عليكم أن تجتمعوا والتعليق لبعض الفصول التي تهين التونسيين وهناك فصول تعطل الإدارة وهناك فصول يجب تعليقها وعندما يحدث ذلك فلن تتوقف الحياة وأن السيد القاضي لم يجد ما يقضي به وأن الخصوم لن يفصلوا قضاياهم، ليس كذلك بل ستفصل القضايا وستحسم الأمور لأن المنظومة القانونية هي منظومة متكاملة تنبني على مبادئ أساسية في القانون وتكتمل بمنظومات قانونية خصوصية فإذا كانت الشروط موجودة تطبق عليه القاعدة ويقع تعليق كل الفصول التي لا تجدي نفعا ولذا أتمنى لكم كل النجاح.

هناك مسألة أخرى قوية جدا طرحها الجميع تتمثل في عدم تعامل بعض السادة الولاة بالطريقة التي انتظرتموها وهو القبول الحسن والتشريك في المجلس الجهوي، سأقول لكم مسألة سهلة وبسيطة لقد كان الدستور واضحا في هذا الشأن وحدد مهمة التشريعي ومهمة التنفيذي ومهمة العدل ومهمتكم أنتم توازي مهمة التنفيذي فعلاقاتكم مع أعضاء الحكومة وليس مع الولاة بحيث الوالي له الشرف أن يقبل النائب هذه ليست قراءة بل هذه التي تنبني عليها، لقد قمت بقراءة قراءتي هذه وأنا ملزم بها وأنا وزير الداخلية كمال الفقي تحت أمركم وإذا لم أتمكن من مقابلتكم فلأن عملي سريع وكما أقول أفعل وما لم نقم به خلال ستة أشهر يجب القيام به خلال أسبوع لذلك عملي دؤوب ودائما متواصل ولكن هناك حل بسيط وسهل على الكتلة تعيين رئيس كتلة ونائبين مثلما قمتم بذلك في المرات السابقة وتفضلوا وإن أردتم أن يكون العدد أكثر فمرحبا بكم ولكن لن يكون الحوار سهلا فعندما تكون هناك قضية جوهرية فسأقبل بزيارتكم مجموعين فهذا لا يقلقني بل بالعكس سأستقبلكم وسنتحدث في الموضوع الذي ستتفضلون به وسنقوم بالإجراءات الضرورية وبالمقترحات العملية ثم إن هناك السيد العفيف الذي تستحسنون أخلاقه جميعا ونتمنى أن يكون أعواننا وإطاراتنا ومديرينا العامين على هذا الخلق فتقدموا وأنا تحت أمركم.

لقدتحدثت في الزيارة الفارطة حول استعدادنا لمسألة الانتصاب الفوضوي ويجب أن تصبروا قليلا فنحن نقيس الزمن وقيس الزمن في الحقيقة هي حرفة لدى السياسيين الحقيقيين، فمن الذي يحدد الزمن السياسي؟ من يقوم بذلك هو قائد القوات المسلحة السيد رئيس الجمهورية فعندما جهزنا كل شيء قال تمرون إلى العمل فمررنا إلى العمل، وعندما نمر إلى العمل بماذا سنبدأ؟ سنبدأ بالأهم وهي مدينة تونس ثم بصفاقس ثم سيأتي الدور على البقية ولكني لست مستعدا للإخلال بالأمن العام أو بمس قوت أشخاص أعلم جيدا أن قوتهم في تلك التجارة غير المنظمة، نساعدهم على العمل تدريجيا فهم أبنائنا كما أن لدينا موظفين لديهم مسؤولية وخطة ومع ذلك لا يتمكن من العمل ويجب أن نصبر على بعضنا البعض ولكن حان الوقت للذهاب إلى العمل والتضامن والبناء والاستثمار حقيقة وستستثمر وسيزدهر الاقتصاد التونسي في أقرب الآجال.

وأعتذر منكم وبارك الله فيكم جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر السيد كمال الفقي وزير الداخلية والسادة والسيدات الإطارات العليا المدنية والأمنية بوزارة الداخلية على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها.

والآن نمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 48 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا والآن أحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

السيد رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

شكرا سيدي الرئيس،

قبل عرض الاعتمادات أردت أن أستغل الفرصة لكي أحيي السيد الوزير على الوطنية والجدية وأشكر الفريق المرافق والفريق الذي رابط معنا إثر مناقشة أعمال اللجنة لمدة ثماني ساعات دون انقطاع أحيي فيهم روح الوطنية وأشكر كل الوحدات الأمنية المرابطة في كل تراب الجمهورية من أجل الذود عن حرمة الوطن وأحيل الكلمة إلى السيد المقرر لتلاوة لاعتمادات، شكرا.

السيد المقرر

شكرا،

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة الداخلية

اعتمادات التعهد..... 5.796.779.000 دينار

اعتمادات الدفع.....5.822.000.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....12.500.000 دينار

-صندوق الحماية المدنية وسلامة

الجولان بالطرقات..... 10.000.000 دينار

- صندوق الوقاية من حوادث المرور..... 2.500.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

140 نعم، 7 محتفظ، اعتراض واحد فقط المجموع 148.

إذن تبعا لنتائج التصويت تمت المصادقة على اعتمادات مهمة الداخلية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

الشكر الموصول للسيد وزير الداخلية ولكافة الإطارات العليا المرافقين له متمنين لهم التوفيق والسداد في مهامهم، من فضلكم لا تغادروا أماكنكم لم أرفع الجلسة بعد، شكرا للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، شكرا لجميع السيدات والسادة النواب، وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية على أن نواصل أشغالنا مباشرة لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق، شكرا.

(كانت الساعة الرابعة وعشر دقائق مساء)

استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة العدل لسنة 2024

(كانت الساعة الرابعة وسبع وعشرين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

يسعدني أن أرحب باسمكم جميعا بالسيدة ليلى جفال وزيرة العدل وبكافة الإطارات السامية بوزارة العدل والهياكل التابعة لها.

ونؤكد بهذه المناسبة على أهمية دور المرفق القضائي في إرساء العدالة وإنصاف المتقاضين والمحافظة على الحقوق وصون الحريات وتدعيم مقومات وأسس دولة القانون والمؤسسات. فللوظيفة القضائية اليوم مسؤولية كبرى في إرساء قضاء ناجز يكفل استرجاع ثقة المواطن ومختلف مكونات المجتمع والمؤسسات والمستثمرين في قدرة الدولة على إنفاذ القانون وحماية جميع الحقوق التي يضمنها دستور 25 جويلية 2022.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

يتم تنظيم سير هذه الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بالترتيبات التي أقرّها مكتب المجلس بتاريخ 7 نوفمبر 2023 خاصة فيما يتعلق بطلب التدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت خلال النقاش العام.

والرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة التشريع العام.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة التشريع العام لتقديم أعمالها حول مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وباسمكم جميعا أتوجه إلى مكتب اللجنة وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على كل المجهودات المبذولة وأدعوها لكي تستعرض تقريرها.

المصدح إلى اللجنة.

السيد ياسر قراري، رئيس لجنة التشريع العام

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل،

مرحبا بالوفد المرافق للسيدة الوزيرة،

شكرا لزملائي أعضاء مجلس نواب الشعب المرابطين بالمجلس من أجل المصادقة على مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

اليوم تعرض لجنة التشريع العام تقريرها حول مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 بعد أن ناقشت في إطار اللجنة وبحضور كافة أعضاء اللجنة وأيضا عدد هام من الزملاء أعضاء مجلس النواب مهمة العدل وأبدى الزملاء مختلف آراءهم حول هذه المهمة وكانت تفاعلات السيدة الوزيرة وردودها حول المهمة.

نواصل اليوم أعمالنا وأحيل الكلمة في هذا الإطار إلى زميلي مقرر لجنة التشريع العام من أجل عرض تقرير اللجنة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح إلى السيد المقرر.

السيد ظافر صغيري، المقرر

شكرا السيد الرئيس،

تقرير لجنة التشريع العام
حول مهمة العدل
من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

التقديم

تتولى وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة، وقد تمّ تحديد مهامها الأساسية بالأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1974، حيث أوكلت لها صلاحية تحديد وتنفيذ السياسة القضائية، إعداد مشاريع النصوص التي تهمّ سير القضاء ،إبداء الرأي بشأن سائر مشاريع القوانين والنصوص الترتيبية التي تُعرض عليها من طرف الوزارات الأخرى، تنظيم المصالح العمومية القضائية، إعداد مشاريع الاتفاقيات الدولية في المادّة القضائية، الرقابة على المهن القضائية والسهر على حسن سير الخدمات العمومي ،متابعة أنشطة مساعدي القضاء وذلك بالاعتماد على الهياكل القضائية والإدارات التابعة لها.

كما تتولى الوزارة تنفيذ السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ الأحكام القضائية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين، بواسطة الهيئة العامة للسجون والإصلاح والهياكل التابعة لها عملا بالأمر الحكومي عدد 39 لسنة 2020 المؤرخ في 26 فيفري 2020.

وتم خلال شهر جوان 2022 المصادقة على المخطط الاستراتيجي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 وقد تم اعتماد رؤية إصلاحية جديدة تهدف إلى إرساء مرفق عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات ويدفع الاقتصاد الوطني، مواكب للتحولات الرقمية، يعتمد على مبادئ الحوكمة الرشيدة ومنفتح على محيطه.

أعمال اللجنة:

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 أكتوبر 2023، لإبداء الرأي في مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 طبقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي، عقدت لجنة التشريع العام جلسة يوم 08 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى وزيرة العدل حول مهمة العدل لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة، أوضحت السيّدة وزيرة العدل أن المخطط الاستراتيجي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 يعتمد على مقاربة شاملة جمعت كل من المقاربة الحقوقية فيما يتعلق بتدعيم الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة والمقاربة الاقتصادية بتدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال ومقاربة تجديدية بتخصيص محور كامل لتحقيق الانتقال الرقمي للعدالة والمقاربة الاجتماعية بإدراج النوع الاجتماعي بالمنظومة العدلية وتعزيز الضمانات القانونية للمرأة والطفولة وكبار السن والمودعين بالسجون.

وأفادت أن المخطط القطاعي للتنمية 2023-2025 يرتكز على خمسة محاور إستراتيجية يمكن تقسيمها إلى محورين ذوي صبغة عمودية يمثلان مناط مهمة المنظومة العدلية وثلاثة محاور ذات صبغة أفقية تمثل القاعدة التي يرتكز عليها كامل المشروع الإصلاحي للمرفق العدلي.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية العمودية في:

- **ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء**
- **دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال**

أما المحاور الاستراتيجية الأفقية أو القاعدية فتتعلق:

- **تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية**
- **تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة**
- **تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها**

وأضافت أن الوزارة تقوم بتنفيذ سياساتها القطاعية وإنجاز مشاريعها وفقا للمخطط الاستراتيجي 2023-2025 عن طريق ميزانية الدولة أساسا وفي إطار القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 المؤرخ في 19 فيفري 2019، والذي كرّس مبادئ جديدة لحوكمة المالية العمومية تعتمد على الانتقال من الميزانية المبنية على الوسائل إلى الميزانية المبنية على البرامج والأهداف، ومن هذا المنطلق تم تبويب خارطة البرامج لمهمة العدل باعتماد عدد 3 برامج فيما يلي بيانها:

برنامج العدل: حيث تركزت إستراتيجية البرنامج على إرساء منظومة قضائية ذات جودة تدعم الحقوق وتحمي الحريات وتيسّر النفاذ إليها دون تمييز وتساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال الرقمي.

كما ترتكز إستراتيجية البرنامج على مأسسة وتركيز النوع الاجتماعي من خلال الحماية القضائية للحقوق والحريات.

برنامج السجون والإصلاح: تركزت إستراتيجية هذا البرنامج أساسا على إرساء منظومة سجنية ذات جودة عالية. كما يرمي برنامج السجون والإصلاح إلى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية. ويسعى البرنامج إلى تطوير الإدارة الالكترونية ورقمنة الإجراءات.

كما تكرّس إستراتيجية البرنامج مقاربة النوع الاجتماعي.

برنامج القيادة والمساندة: حيث يساعد برنامج القيادة والمساندة بقية البرامج لتقديم الدعم المادي واللوجستي لتحقيق الأهداف المرسومة. وتمّ ضبط الهياكل المتدخلة في كل برنامج وتوزيعها حسب طبيعة نشاطها وفقا للمجسّم المصاحب.

كما استعرضت السيّدة وزيرة العدل جملة الأهداف الإستراتيجية لمخطط التنمية القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 إضافة إلى أهم الإصلاحات الواردة بهذا المخطط.

وأفادت أنه تمّ ضبط ميزانية وزارة العدل لسنة 2024 في حدود 939 مليون و594 ألف دينار مقابل 908 مليون دينار سنة 2023 أي بنسبة زيادة 3.48 بالمائة.

وأشارت إلى أن مهمة العدل تمثّل حوالي 1.6% من جملة النفقات العامة للدولة تتوزع حسب البرامج الثلاث للمهمة والتي تسهر على تنفيذ استراتيجية القطاع، مستعرضة في هذا السياق البيانات التفصيلية للمهمة حسب طبيعة البرامج والنفقات.

وفيما يلي جدول تفصيلي لتوزيع النفقات (دون احتساب الموارد الذاتية للمؤسسات:

تقديرات الميزانية لسنة 2024 حسب البرامج:

بحساب ألف دينار

نفقات الوزارة حسب البرامج	ميزانية	ميزانية	تقديرات ميزانية	نسبة التطور	
	2022	2023	2024	المبلغ	النسبة
برنامج العدل	351841	371 900	380 579	8 679	2,33%
برنامج السجون والإصلاح	442885	483 460	508 228	24 768	5,12%
برنامج القيادة والمساندة	45301	52 640	50 787	-1 853	-3,52%
المجموع	**840 027**	**908 000**	**939 594**	**31 594**	**3,48%**

-تقديرات الميزانية لسنة 2024 حسب طبيعة النفقات-

بحساب ألف دينار

النفقات	انجازات 2022	قانون المالية 2023 (1)	تقديرات 2024		نسبة التطور	
			تعهد	دفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (1)/((1)-(2))
نفقات التأجير	723 841	777 200	793 263	263379	16 063	2,07%
نفقات التسيير	66 675	71 980	82 780	82 780	10 800	15,00%
نفقات التدخل	7 278	9 270	11 864	11 864	2 594	27,98%
نفقات الاستثمار	42 234	49 550	64 700	51 687	2 137	4,31%
المجموع:	**840 027**	**908 000**	**952 607**	**939594**	**31 594**	**3,48%**

ولدى تدخّلهم أثنى أعضاء اللجنة على عمل وزارة العدل وما تبذله من مجهودات بهدف إرساء مرفق عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات ويشكل دعامة لدولة القانون والمؤسسات، مشيرين إلى ضعف نفقات الاستثمار مقارنة بأهمية برامج المهمة.

وتمحورت جملة تساؤلات وملاحظات النواب حول الوضع الحالي للقضاء وعدد من المسائل ذات الصلة.

حيث تساءل أعضاء اللجنة عن مدى تقدّم الوزارة في مشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية. وأشاروا إلى ما يجب أن يتضمنه مشروع القانون من أحكام مؤكدين على ضرورة التسريع بإحالته على أنظار مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال.

وفي سياق آخر، تطرّق عدد من النواب إلى الوضعية المتردية للسجون سواء على مستوى البنية التحتية أو على مستوى الخدمات المقدمة هذا إلى جانب ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون. وفي هذا الإطار دعوا إلى ضرورة اعتماد العقوبات البديلة على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول المتقدمة والذي من شأنه أن يخفف من اكتظاظ السجون.

وفي ذات السياق، دَعَوْا إلى التفكير في إيجاد الحلول والآليات الكفيلة بإعادة إدماج السجناء داخل المجتمع بعد قضاء المدة السجنية من خلال توفير فرص عمل لفائدتهم.

كما تطرّق أعضاء اللجنة إلى وضعية المحاكم التي لا يتوفر في العديد منها الحد الأدنى من شروط حسن سير مرفق عام خاصة فيما يتعلق بالأرشيف وسوء التنظيم، إضافة إلى ما يعانيه المتقاضون من طول انتظار وتعقيد لإجراءات التقاضي، حيث تساءلوا عن برنامج الوزارة لتحسين وضعية المحاكم ومدى تقدم الوزارة في الرقمنة خاصة فيما يتعلق بأرشيف المحاكم.

كما تساءل عدد آخر من النواب حول إمكانية تفعيل وتعميم التقاضي عن بعد خاصة بعد نجاح هذه التجربة في فترة الكوفيد.

وتعرّض عدد من النواب إلى إحداث محاكم جديدة بعدد من الولايات على غرار ولاية باجة والقيروان وزغوان، والذي أصبح من الضروريات وذلك طبقا لمبدأ تقريب المرفق القضائي للمواطن متسائلين في هذا السياق عن المعايير المعتمدة لإحداث المحاكم.

وشكّلت مسألة مراجعة وسنّ عدد من النصوص والمجلات القانونية التي لم تعد تتلاءم مع الواقع الحالي موضوع تدخل عدد من أعضاء اللجنة على غرار تنقيح القانون الأساسي المتعلق بعدول الإشهاد، ومشاريع القوانين المتعلقة بالمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء والمجلة الجزائية.

وفي ذات السياق، تساءل عدد من النواب عن مدى مسايرة التشريع الوطني للتطورات والتغيرات التي يشهدها العالم على مستوى الجرائم الالكترونية التي تحتل مكانة هامة على مستوى عدد ونسب الجرائم.

كما تساءل أعضاء اللجنة حول آليات الرقابة والتفقد بالمرفق القضائي.

وفي ردّها على تساؤلات النواب، أكّدت السيّدة وزيرة العدل أن مشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية في أشواطه الأخيرة، مشيرة إلى أن الوزارة قد اعتمدت مقاربة شاملة لإصلاح منظومة الشيك تضمن حقوق الدائن والمدين من جهة وتحمّل فيها المسؤوليات لكافة الأطراف المتداخلة.

حيث أفادت أنّ التنقيح تمّ استنادا إلى معطيات اجتماعية واقتصادية رسمية دقيقة وموضوعية مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة التداول الاقتصادي والمالي للشيك، مشيرة في هذا السياق إلى العدد الرسمي للمساجين في قضايا الشيك دون رصيد وهو 427 سجينا بلغ عدد المحكومين منهم 238 وعدد الموقوفين 189.

كما أشارت إلى أنه ستتم إحالته على أنظار مجلس نواب الشعب في أقرب الآجال بعد عرضه على مجلس الوزراء وأنه سيتم التداول والنقاش بأكثر تفاصيل عند عرض مشروع القانون على أنظار لجنة التشريع العام.

وفيما يتعلق بوضعية المحاكم، أكّدت أن الوزارة تعمل في حدود الإمكانيات المتاحة لها على تحسينها وتطوير المرفق القضائي مشيرة إلى أن هذه المقرات المخصصة للمحاكم هي في الأصل مقرات سكنية وقع كراؤها ولا تستجيب للمقاييس والمعايير المستوجبة لإحداث المحاكم.

وفي ذات السياق، وفيما يتعلق بالأرشيف القضائي، أوضحت أن وزارة العدل تُعدّ من أكثر الوزارات إنتاجا وإصدارا للوثائق والمطبوعات مما ترتّب عنه أرشيف ضخم تطلّب إيجاد الحلول والآليات لحفظه وتأمينه من خلال توفير فضاءات خاصة على غرار ما تم إحداثه بحي الخضراء وهو فضاء خاص بمحاكم تونس الكبرى، وكذلك بولاية بنزرت حيث وصلت نسبة إنجاز الفضاء إلى 75%، إضافة إلى فضاء في طور الإنجاز بولاية منوبة. وأفادت أن الوزارة تولّت رقمنة هذا الأرشيف حيث تمّ وبدعم من منظمات وهياكل وطنية وأجنبية رقمنة قرابة 38 مليون وثيقة.

وأكّدت أن رقمنة المرفق القضائي تشهد تقدّما هاما وأنّ الوزارة ساعية لدعم هذا البرنامج.

وأوضحت أن إحداث المحاكم يعتمد على معايير مضبوطة وشروط موضوعية وعلمية من حيث عدد السكان والتوزيع الجغرافي للمتساكنين وعدد القضايا المنشورة وغير ذلك من الشروط في إطار دراسة تنجزها التفقدية العامة بوزارة العدل. وأشارت إلى أن الوزارة اعتمدت آلية التخصيص لإحداث محاكم جديدة على غرار ما تم بالنسبة إلى محكمة الاستئناف بالقيروان ومحكمة التعقيب.

وبخصوص إدماج السجناء، بيّنت السّيدة الوزيرة أن وزارة العدل تضع على ذمة السجناء عدة دورات تكوينية تنتهي بتسليمهم شهادات تكوين وتتعلق بقرابة الـ 25 اختصاصا تكوينيا في عديد المجالات مضيفة أنه يقع انتداب العديد منهم للعمل داخل المؤسسة السّجنيّة وأن الوزارة تعتزم تعديل القرار المتعلق بتشغيل السجناء ليشمل الموقوفين.

كما أن الوزارة وبالتنسيق مع عدة مؤسسات اقتصادية ومع البنك التونسي للتضامن قد قامت بعقد اتفاقيات لتشغيل عدد من السجناء أو تمكينهم من قروض لإنجاز مشاريع.

كما أشارت إلى أن المنظومة القضائية في اتجاه تكريس فعلي للعقوبات البديلة المضمنة بالمجلة الجزائية والتي من شأنها المساهمة في تخفيف اكتظاظ السجون، على غرار العمل لفائدة المصلحة العامة والمراقبة الالكترونية مشيرة إلى أنها تتطلب إمكانيات لوجستية واعتمادات مالية هامة.

وفيما يتعلق بالمحاكمات عن بعد، بيّنت السيّدة الوزيرة أن هذه التجربة التي اعتمدت في ظل جائحة الكورونا تواصل العمل بها في عديد المحاكم على غرار ولايتي نابل وسوسة.

وكذلك بالنسبة إلى قضاء الأطفال مشيرة أن الوزارة عاقدة العزم على تعميمها لانعكاسها إيجابا خاصة على مستوى سرعة الفصل في القضايا وكذلك على مستوى نقل السجناء مشيرة إلى أنه يتمّ إجراء تكوين في الغرض بالمعهد الأعلى للقضاء.

من جهة أخرى وفيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية، أوضحت الوزيرة أنه لا يوجد فراغ تشريعي في هذا المجال حيث تنظم هذه الجرائم بعدة نصوص قانونية على غرار مجلة الاتصالات والمرسوم عدد54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال.

وحول مراجعة عدد من النصوص القانونية، أفادت السيّدة وزيرة العدل أنه فيما يتعلق بقانون عدول الإشهاد شرعت لجنة مختصة في التداول والدراسة لإعداد نص قانوني جديد في الغرض، إضافة إلى أنه ستتمّ مراجعة مجلة الإجراءات الجزائية ومجلة المرافعات المدنية والتجارية.

كما أوضحت في سياق آخر، أنه فيما يتعلق بالرقابة صلب المرفق القضائي فإنّ ذلك يعدّ من مشمولات التفقدية العامة في إطار ما هو مخول لها من وسائل وآليات.

قرار اللجنة:

أنهت لجنة التشريع العام النظر في مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيّم والجاد والآن ننتقل إلى النقاش العام.

لدينا قائمة أولية للسادة والسيدات النواب الآتي ذكرهم: على زغدود، هشام حسني، سيرين المرابط، عماد أولاد جبريل، النوري جريدي، غسان يامون، نزار الصديق، بسمة الهمامي، علي بوزوزيه ومعز الرياحي.

الكلمة الآن للنائب المحترم على زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله ثماني دقائق. (غير موجود)

الكلمة الآن للنائب هشام حسني غير منتمي وله ثلاث دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

نناقش اليوم ميزانية وزارة العدل في الحقيقة لم أطلع بصفة مدققة لكثرة المهام لكن أتصور أن الاعتماد المرصود ضعيف لأهم الوزارات وزارات السيادة لأن اعتماد ميزانية وزارة العدل لا يجب أن تقل عن ميزانية وزارة الداخلية اللتان تشتركان في العديد من المهام والمشاكل.

لكن ما أريد التأكيد عليه وقوله أنّه لا يمكن أن يكون لدينا قضاء ناجز في ظل وضعيات محاكم وموارد بشرية ضعيفة. نعرف أن السادة القضاة يتسلمون أسبوعيا مائة ملف ليقوموا بإنجاز عملهم في منازلهم المتمثل في ترخيص 30 و50 حكما أسبوعيا نظرا لأنه ليست لديهم مكاتب داخل المحاكم ويحضرون عند التئام الجلسات فقط. لست بمثابة النقابة على القضاة لكنني حريص على أن يكون قضاءً ناجزا.

اليوم هناك أيضا تعطيل في البتّ في الأحكام ولا أعرف لماذا تبقى أحكام القضايا لمدة أربع أو خمس سنوات بسبب الاختبارات. أتساءل السيدة الوزيرة، هل هناك قلة أو نقص في عدد الخبراء أو ماذا؟

أيضا إشكالية الملفات التي يتم تحويلها من محكمة إلى محكمة، لما كنت حاضرا في يوم من الأيام بالمحكمة ولاحظت تعطلات في تحويل ملف من المحكمة الابتدائية إلى محكمة الاستئناف في تونس ثلاث جلسات ولم يحضر الملف ولست أدري كيف تمت هذه العملية في حين أنّ المسافة بين المحكمتين المذكورتين لا تتجاوز 30 مترا.

مسألة أخرى لاحظناها أنه لا بدّ من مراجعة المجلّات وهذا موجود بالتقرير في ردودكم في اللجنة أنّ عديد المجلاّت القانونية لا بدّ من مراجعتها بما يتماشى مع الواقع الحالي وما يتماشى مع دستور 25 جويلية خاصة فيما يتعلق بالعقوبات.

هناك عقوبات وخاصة العقوبات التجارية والمتمثلة في الخطايا المالية وهي لن تردع المخالفين، وعقوبات الترفيع في الأسعار هي سرقة للمواطن تعاقب بعقوبة السارق فهم يقومون بسرقة المواطنين يعني عقوبات الخطايا المالية تجاوزوها وقادمون عليها.

ثالثا فيما يتعلق بالعقوبات السجنية، هناك العديد من المسجونين تعودوا على العقوبات السجنية لأنهم يجدون الظروف الملائمة داخل أسوار السجن أفضل من الخارج. واليوم لا بد من تعويض هذه العقوبات بعقوبات العمل المدني مثلما كان معمول بها في السابق فقد كانوا يعملون للمصلحة الوطنية عوض...

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مرة أخرى أكرر الترحيب بمعالي وزيرة العدل. مرحبا بك وبالفريق المرافق راجيا أن تكون هذه الجلسة موفقة إن شاء الله.

الكلمة الآن للنائب المحترم على زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله ثماني دقائق، فليتفضل.

السيد علي زغدود

شكرا السيد الرئيس، بارك الله فيك،

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل والوفد المرافق لها،

التحية والمجد للمقاومة الفلسطينية البطلة التي تقاتل نيابة عن الأمة العربية والإنسانية ضد أكبر تنظيم إرهابي في التاريخ الكيان المسمى بدولة إسرائيل.

هذا الكيان العنصري البغيض الذي اخترق أمننا القومي أكثر من مرة ونفّذ اغتيالات غاية في البشاعة في قادة الثورة الفلسطينية وفي التونسيين وآخرهم الشهيد محمد الزواري رحمه الله. ولذلك يجب أن يكون العداء لهذا الكيان ومقاومته جزء من العقيدة الأمنية لقواتنا الأمنية والعسكرية وأن يكون للقضاة التونسيين نص قانوني يمكّنهم من محاكمة كل من يرتكب الخيانة العظمى في حق الشعب والأمة.

لذلك معالي الوزيرة أول سؤال من كتلة لينتصر الشعب حول رأي وزارتكم في تشريع نص قانوني حول جريمة الاعتراف والتعامل مع كيان العدو الصهيوني.

السؤال الثاني سيدتي الوزيرة والذي تتوجه به كتلة لينتصر الشعب لمعاليكم، يتعلق بملف الشهداء، الشهيدين محمد البراهمي

وشكري بلعيد وكذلك كل ملفات الإرهاب والتسفير. فالعمليات الإرهابية ذهب ضحيتها الكثير من أبناء شعبنا من مدنيين وأمنيين وعسكريين والمطلوب هو محاسبة كل هؤلاء الذين أجرموا في حق الشعب والوطن.

أما ملف التسفير الذي وقع التلاعب به لسنوات طويلة، فأين وصل؟ فقد سفّروا وتاجروا وباعوا الآلاف من أبنائنا وحوّلوهم إلى مرتزقة يقتلون أبناء الأمة العربية في سوريا وليبيا والعراق. أين وصل ملف التسفير معالي الوزيرة؟

السؤال الثالث الذي تتوجه به كتلة لينتصر الشعب والذي هو مطلب شعبي اليوم قضية هروب الإرهابيين الخمسة من سجن المرناقية أعتى السجون وأكثرها تحصينا ومناعة في تونس وربما حتى في المتوسط. فكيف سيدتي الوزيرة يهرب خمسة من أعتى الإرهابيين من سجن المرناقية؟ هل من تفسير للخلل الحاصل في المنظومة السجنية وهل هو نتيجة التردد في تطهير السلك الذي تم اختراقه في سنوات العشرية السابقة؟ وماهي سيدتي الوزيرة بدائلكم لإصلاح المنظومة السجنية حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث؟

الضرر قد حصل من عملية الهروب والرسالة وصلت سياسيا وأمنيا الحقيقة وبشكل سيء جدا وشكّلت صدمة عند الرأي العام الوطني وزاد عليها الفشل الاتصالي أيضا حيث غابت الرواية الرسمية وحضرت محلّها الإشاعة إلى حدّ الآن. فلماذا لم نسمع منكم توضيحا سيّما وأن السجون وإدارتها تعود بالنظر لوزارتكم الموقرة؟

معالي الوزيرة، إن إعادة بناء القوة المادية والمعنوية لبلادنا يقوم على الاستثمار في نموذج ديمقراطي شعبي يُنتج مؤسسات مستقرة وقضاء نزيه وأمن جمهوري وإعلام حرّ ومجتمع مدني حيوي وثقافة وطنية يكون محور تعبئة داخلية وإلْهَام خارجي. ولكن يبقى في كل هذا العدل أساس العمران والجزء الأهم من قوة أي دولة ماديا ومعنويا فلا تنمية دون وجود قضاء نزيه عادل ولا ديمقراطية أيضا دون وجود قضاء نزيه وعادل.

ولكن للأسف سيدتي، هناك اليوم قضاء الأغنياء حيث يستطيع رجال الأعمال الدفاع عن أنفسهم وفي المقابل بات الفقراء يتخلّوْن عن حقوقهم لأنهم لا يملكون حق التقاضي فهل من حلّ لهذه المعضلة؟

معالي الوزيرة، إن دور المحكمة العقارية في تسوية النزاعات العقارية وفي استخراج الرسوم العقارية دور أساسي وخاصة وأنّ كثيرا من الأراضي وخاصة في الجنوب الشرقي أراضي اشتراكية وهناك أثر على التنمية وبعث المشاريع والاستثمار في هذه الجهات. فما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارتكم في هذا المجال؟

طبعا ظروف المحاكم والعاملين فيها لا تختلف عن بقية الإدارات التونسية فأين وصلت رقمنة المحاكم؟ فالرقمنة معالي الوزيرة ليست مسألة جزئية لكل وزارة على حِدَهْ وإنما مشروع متكامل لبناء الجمهورية الرقمية.

ولذلك تُذكّر في كل مرحلة كتلة لينتصر الشعب بأنّ دور الدولة الحديث يتمحور حول خدمة المواطن والمجتمع والتنمية وهو ما يتطلب تطوير أنظمة معلومات متكاملة لدعم الاقتصاد وخدمة المواطن والمؤسسة، بحيث يكون هناك قابلية للتشغيل البيْني لهذه المنظومات بين المؤسسات وأنظمة المعلومات المختلفة للدولة والمؤسسات بما يجعل الإدارات قادرة على العمل معا ويتم مطالبة المواطن ببياناته مرة واحدة فقط.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من إطلاق العنان للابتكار من خلال تبادل المعلومات والمعرفة لمواجهة التحديات العالمية لاقتصاد البيانات بحيث يستفيد أكبر عدد من الفرص المرتبطة بالتحول الرقمي وخاصة الشباب.

وتكمن أهمية الرقمنة في تحديث المعاملات المالية ومكافحة التهرب الضريبي وتكريس العدالة الجبائية والحدّ من الجرائم في هذه المجالات، إلى جانب تسهيل وتسريع عمل المحاكم وهو ما يتطلب كسب هذا الرهان بإحداث وكالة وطنية للإدارة الرقمية تعمل بشكل أفقي لقيادة مشروع الجمهورية الرقمية. فهل من رؤية لوزارتكم في هذا المجال في تبنّي مشروع وكالة وطنية للإدارة الرقمية والذهاب بمشروع وطني متكامل يعمل بين مختلف الوزارات؟

أخيرا سيدتي الوزيرة، أحيّيكم على ما تقومون به من مجهودات كبيرة في مجال محاربة الفساد ونشدّ على أيديكم في مواصلة عملكم الجدّي والمثمر في عديد الملفات ونطالبكم بالأخذ بعين الاعتبار بتوصيات الكتلة في هذه النقاط التي ذكرتها.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار ولها سبع دقائق، فلتتفضل.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سأغتنم فرصة تواجدكم في رحاب مجلس نواب الشعب لكي أسألك السيدة الوزيرة: ما مدى تقدم مشروع تنقيح الفصول المنظمة لجريمة إصدار الصك بدون رصيد وخاصة الفصل 411 من المجلة التجارية؟

في الحقيقة طال الانتظار ونرى اليوم أن السيد رئيس الجمهورية في خمس مناسبات ينادي صراحة بهذه المراجعة وفي الحقيقة السيدة الوزيرة هناك الكثير من التعطيلات والقراءات والتحاليل وكنت حاضرة في أعمال لجنة التشريع العام واكتشفت عدة تضارب في التصورات للتنقيح وخاصة في الأعداد الرسمية للمسجونين.

وكنت قد راسلت سيادتكم السيدة الوزيرة يوم 11 جويلية 2023 وإلى غاية اليوم لم أجد إجابة على استفساراتي وهي: ما هو عدد المساجين في قضايا الشيك بدون رصيد؟ ما هو عدد المدنيين من قبل المحاكم وعدد الذين ينتظرون محاكمتهم؟ ما هو عدد المحكومين وفي حالة فرارا؟ ما هو عدد النساء منهم وما هو عدد أصحاب المؤسسات؟

المسألة في نظري تتطلب أولا تشريك البنوك في الحدّ من ظاهرة الشيك بدون رصيد وتحميل المؤسسات المالية فيما يتعلق بتسليم دفاتر الشيكات من خلال ملاءمة قيمتها مع إمكانيات الماسكين لها.

ثانيا، تمكين المتعاملين من الاسترشاد عن صاحب الشيك بواسطة تطبيقة إلكترونية ويمكن تأمين المبلغ بالوقت أي تأمين الشيك بضمان سداد المبلغ.

ثالثا، الاستغناء عن العقوبة السجنية في المستقبل وسنّ أحكام انتقالية بالنسبة للقضايا الجارية حاليا.

في البداية أريد أن أتحدث حول الفصول المتعلقة بإحداث معلوم لحساب دعم تطوير العدالة في مشروع قانون المالية لسنة 2024. أريد معرفة رأيك السيدة الوزيرة، لأنني استمعت للسيد عميد الهيئة الوطنية للمحامين وحسب رأيهم أن إحداث هذا الصندوق في حدّ ذاته تعطيل للمرفق القضائي وضرب لحقّ التقاضي حسب كلامه وقال أنّ الفصل 124 من الدستور ينص صراحة على تيسير الولوج إلى القضاء. عندما توظفون معلوما جبائيا بما قيمته 10 دنانير للشخص الذي يقوم بإذن على عريضة يرى أنّ ذلك غير ملزما به حينها لا يلتجئ للقضاء وهذا حسب رأي السيد العميد المحامي.

وهنا أردت معرفة السبب من وراء إقصاء القضاء الإداري من هذا الصندوق خاصة أنه بإمكانهم إحداث معاليم خاصة بالمحكمة الإدارية أسوة بمعلوم الأذون على العرائض وعلى الأوامر بالدفع الذي نص عليه الفصل 12 من مشروع قانون المالية لسنة 2024.

كما تعلمين السيدة الوزيرة أن هذا الصندوق يهم القضاء العدلي فقط ولا يهم القضاء الإداري وسمعت أن الرئيس الأول للمحكمة الإدارية طالب صراحة وراسل مجلس نواب الشعب لإدماجهم في هذا الصندوق.

السيدة الوزيرة، ألا ترين أن مبلغ عشرة دنانير هو مبلغ مبالغ فيه بمقارنته بعدد الشكايات؟ لا بد اليوم أن نفكر في المواطن البسيط وفي رأيي أن التخفيض في هذا المعلوم ضروري إذا تم اعتماد فكرة إحداث الصندوق.

سأتطرق إلى مسألة قاضي تنفيذ العقوبات والذي صلاحياته محدودة وفق مجلة الإجراءات الجزائية ولا بد من تدعيمها بإقرار رقابة مباشرة على السجون. فالنيابة تشرف على مراكز الاحتفاظ ودفاترها وتقوم بالتفقد وقت ما تشاء وكيفما تريد وقاضي تنفيذ العقوبات وفي إطار ما تمازى به القاضي بكونه حاميا للحقوق والحريات لا نعطيه الإشراف والتفقد واتخاذ القرارات اللازمة عند الاقتضاء.

مسألة أخرى، فيما يتعلق بكلام سيادة الرئيس حول آجال التقاضي التي يجب أن تكون معقولة وسرعة الفصل في القضايا.

السيدة الوزيرة، النقص في الإطار القضائي والملحقين القضائيين إذا ساروا بهذا النسق وهم ينتهون في شهر ديسمبر وابتداء من شهر فيفري سيدخلون في تربص محاكم، بالأمر الموجود سوف تنتهي مدّتهم في شهر فيفري 2025 وهذا يعني أنه لن يقع شمولهم في الحركة القضائية القادمة وبالتالي لضرورة حسن سير المرفق القضائي وحلحلة القضايا العالقة يجب اختصار الآجال على الأقل مؤقتا لهم حتى تشملهم الحركة القضائية ويدخلون في شهر سبتمبر لتعزيز المحاكم لأن هذا له أثر على سرعة الفصل.

في الأخير السيدة الوزيرة أردت أن أتحدث هنا من منطلق شخصي ولكنني أعرف أن العديد من السادة النواب والعديد من الوزراء والشخصيات الرسمية يعانون من هذه الظاهرة، ظاهرة الصفحات المأجورة والذين يكتبون عنا ليلا نهارا. واليوم السيدة الوزيرة ألا ترين أن المعاينة مثلا لـ 10 صفحات كلفة المعاينة الواحدة 150 دينار يعني كلفة 10 صفحات 1500 دينار خلافا للوقت الضائع في المحاكم ثم يتبين بعد ذلك أنّ الصفحة ظهرت من تركيا أو من قطر أو من فرنسا ولا يمكن متابعتها. لا بد اليوم من حلّ للدولة التونسية كدولة قانون لكي تحمي رموزها وشخصياتها الوطنية والرسمية.

السيدة الوزيرة، كنت رئيسة سابقة للنادي الأولمبي للنقل وهو صرح رياضي كبير وبما أنني اليوم تحدثت عن الملحقين القضائيين أو عن أي شيء يمس في الأصل يقومون بإنزال صوري هذه وسأغتنم الفرصة السيد الرئيس "une fois pour toute" لكي أتحدث عن إطار هذه الصور.(أظهرت السيدة النائبة صورة)

هذه الصور جمعتني بشخصيات سياسية سابقة وكانت لدينا في جمعية النادي الأولمبي للنقل بطاقات الدعم ورأيت أنه من واجب نواب تونس اقتناء بطاقات الدعم رغما عنهم وجئت إلى مقرّ مجلس نواب الشعب رفقة بعض الرياضيين وقمنا ببيع البطاقات هنا في المجلس. إلى يومنا هذا كلما تتحدث سيرين المرابط عن أي موضوع يهم بطاقات النقل ينشرون هذه الصور وها قد بيّنا للرأي العام إطار هذه الصور.

الصورة الموالية التي جمعتني بالسيد سمير بن عمر هنا يوجد زوجة الشهيد الزواري رحمه الله لما جمعنا هذا اللقاء في منزلها.

السيدة الوزيرة، نحن نثمّن ما تقوم به سيادتك من تحقيق للعدالة وليس في شخصك فقط بل دور المرأة التونسية في الأخذ زمام الأمور واليوم لقد قدّمتِ مثالا للمرأة التي تجدها في كل مكان ونريد رؤية قرارات وخاصة في الفصل 411 ونتمنى أن تكون تونس معنا أفضل وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة وله إحدى عشرة دقيقة، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل وكافة إطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، نحن في الكتلة الوطنية المستقلة ننظر إلى هذه الوزارة كوزارة سيادية بامتياز لأنها أولا تسهر على العدل وثانيا لديها كل المقومات التي نبحث عنها الآن وهي خلق التنمية. لا تقتصر التنمية على وزارة التجارة والاقتصاديين فقط بل لوزارة العدل جانب مهم يمكن أن يمس التنمية خاصة وأننا اليوم في مرحلة للتعويل على الذات.

السيدة الوزيرة، سبق وأن كنت وزيرة على رأس وزارة أملاك الدولة وتعرفين أن الدولة لديها أملاك لا نقوم باستثمارها وتعرفين كذلك عديد الإشكاليات العقارية الموجودة. وعندما يكون الوزير مُطلِعا على المشاكل الموجودة في تلك الوزارة ويتحول لوزارة أخرى يكون العمل أسهل لأن لديه النقاط المهمة التي يمكن له أن يرتكز عليها في معرفة القوانين التي كانت مكبّلة وزارة أملاك الدولة في أن تفك عديد شفرات الأشياء التي كانت موجودة.

وسأقدم لك مثالا في هذا الشأن وهي الإشكاليات العقارية والتسوية العقارية والأراضي الفلاحية وأملاك عزيزة عثمانة والحبس وأملاك الأراضي الدولية الاشتراكية.

هذه أغلب المشاريع السيدة الوزيرة يتم إقامتها على هذه الأراضي وبالتالي تسويتها معطلة كثيرا وتكبّلها عديد القوانين. وإذا سمح القانون السيدة الوزيرة بتسوية معينة نجد بُطئا في الإجراءات، لماذا؟ لماذا نقول الميزانية غير كافية للوزارة؟

فعلا فالميزانية غير كافية مثلا للوجستيك وسوف أقدّم تفسيرا لذلك وغير كافية للموارد البشرية وعلى سبيل الذكر المحكمة العقارية بالمهدية، كم يوجد فيها من قاضي وكم فيها من أشخاص يقومون بالمسح؟

وقد ذكرنا منذ المرة الفارطة ومع الوزراء السابقين أنّ هناك أماكن أتمّوا المسح في ولايات، لماذا لا نجلبهم على الأقل إذا كنّا لا نملك إمكانيات للقيام بانتدابات وهذا مفهوم في ظل الأزمة التي نعيشها على الأقل ندعم ذلك الفريق ونجلب أشخاصا آخرين أتموا عملهم في مناطق وولايات أخرى لتعزيز هذه الأماكن.

عندما نطلع على التسوية العقارية للأحياء السكانية المقامة على الأراضي الدولية ما قبل سنة 2000 فنحن لم نتمشّ فيها كثيرا السيدة الوزيرة ونراها معطلة في كامل مناطق الجمهورية في النفيضة وتطاوين والمهدية وعديد الأماكن الأخرى، فلماذا نراها معطلة؟ ليس لأنهم لا يعملون هذا غير صحيح لأنه يعملون صباحا مساء ويوم الأحد ولكن الملفات كثيرة والناس التي تقوم بعملها عددها ضئيل إما أن يتم استثناء وزارة العدل في هذا المجال لانتدابات إضافية أو أن الأماكن التي تم فيها الجرد يلتحقون ببقية الأماكن كل هذا في إطار عمل وطني وفي إطار التخلص من العوائق الموجودة.

نفس الشيء هنا، بما أني تحدثت عن المهدية وهي نقطة واحدة جهويا وعادة لا أتحدث جهويا كثيرا، في المحكمة العقارية عندما تحدثنا محكمة الاستئناف بالمهدية ونحن منذ سنة 2020 نبحث عن مقر لها وتمت المعاينة مرتين وإلى اليوم لم يحسم أمرها. كنا ننتظر هذه السنة أو السنة المقبلة إحداث محكمة تعقيب في حين أن محكمة الاستئناف لم تُحدث إلى اليوم.

فإلى متى سنفك الارتباط بالمنستير وفي رأيي أنه من غير المعقول أن تبقى المهدية على هذه الشاكلة في حين أنّ هناك أماكن تقرر بعدها إحداث محكمة استئناف فأنجزت محكمة الاستئناف وتلتها محكمة التعقيب. نحن نطالب بهذا بكل إلحاح لأنه موجود ورصدت بشأنه اعتمادات في الميزانيات السابقة ولم يتم إلى حد الآن تحيينه.

وبالرجوع إلى المسألة الاقتصادية، عندما نتحدث عن المستوى الاقتصادي، هناك قوانين السيدة الوزيرة، كنت أستمع إلى التقرير وتقييمك والاكتظاظ الموجود مع أنّ الميزانية لا تسمح ببناء سجون جديدة ونتمنى عدم إحداثها لأن المشكلة لا تكمن في السجون بل المشكلة في وقوع جرائم يتم ارتكابها ليس بالضرورة أن ينتج عنها عقوبة سجنية بل هناك عقوبات أخرى فالمواطن يمكننا أن نسلط عليه عدة عقوبات أخرى مثلا أنْ لا يستخرج أي وثيقة ولا يحق له السفر.

وإذ نتحدث عن مسألة السوار الالكتروني فهذا صعب الآن في تونس ويمكننا أن نتحدث عنه مستقبلا بعد أربع أو خمس سنوات حتى نتصرف بعقلانية ووضوح لأنه مكلف على الدولة التونسية وليست لدينا الإمكانيات حاليا. لكن على الأقل هناك الوثائق الرسمية إلى أن تتم وهناك الخدمة للصالح العام وهناك عقوبات سجنية لا تستحق السجن.

أريد اليوم أن أتطرق في حديثي عن القانون 52، فقد قمنا بالتعديل فيما يخص تعاطي القنب الهندي وتركنا البقية على ما هو عليه. القانون 52 يجب أن يسلّط أقصى العقوبات على مستوى المروّجين والأشخاص المتخاذلين من داخل المنظومة مع المروّجين، يجب أن نذهب إلى تجفيف المنابع وليس للمستهلك لأن المستهلك يجب أن تتم معالجته لأنه ضحية وعندما تزجّ به في السجن ماذا سنَجْني من ذلك؟ فالسجين نفسه سيدخل في عزلة أخرى وسيخرج غير سوي بتاتا وغير قادر على الاندماج في المجتمع في حين أنه ضحية لا بد من معالجته وليس الزجّ به في السجن.

عندما يقع إلغاء العقوبة السجنية لضحايا هذه الظاهرة وكذلك فيما يخص الشيكات بدون رصيد وبما أنّي مطلع على القانون فإنّ القانون الجديد سيكون فعلا ثورة تشريعية في تاريخ تونس لأن هذا القانون لما وقع التباطؤ في إعداده وجدت أنكم محقّون في التأخير وقد تبيّن لي سبب التعطيل ليس فقط تعديل الفصل 411 وانتهى بل هو مجموعة كاملة من الفصول مرتبطة ببعضها لإلغاء العقوبة السجنية ويكون هناك تسقيف للشيك ومن يقدم الشيك يتحمل المسؤولية ولا يحق للبنك أن تقدم قضية في هذا الشأن بل المعني بالأمر هو من يتقدم بالقضية وهنا يتحمل الجميع المسؤولية في هذا الموضوع.

وبالتالي أرجعنا قيمة الشيك وفي نفس الوقت يتحمّل الجميع المسؤولية ولا يقتصر الأمر فقط على إعطاء المال لأن هناك من يتاجر بالصك بدون رصيد وهذا معناه أن هناك أناس يستغلون عملهم عن طريق التجارة بالصكوك. ولما نتحدث عن المتحيلين عن طريق الشيكات عندما نقوم بتسقيف للصك ولن يكون هناك تحيل مرة أخرى لأن التسقيف سيمدّك بالحدّ الأدنى مع "l'application" التي ستمكنك من الاطلاع. إذن سيكون القانون عصريا وفي مقاربات جملية مع كل التجارب الموجودة في العالم ونحن نشكركم على ذلك.

في سؤال أخرى يتعلق بالفصلين 96 و98 من المجلة الجزائية والذي يكبّل الإداريين، صحيح على الإداري أن يتحمل مسؤوليته ولكن عندما يَردُ الفصل في المطلق ولا يحدد أين تكمن المسؤولية بالضبط حينها يتعلل الإداري به ولا يقوم بعمله ويتراجع الجميع إلى الوراء ويتعللون بالفصل ويخافون من أن يتم الزجّ بهم في السجن وهنا نستشهد بالمقولة المعروفة "تشتغل كثيرا تغلط كثيرا وتشتغل قليلا تغلط قليلا" حيث أصبحنا نطبّقها في الفصل 96 و98.

بلى، نحن نريد أن يقع تعديل ذلك وتُحَدّدُ المسؤوليات وتكون واضحة وبالتالي يتم تحرير الإدارة ونؤمن المجال للإداري على مزيد العمل وبذلك تتحرك دواليب الدولة ولهذا قلت أنّ وزارة العدل فيها جانب كبير من الجانب الاقتصادي.

ونأتي هنا إلى أهم موضوع وهو القطب القضائي الاقتصادي والمالي مثله مثل المحاكم العقارية يشهد نقصا كبيرا وعدد القضايا مرتفعة جدا وبالتالي لا بد من التفكير في تدعيمه.

السيدة الوزيرة، المؤسسات السجنية قادرة أن تنفق على وزارة العدل وتنفق على عديد المؤسسات الأخرى، اليوم لو نستغلّ سجوننا فعلا للإصلاح وتغيير السلوك ومن يدخل السجن إجباريا يتم إعادة إدماجه وذلك بتكوينه في اختصاص مهني ومن يكسب مهارة مهنية في الاختصاص يبقى يعمل بالسجن ويتلقى راتبا ويُفتحُ له حسابا للادخار.

واليوم تلك المشاريع الصغرى التي لا يرغب المقاولون في قبولها تتسلّمها المؤسسة السجنية وتقبل بها للإنجاز فتصبح متميزة في الحدادة والنجارة والألمنيوم وتدخل مثلها مثل المؤسسات الأخرى في منظومة TUNEPS وتشارك في مجالات الدولة حينها تصبح لدى المؤسسة السجنية ميزانية قارة وعندما يخرج السجين يكون لديه

رأس مال ويكتسب مهارة مهنية في اختصاص تكوينه وتسهل عليه عملية الاندماج في الحياة الاقتصادية لما يغادر السجن بتكوين وبمدخول مالي في نفس الوقت دون فضل من الآخرين. ومن خلال ذلك تصبح المؤسسة السجنية فعلا إصلاحية بأتم معنى الكلمة وهذا ما يجب أن نفكر فيه.

نفس الشيء على مستوى المؤسسات السجنية التي يمارس الأشخاص فيها الفنون ونجد فيها المبدعون ويجب أن نشجع على ذلك ومن يريد أن يكتب ويبدع ويقرأ الكتب نوفر له الإمكانيات لأنه ليس بالضرورة أن يصبح السجين منبوذا في المجتمع بل بالعكس فالسجين ارتكب خطأ والله سبحانه وتعالى يقبل التوبة فما بالك نحن البشر.

بالتالي هذا ما أردت قوله في الكتلة الوطنية ولكم منا جزيل الشكر ونتمنى إيجاد إجابات شافية من لدنكم ومع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب وله ثماني دقائق، فليتفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، إنما النصر صبر ساعة فصبرا أيها الصامدون المرابطون في غزة وكل الأراضي العربية المحتلة وتحية إكبار وإجلال إلى الشعب البوليفي والشعب الإيرلندي والشعب الإسباني للمواقف العظيمة التي تتبناها هذه الشعوب تجاه القضية الفلسطينية.

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل والوفد المرافق لها،

إن كتلة لينتصر الشعب بعد تثمين مجهودات وزارة العدل في الآونة الأخيرة تسوق بعض الملاحظات تخصّ المسألة في تونس عامة.

نظرا لما تشهده أغلب السجون التونسية من وضعيات سيئة تصل في بعض السجون للأسف الشديد إلى المزرية نلفت عناية وزارة العدل إلى ضرورة التفكير جديا وآنيّا في تحسين ظروف إقامة المساجين وذلك بتخصيص اعتمادات استثنائية لصندوق الطوارئ حتى لا تكون العقوبة السجنية مزدوجة سلبا للحرية وللكرامة الإنسانية عسى أن تلعب سجوننا بهذه الإجراءات الاستعجالية دورا إصلاحيا يساهم في تقليص مستوى الجريمة والإرهاب في المجتمع.

ندعو الحكومة ورئاسة الجمهورية إلى:

التعجيل بحسم مسألة المجلس الأعلى للقضاء ضمانا لحسن سير هذا المرفق العام الذي يعتبر دعامة لا للقضاء فقط بل لمفهوم العدالة الشاملة،

التعجيل أيضا باستكمال إجراءات تفعيل المحكمة الدستورية الضامنة لدستورية القوانين،

تخصيص اعتمادات لبناءات المتعلقة بمقرات المحاكم التي اهترأت بنيتها والتّسريع في تنفيذ المشاريع المعطلة الخاصة بها وخاصة أننا نلاحظ أن هناك العديد من الكراءات التي لا موجب لها،

رقمنة مرفق العدالة بما يسهل الخدمات للمواطنين والتسريع في إجراءات التقاضي واستخراج الأحكام،

التعجيل أيضا بفتح المناظرات الخاصة بعدول التنفيذ وعدول الإشهاد والتي تعطلت منذ سنوات وحرمت أبنائنا من خريجي جامعات الحقوق من فرص عمل عديدة.

عن بعض المطالب القطاعية لسلك الكتبة والسلك الإداري المشترك والعملة نخص هنا الترقية الاستثنائية ومنح أعباء التنفيذ ومنحة الاستمرار مع مطلب يراه البعض أكيدا هو الترفيع في عدد الترقيات بالملفات، أيضا الترفيع في الميزانية المخصصة للقضاء العدلي والإداري والمالي بما يلائم المعايير الدولية، أيضا سحب الفصل 2 من قانون الوظيفة العمومية على سلك كتابات المحاكم.

هناك مسألة هامة جدا السيدة الوزيرة، يجب أن ننتبه إليها تخص بعض الإنتدابات في السنوات الأخيرة وخاصة انتدابات العفو التشريع العام، نلفت انتباهكم إلى ضرورة تكوين أعوان الاستقبال في المحاكم نظرا لأن البعض منهم يعامل المواطنين في بعض الأحيان معاملة فلنقل غير لائقة.

في خصوص المحاكم العقارية ندعو وزارة العدل إلى تعميم هذه المحاكم على كامل ولايات الجمهورية فالولايات التي لا تتوفر على هذه المحاكم فيها العديد من الإشكاليات العقارية العالقة منذ عقود وهو أمر عطّل الاستثمار، بل هو العقبة الأولى أمام العديد من المشاريع المعطلة وهذا يلمحه السادة النواب في المجالس الجهوية المنعقدة.

مطلب آخر هو التسريع في عرض تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية المتعلق بالشيكات في أقرب الآجال وآخر تصريح لك سيدتي الوزيرة هو أن المسألة في بابها قبل الأخير نرجو أن تسرّع إن شئنا إجراءات العرض على مجلسنا لأن هذه المسألة تهم العديد والعديد من رجال الأعمال أو من التجّار الذين وجدوا أنفسهم في ضائقات مالية عديدة خاصة بعد جائحة كورونا.

إعادة النظر في توزيع الخارطة العدلية للجمهورية التونسية ونقصد بذلك تقسيما جديدا للمحاكم يغطي كل المعتمديات مما يسّهل على المواطنين إجراءات التقاضي فالعديد منهم يبذل جهدا جهيدا لتنقّل من مركز المعتمدية إلى مركز الولاية.

أخيرا، تؤمن كتلة لينتصر الشعب إيمانا قاطعا بأن على الدولة أن تتحمّل مسؤوليتها تحمّلا كاملا في المحافظة على الأسرة وهذا أمر دستوري فالأسرة التي هي نواة المجتمع ولما كانت الإصلاحيات أسرا أكبر في سياقات تربوية مخصوصة تعتني بأبنائنا وبناتنا الذين دفعتهم الظروف إلى الجنوح والانحراف فإن الاعتناء بهذه المؤسسات الإصلاحيات بات اليوم ضروريا لتوفير الاعتمادات اللازمة وإطار إشراف مكوّنا تكوينا علميا ونفسيا وبيداغوجيا حديثا في مجالات إعادة التأهيل كي نضمن أقصى ظروف الإصلاح وإعادة هؤلاء إلى المجتمع مواطنين قادرين على الاندماج في المجتمع والمساهمة في مختلف دوراته الاقتصادية والتجارية والصناعية وغيرها تحقيقا لمفهوم الدولة الاجتماعية التي نسعى جميعا إلى إرسائها.

أخيرا، تتساءل كتلة لينتصر الشعب عن مآل الأموال المصادرة والمجمّدة والتي تلاعبت العديد من الأسر بمستقبل هذا الشعب؟ لماذا لا تدعم هذه الأموال المصادرة والمجمدة مجهود الدولة في تعبئة الموارد المالية كحلّ من الحلول؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد غسان يامون عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق. المقعد عدد 200 فليتفضل.

السيد غسان يامون

شكرا السيد الرئيس على إحالة الكلمة،

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل وكافة إطارات وزارة العدل،

السؤال الأول الذي أتوجه به للسيدة وزيرة العدل حول المناظرات الوطنية المرتبطة بخريجي قطاع الحقوق حيث لا يخفى عليكم سيدتي أن خريجي الحقوق يبلغون قرابة 20 ألف وهو من أكثر القطاعات التي تعاني البطالة. وبالمقابل نجد عديد المهن وهي مهن حرة ليبيرالية ولا يتقاضى فيها أي أجر من الدولة ولا تكلف خزينة الدولة أي شيء مغلقة منذ سنوات ونلاحظ أن مناظرة عدول التنفيذ وعدول الإشهاد سيدتي الوزيرة مغلقة منذ سنة 2014 وقد كانت فرصة لخريجي الحقوق للنّجاح بها.

كذلك ندعو إلى الترفيع في عدد المتناظرين والناجحين في مناظرة المحاماة والقضاء خاصة نلاحظ في مهنة القضاء نقصا فادحا في الإطار البشري في كافة المحاكم فلما لا الترفيع في عدد المقبولين في المعهد الأعلى للقضاء؟

كذلك السيدة الوزيرة عملية الترسيم بجدول الخبراء العدليين هو حلّ من الحلول لاستيعاب خريجي قطاع الحقوق.

نريد كذلك سيدتي الوزيرة أن تكون هناك دورية في فتح المناظرات وتنزّل في موعد معيّن من السنة وتكون مواعيد إجرائها مضبوطة وتتضمّن رزنامة كاملة لإجراء المناظرات.

كذلك السيدة الوزيرة أنت مشكورة لقيامك بمجهودات كبيرة خاصة في مستوى الشفافية في إجراء المناظرات الوطنية وهذا يشهد به العديد من طلبة الحقوق.

في سنوات مضت كانت هناك أشكال من المحاباة وأصبح هناك حتى توريث في قطاع المحاماة نحن نشدّ على يديك السيدة الوزيرة لردع هذه التجاوزات وكافة أشكال المحاباة بين المواطنين والمتناظرين خاصة في قطاع الحقوق الذي أنتمي له فليكونوا متساوين.

كذلك في الشأن المحلّي السيدة الوزيرة عن دائرتي الانتخابية جزيرة جربة سأتحدث عن تنفيذ الأمر عدد 354 لسنة 2019 بتاريخ 17 أفريل 2019 المحدث لمحكمة ابتدائية بجزيرة جربة. مرّت سيدتي الوزيرة أكثر من أربع سنوات وبقي هذا القانون حبرا على ورق رغم أنّه قانون ملزم منذ لحظة نشره بالرائد الرسمي.

نعرف أن الإمكانيات تغيب على ميزانية الدولة خاصة في هذا الظرف الراهن، صحيح الموارد البشرية ناقصة حسب ما أجبتني السيدة وزيرة العدل، لكن لما لا حتى مجرد الإحداث على وجه الكراء حتى في إطار المسؤولية المجتمعية كثيرون في جربة مستعدون لتوفير عقارات على ذمة المحكمة الابتدائية المزمع إنشاؤها.

ندعوك السيدة وزيرة العدل إن توفرت الإمكانيات طبعا المادية واللوجستية من إطارات خاصة قضائية وكتبة التسريع في إحداث محكمة ابتدائية بجزيرة جربة ولم يكن بناء على محضر جلسة بل كان بناء على أمر ونحن دولة قانون ونحب تنفيذ الأوامر.

أدعوك السيدة الوزيرة للتسريع في إحداث المحكمة الابتدائية في إطار تقريب مرفق العدالة للمواطن حيث لا يخفى عليكم مثلا أن 70% من القضايا المنشورة بالمحكمة الابتدائية بمدنين لمواطنين يملكون شهادة إقامة في جزيرة جربة يعني يتكبدون عناء التنقل قرابة 200 كلم رغم أن الإمكانيات تعوزهم ولا يملكون وسائل نقل يقضي يوما بأكمله للالتجاء لمرفق القضاء والأصل فيه التيسير اللجوء للقضاء لضمان حقوق الجميع.

نشكرك السيدة الوزيرة على الاستماع وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق. المقعد عدد 92 فليتفضل.

السيد نزار الصديق

شكرا لك السيد الرئيس،

مرحبا بك السيدة وزيرة العدل والوفد المرافق لك،

الأصل في الأمر أن تعمل وزارة العدل على تحقيق العدل، في الحقيقة نلمس رغبتكم واجتهادكم لتحقيق هذه الغاية النبيلة لكن يبدو أن تشريعاتنا وقوانيننا قديمة ولا تتوافق مع حاجياتنا باعتبار الواقع الجديد الذي نعيشه نتيجة العوامل الداخلية والخارجية المستجدة.

هذه القوانين في اعتقادي هي من تدفع المواطن للعمل خارج إطار القانون فهي لا تشجع على الاستثمار ومكبّلة للاقتصاد التونسي ولا تجعل هناك تكافؤ فرص بحيث أنّ من يملك المال يزداد ثراء والفقير يزداد فقرا.

كذلك بيروقراطية إدارية مقيتة مقرفة تجعل المواطن وكأنه يتسول أوراقه ويتسول مصالحه وهذا في الواقع في كثير من إداراتنا.

السيدة الوزيرة، الموضوع الثاني في شكل طلب وحقيقة أتمنى أن أحظي بإجابتك، التنقيحات التي تخص المجلة التجارية متى يتم طرحها على المجلس؟ كذلك مجلة الاستثمار ومجلة الصرف ومجلة الإجراءات الجزائية هل الوضع الاقتصادي والاجتماعي مازال يتحمل مزيدا من التأخير؟ هل تونس بما تزخر به من كفاءات وخبرات غير قادرة على إعداد مشاريع قوانين بالفاعلية وخاصة بالسرعة المطلوبة لإنقاذ مؤسساتنا وشركاتنا والأطراف الضعيفة في الحلقة الاقتصادية خاصة الاستغلال الفاحش للمؤسسات المالية والبنكية؟

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، وعدتم في شهر نوفمبر 2022 المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جلسة الاستماع التونسي تفعيل العقوبة البديلة وعدتم كذلك بالتخفيف في مدة الإيقاف التحفظي من 14 شهر إلى ستة أشهر على أقصى تقدير.

كما طلب منكم البنك الدولي العديد من المرات إنشاء محاكم تجارية مختصة للحفاظ على ديمومة المؤسسات الاقتصادية.

بالنسبة للميزانية، تنفق إدارة السجون نصف ميزانيتها على الأكل يلقى معظمها في القمامة لأن المصدر الرئيسي لتغذية عموم السجناء تبقى القفة التي تجلبها العائلات مرة في الأسبوع باعتبار أن هذه الأكلات النظامية لا تستجيب للمعايير والأذواق إلا نادرا. وهذا بالطبع مشكل مزدوج لأن الإدارة السجنية تنفق سنويا حوالي نصف ميزانيتها على أكلة لا يلتفت إليها معظم السجناء ويتم سكبها في القمامة.

السيدة الوزيرة، لن أتحدث عن حجم الاكتظاظ داخل السجون والسجناء الذين ينامون بين الأسرة وتحت الأسرة وهم في الغالب بالطبع من السجناء الضعفاء.

مسألة أخرى، بإمكانكم استغلال الطاقة الشمسية في السجون لخفض تكلفة الطاقة وتفعيل العقوبة البديلة بدوره يمكنكم من ضخ الأموال لوزارة العدل عوضا عن صرف 47 دينار كل يوم على كل سجين منها ست دينارات سعر أكله اليومي.

من المفروض أن تعملوا جنبا إلى جنب مع وزارة الشؤون الاجتماعية في علاقة بعائلة السجين الذي قد يكون في كفالته أبناء وزوجة ووالدين.

السيدة الوزيرة، في الختام دوركم كبير جدا في التغيير المنشود المنتظر وأتمنى مدنا بمناسبة حضورك بمواعيد مضبوطة لإحالة القوانين التي ينتظرها الشعب التونسي بفارغ الصبر على رأسها الفصل 96 والفصل 411، خاصة وأن شريحة كبيرة من الشعب التونسي تضررت كثيرا وتدفع ثمن القوانين الجائرة إلى حدود اليوم مئات الشركات وآلاف المؤسسات تتبخر يوميا السيدة الوزيرة، والحقيقة أملنا فيكم كبير خاصة بعد لقاءاتكم الأخيرة مع رئيس الجمهورية، كذلك ألح عليكم من جديد السيدة الوزيرة بكل لطف مرة أخرى بإعلامنا اليوم بموعد إحالة مشاريع القوانين هذه على أنظار مجلسنا الموقر وخاصة الفصل 411. تونس بأكملها تشتكي وتضررت منّا السيدة الوزيرة، وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيدة بسمة الهمامي غير منتمية لها دقيقتان. المقعد عدد 44 تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، مساء الخير جميعا،

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة العدل وكل الإطارات المرافقة لها،

ميزانية العدل ضعيفة حقيقة وقليلة مقارنة بما يوكل للوزارة من مهام وتضحيات، تضحيات وتحديات.

شكرا لكم سيدتي ولكل إطاراتكم لأنكم تعملون على تكريس دولة القانون فلا إفلات من العقاب انتصارا لمن اغتيلوا بالرصاص انتصارا للجنود الذين قطعت أجسادهم في شهر رمضان انتصارا للطفل مبروك السلطاني الذي قطعوا رأسه وأرسلوه لوالدته ووضعوه في الثلاجة انتظارا لقدوم الحرس بينما بقي كلبه يحرس جسده في الخلاء.

وإنه نوفمبر وإنها 2012 وبعض الإرهابيون ممن حكمونا نحن أهالي سليانة والحكومة على رأسها حمادي الجبالي وعلي العريض قاموا بضربنا بالرش في أعيننا وفي أجسادنا.

سيدتي وزيرة العدل، نحن ننتظر من العدالة أن تنتصر لسليانة كجهة، أن تنتصر لسليانة في أهاليها.

سيدتي هناك العديد من الاتفاقيات والتسويات التي قام بها من قام بها في غياب الضحايا ومن يمثل الأهالي في غرفهم التي لا تلزمنا ولن تشفع لهم لن تشفع لمن تورط في إعطاء الأمر ولمن خطط ومكن انتقم ومن باع وهان وسوى مصالحه على حساب عيون وأجساد سليانة.

سليانة تستحق العدالة سيدتي ونحن أحياء ونرفض أن يسقط حقنا فانتصروا لنا من فضلكم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له تسع دقائق. المقعد عدد 111 فليتفضّل.

السيد رضا دلاعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها من إطارات الوزارة ونحيّي من خلالهم كل إطارات الوزارة في المحاكم وكل القضاة وكل العاملين في هذا المجال.

طبعا اليوم نناقش مشروع ميزانية الدولة ومهمة وزارة العدل ضمن ميزانية الدولة لسنة 2024، لكن يقابل ذلك مهمات كبرى لهذه الوزارة تضطلع بها في العديد من المجالات فهي تمثل فعليا قاطرة حقيقيّة لتحقيق الثورة التشريعية وهي في تواصل مع كل الوزارات في كل التشريعات وكذلك في القضاء على ظاهرة الفساد والإجرام وغيرها من الظواهر.

طبعا يجب أن يتاح لهذه الوزارة الإمكانيات اللازمة للنهوض بهذا الدور المهم والمفصلي في تاريخ تونس خاصة بعد 25 جويلية لكن إمكانيات المالية العمومية التي نتمنى أن تتحسن في المستقبل بما يتيح لهذه الوزارة ولجميع الوزارات لتحقيق ما يرنو إليه التونسيون وهي ضمن تقديمها لمهمتها قدمت استراتيجية في مخطط 25/23 أريد أن أسأل -والإشكال أنّ هذا المخطط لم يصادق عليه إلى الآن - هل متاح للوزارات أن تبدأ في التنفيذ قبل المصادقة على هذا المخطط الثلاثي 25/23 أم لا؟ وإن كان ذلك متاحا فما مدى التقدم في تنفيذ هذه الاستراتيجية المتمثلة خاصة في ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء ودفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وتحقيق الانتقال الرقمي ضمن منظومة العدالة، تكريس مبادئ الحوكمة وترشيدها وتحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها؟ ما مدى التقدم إن كان متاحا للوزارات بداية التنفيذ قبل المصادقة على هذا المخطط الوطني؟

تبقى المفارقة ليس بيد الوزارة أو أمام جميع الوزارات بين الاستراتيجيات المعلنة والإمكانيات المتاحة لأن هناك غايات وأهداف ترسمها الوزارات وننظر أساسا وأقارنها بواقع المحاكم الاكتظاظ صعوبة العمل كثرة الملفات وقلة عدد القضاة والأعوان كذلك إلى أي مدى تقدمت الوزارة في حل هذا الإشكال؟

إضافة إلى ما تعانيه السجون في مستوى البنية التحتية وفي مستوى الخدمات المقدمة إلى جانب ظاهرة الاكتظاظ نريد معرفة مدى التقدم في هذا الجانب.

كذلك تثقل مسألة الكراءات موارد الوزارة ونحن نريد أن تذهب الوزارة إلى بنايات خاصة بها ولا نبقى في مستوى الكراءات لأن هذا يستنزف مالية الوزارة والمالية العمومية بشكل عام ولو نقارن ربما مستوى الكراءات نجده مرتفع جدا ولهذا في خطة على مدى متوسط يمكن أن نتخلص من هذا الموضوع.

في مستوى ثاني، هناك مسألة مهمة ننادي بها منذ فترة في حركة الشعب هي مسألة توضيح ورفع اللثام على موضوع الاغتيالات التي طالت الشهداء شكري بلعيد والشهيد محمد البراهمي والشهيد محمد الزواري وشهداء الأمن الرئاسي والأمنيين والجيش الوطني. لا يمكن أن نحقق استقرارا سياسيا دون أن تتضح هذه الملفات وتسوّى وهذه مسألة مهمة ربما اتهمت الحكومات السابقة بالتّغطية على هذه الملفات وهو أمر حقيقي، والآن بعد 25 جويلية نعتقد أنّ الأوان قد حان لإماطة اللثام عن هذه الاغتيالات السياسية التي مسّت من الأمن الوطني ويجب أن يقع توضيحها وإنارة الرأي العام والوصول إلى الحقيقة وكل الحقيقة

مسألة ثانية تتعلق بمدى التقدم في المشروع المتعلق بتنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية، في جلسة أو في ندوة برلمانية وقفنا كنواب على دقة هذا التنقيح في المجلة التجارية ويجب أن تضمن فيه كل الحقوق لكل الأطراف لكن هذا لا يعني مزيدا من التأخير في طرح هذا التنقيح للمجلة التجارية أمام أنظار البرلمان.

ربما نقترح قبل تقديم البرلمان أن يكون هناك يوم دراسي في الأكاديمية البرلمانية بحضوركم حتى تشاركوا النواب في هذه المسألة قبل تمريره للجلسة العامة وإلى اللجنة.

نقطة ثانية تتعلق بالخطة الاتصالية بالوزارة، مسألة هروب الإرهابيين غابت الرواية الرسمية وفتح باب التأويل والإشاعات وغيرها وأصبح المواطنون يأخذون الأخبار من وسائل التواصل الاجتماعي بينما كان يفترض أن يكون هناك رواية رسمية واضحة.

حتى موضوع ما يسمى بقضية التآمر على أمن الدولة، نسمع فقط المحامين من حقهم الدفاع على منوبهم ونسمع الإعلام لكننا لم نستمع للنائب العام وهو يوضح للتونسيين حقيقة هذه الملفات. نحن في حركة الشعب ندعو إلى محاكمة عادلة وندعو الجهة الرسمية أن تخرج وتقدم لنا الرواية الحقيقية لهذا الملف.

من حق التونسيين أن يعرفوا ويفهموا مدى خطورة هذا الملف لكن في المقابل ومسار 25 جويلية بالذات يجب أن يحفظ الحقوق والحريات يجب أن يحفظ العدالة يجب أن يمكّن هؤلاء من محاكمة عادلة لا غبار عليها، هذه روح 25 جويلية.

لذلك السيدة الوزيرة آن الأوان أن تقدموا للتونسيين الرواية الحقيقية حول حقيقة هذا الملف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق. المقعد عدد 186 فليتفضل

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل والوفد المرافق لها،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النّظام الداخلي سأتوجه ببعض الملاحظات أسوقها للسيدة الوزيرة وتتعلق بـ:

أولا، على مستوى دائرتي مجاز الباب تستور قبلاط من ولاية باجة أطالب بقطب قضائي لتقريب مرفق العدالة إلى المواطنين وذلك بتركيز محكمة ابتدائية ومحكمة إدارية في الغرض.

ثانيا، فيما يتعلق بالفصل 411 من المجلة التجارية لابدّ من إعادة النظر فيه على مستوى مشروع القانون بعمق وذلك لما تسبّب فيه من مآسي للشعب التونسي أولا بالإسعاف بترك السبيل لمن تجاوز عمره ستون سنة وذلك على غرار القانون المتعلق بالعفو الخاص وكذلك القانون المتعلق بالسراح الشرطي. كما لابد من إضفاء صبغة الأثر الرجعي لمن تم حكمهم في هذا المجال.

ثالثا، رقمنة المرفق العدلي والتقاضي عن بعد وتعميمه ليشمل ولاية باجة أيضا.

كما أضم صوتي إلى الزملاء فيما يخص ملف الاغتيالات لشهداء الشعب وإنارة الرأي العام.

أشد على أياديكم وأشكركم على جهدكم وتفانيكم على رأس هذه الوزارة ولله التوفيق وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد محمد أمين الورغي عن صوت الجمهورية له ثلاث دقائق المقعد 135 فليتفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وإطارات وزارة العدل،

في البداية نحيي وزارة العدل على الشروع في المحاكمة عن بعد ونثمن هذا الإنجاز ونرجو تعميمه على باقي المحاكم.

في الحقيقة سأستغل حضور السيدة الوزيرة للتأكيد على ضرورة فتح باب المناظرات بالنسبة الى قطاع الحقوق. في الحقيقة العاطلين عن العمل في القطاع يرتفع عددهم سنويا بالتالي ضرورة فتح مناظرة عدول التّنفيذ هكذا ندمجهم في الحياة المهنية لكي لا يتوجهون لقطاعات أخرى غير الحقوق.

كذلك السيدة الوزيرة أريد إيصال صوت الدارسين في المعهد الأعلى للمحاماة حان الأوان لتحسين ظروف دراستهم، حقوق الدارسين في منحة لائقة 200 دينار لا تفي بالغرض في الظروف المعيشية الموجودة في بلادنا كذلك تغيير المقر أصبح ضرورة.

أيضا على مستوى القوانين هناك القانون عدد 4 لسنة 1998 المتعلق بشركات استخلاص الديون، في الحقيقة هذه الشركات لابد أن يتم تنقيحها بالقانون الخاص بها لأننا نلاحظ أن أتعاب الشركات بالملايين ويثقل كاهل المدين.

الفصل 411 تحدث عنه زملائي ولا إضافة لي في هذا الموضوع سوى ضرورة الإسراع والاستجابة لمطالب الشعب التونسي فالجميع يطالبون بضرورة تنقيح هذا الفصل.

على مستوى المحاكم ضرورة توفير مقرات محترمة وظروف ملائمة للعمل على مستوى نظافة المقرات وعلى مستوى استقبال المواطنين، ضرورة التكوين الدائم لكتبة المحاكم هناك سوء تفاهم حاصل بين المواطنين لذلك وجب الحذر في هذا الإطار.

أيضا توفير سبل النجاح للسادة القضاة الذين يتنقلون على مستوى الجهات الداخلية ويتركون أطفالهم وعائلاتهم يجب أن يوفروا لهم سكنا لائقا وكذلك ظروف عمل ممتازة وحماية لما لا.

أيضا على مستوى القضاء الإداري هو هيكل مهم في الدولة لكن إذا بقيت القضايا أكثر من سبع سنوات دون فصل في الحقيقة نشك في أن يكون المسار عاديا.

على مستوى السجون هناك دراسة قام بها عديد الخبراء تقول أنّ السجين في تونس اليوم كلفته أكثر من 80 دينار على كاهل الدولة....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق. المقعد عدد 36 فليتفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وبالمرافقين،

بعجالة نطالب بمحاكمات علنية لأخطر القضايا وخاصة الإرهابية لكي يكونوا على بينة من حيثيات التّقاضي وضمان حق المهضومين حقهم وحقّ حتى المتهم في محاكمة عادلة.

كذلك لابدّ من استثمار السجين لفائدة الإدارة العمومية ونبحث عن الموارد ونتحدث عنها والموارد موجودة. الإدارة العمومية بمؤسساتها تبحث عن النجار وعامل البناء وعامل الدهان وغيره يعني نقوم بورشات ونتعامل مباشرة مع الإدارة مثل جمعية المكفوفين حتى السيد مراقب المصاريف يقول أن مواد التنظيف نتمتع بها فقط من جمعية المكفوفين، الأمر سهل للغاية تدفع الادارة

العمومية في صفقات عديدة المليارات في حين أن لدينا مؤسسة سجنية.

كذلك سأتحدث عن النيابة العمومية، هل يرضيكم السيدة الوزيرة أن يتنقل أعضاء النيابة العمومية لمعاينة جرائم القتل على متن سياراتهم الخاصة أو على متن سيارة شرطة يعني أمة محمد يتمتعون بسيارات ونأتي لرمز الدولة والهيبة يستعملون هواتفهم الخاصة ويتنقل مع سيارة الشرطة أو سيارته الخاصة. ففي معاينته الجريمة بسيارته الخاصة شكل من أشكال الخطر لذا مطلبنا توفير النقل لهم.

كذلك في المهدية المحكمة الابتدائية مهترئة ونشكرك في إجابتي عن السؤال الكتابي حول إحداث محكمة الاستئناف والتبرير في عدم توفر الموارد ولكن السيدة الوزيرة هذا المطلب صدر في الرائد الرسمي منذ سنوات يعني كل وزير يقول لا نملك إمكانيات؟ هل يعقل هذا الأمر. لقد صدرت محكمة الاستئناف بالرائد الرسمي وهناك محاكم استئناف بمحاصصة سياسية وأمور حزبية يعملون فيها أربعة قضاة إلى جانب نقص قضاة بالمهدية. محكمة المنستير تواجه ضغطا كبيرا وفي المهدية نوفر العقارات والكراءات إن شاء الله.

كذلك أي دور للإدارات الجهوية للعدل خاصة بعد صدور الأمر الرئاسي عدد 44 لسنة 2022 المؤرخ في 18 جانفي المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 420 المتعلق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية الخاصة بها والإعفاء منها؟

آخر تدخل لدينا 59 مختلا عقليا في السجن بدون تهمة. نريد أن تجيبنا ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد محمد الهادي العلاّني عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق. المقعد عدد 201 فليتفضل.

السيد محمد الهادي العلاني

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب مجدّدا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

رغم أننا نثمّن مجهودات وزارة العدل لكن هناك بعض الملاحظات على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي.

أما على المستوى الوطني نلفت انتباهكم سيدتي الوزيرة إلى معاناة مرفق القضاء على مستوى عدد القضايا أو الملفات المسندة لكل قاض ممّا يفسر السير البطيء للبت في القضايا بحكم سمعنا عدة إحصائيات بأن عدد القضايا لدى القاضي تتجاوز 400 ملف شهريا ولا أعرف إن كان الرقم صحيحا أو خاطئا صححوا لنا ذلك. لذا نطالبكم بدعم هذا المرفق بالموارد البشرية اللازمة لضمان تحقيق العدالة وسرعة البتّ في القضايا.

أما على المستوى الجهوي فإننا نلفت انتباهكم أن ولاية سليانة قدمّت مطلبا منذ عدة سنوات لبعث إدارة جهوية لوزارة العدل تزامنا مع مطلب إحداث محكمة الاستئناف بسليانة فتم إحداثها وما زلنا ننتظر بعد الإدارة الجهوية لوزارة العدل بسليانة فالرجاء منكم تحقيق هذا المطلب في أسرع وقت.

أيضا تعاني محكمة سليانة من نقص كبير في الإطار الإداري لدرجة أنه لا يوجد لليوم حاجب واحد بالمحكمة الابتدائية بسليانة إضافة الى بنيتها التي ساءت حالتها كثيرا وانعدام التأثيث بها ونفس الحالة ببقية المحاكم بسليانة.

كما نلفت انتباه سيادتكم أنّ هناك في مدينة مكثر إشكال في محكمة الناحية وهو التالي إنّ محكمة الناحية في مكثر بالرغم من أنها معلم أثري ساءت حالتها كثيرا فتمّ إخلاؤها وقامت وزارة العدل بكراء مقرّ جديد في انتظار ترميمها.

الإشكال المطروح أنه تمّ ترميم هذه المحكمة واكتملت الأشغال نهائيا لكنها بقيت مغلقة وتدفع الوزارة معلوم الكراء أليس هذا سيدتي الوزيرة إهدار للمال العام؟ لماذا لا تعود المحكمة للمحكمة الأصلية مع العلم أن وزارة العدل على ملكها في مدينة مكثر بالتحديد مقر المحكمة الحالية وقطعتين من الأرض ومسجلة.

فإذا رأت الوزارة أن هذه المحكمة وأقصد محكمة الناحية الأصلية التي على ملك وزارة العدل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية لها ثلاث دقائق. المقعد عدد 160.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدتي الوزيرة، أشدّ على أياديك للمجهود الجبار الذي تقومين به لكن أعتبر هذا غير كاف لأن مسؤولية هذه الوزارة كبيرة جدا، سأتطرق إلى موضوعين والموضوع الأول هو دور الوزارة في مكافحة الفساد والحدّ من إهدار المال العام.

سيدتي الوزيرة، هناك ملف فساد مالي وإداري بمركز النقديات بالبريد التونسي تم تناوله من هيئة مكافحة الفساد ويقول هذا التقرير أن تقارير الحسابات لسنة 2016-2017-2018-2019 بهذا المركز هناك أكثر من عشرين مليارا تبّخرت من حسابات مركز النقديات.

وقد أحيل الملف إلى كتابة السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس وتعهّد بها القطب القضائي المالي، ولكن إلى حدّ الآن هذا الملف لم يتم النظر فيه فأرجوك التّسريع فيه لأن 20 مليار ونحن في العجز كان يمكن أن يكون لها دور اجتماعي في تونس.

بالنسبة إلى ملفّات الأمن القومي تقوم وزارتكم بمجهود كبير جدا في هذا الملف لكن سيدتي لم تعد تفصلنا سوى أشهر قليلة على انقضاء الآجال القانونية لمدة الحفاظ المخوّلة وختم الأبحاث من قبل قاضي التحقيق المتعهّد بملفات شبكات التسفير لبؤر التوتر فيما يتعلق بمجموع المتهمين المحالين في حالة إيقاف أو حالة سراح.

وفي هذا الإطار وجب الانتباه إلى أنّ جزءا هاما من الحقيقة في هذا الملف العابر للحدود تكمن فيما تتحوّز عليه السلطات السورية من معطيات ومعلومات دقيقة وهامة حول الأطراف المتورطة في تسفير الشباب وتسهيل ذلك.

واليوم أمام عودة العلاقات الديبلوماسية بين البلدين سوريا وتونس ومباشرة كل السفيرين لمهامهما لابدّ من التسريع ومسابقة الزمن إما بتكوين فريق قضائي وأمني والتّحول الى الأراضي السورية بغاية الاستماع إلى الإرهابيين المودعين بالسجون هناك فماذا تنتظرون لأن يتم إرسال هذا الوفد؟

النقطة الثالثة هي مسألة السجون والإصلاح وأريد أن أشير إلى أن هناك ملفا تم إرساله في ملف التسفير يتعلق بفساد موجود في السجون والإصلاح شأن تجاوزات مدير عام السجون والإصلاح سابقا وتورّطه في ملفات إرهاب داخل الوحدات السجنية. لكن تمّت ترقية هذا المسؤول سيدتي ونحن ننتظر أن يفتح هذا الملف ولا ننتظر أن يهرب السجناء ليفتح ملف السجون والإصلاح فشكرا سيدتي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أنور المرزوقي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق. المقعد رقم 7.

السيد أنور المرزوقي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مقدّمة صغيرة السيدة الوزيرة تفهمين من ملاحظتي وتساؤلي التكوين الجامعي الذي زاولته وهو مرتبط به فالعدل أساس العمران والظلم مؤذن بخراب العمران ولا يتأسس العمران إلا بالعدل وبغيابه ينتفي وتونس الجديدة بعد 25 جويلية لابدّ أن تنفذ العدل حتى يدوم العمران.

سيدتي الوزيرة، نريد أن يكون وطننا محصّنا شبيها بالجدار المسمر الذي لا أبواب فيه ولا نوافذ. الغاية من كلامي هو إحالة إلى ما حدث مؤخرا بفعل فاعل ولم أرغب أن يكون في تساؤل عادي كلاسيكي في ملاحظة وشبه تساؤل لإضعاف الدولة والنيل من هيبتها لكن تبين أن للدولة التونسية والحمد لله هيبة من خلال ما قام به الأمن الوطني من بطولات استطاعت أن تردّ المجرمين إلى جحورهم في وقت قياسي وهو دليل على أنّ الدولة بخير والقائمين عليها بخير والحمد لله.

سيدتي الوزيرة، إنّ تونس دولة القانون والإنصاف ودولة الحقّ والواجب وسأستغل هذا اللقاء لأوجه لك دعوة ولن أكرّر ما قاله زملائي النواب لكن بسرعة بطريقة برقية دعوة خاصة للتساؤل حول مدى التّقدم في تنفيذ منظومة التطور الرقمي للعدالة وهي منظومة موجهة للتبادل الرقمي لتقاسم العدالة بين كافة المتدخلين فيها من محامين وقضاة وغيرهم.

مسألة أخرى حقيقة جئت محمّلا برسالة وبطلب من كافة عدول الإشهاد وبحكم تكويني الجامعي لدي علاقة حميمة وعاطفية وعلاقة حبّ مع مهنة عدول الاشهاد وحتى علاقة عائلية فوالدي وأجدادي كانوا عدول إشهاد ولدي أبحاث جامعية حول هذه المهنة وهي مهنة قديمة جدا منذ الفترة الرومانية كانت منظمة حيث يسنّ العدول عقود الزواج وكانت هناك إطار قانوني خاص بمهنة عدول الاشهاد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد أنور المرزوق الوقت انتهى ولكن ربما في إطار الأكاديمية سننظم ندوة دراسية حول الهمن شبه القضائية وأهمها مهنة عدول الإشهاد.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق. المقعد رقم 64.

السيد حسام محجوب

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيدة وزيرة العدل والوفد المرافق لها،

في إطار مناقشة مشروع وزارة العدل لسنة 2024 الذي ناهز 939 مليون دينار نلاحظ أن أكثر من نصفها مخصص لمهمة السجون والإصلاح أي ما يفوق 500 مليون دينار حيث أنّ نفقات المؤسسات السجنية والإصلاحية تقدر بحوالي 46.6 مليون دينار وانطلاقا من هذا الرقم الكبير وجب علينا التوجه نحو تغيير العقوبة السالبة للحرية في عديد القضايا واستبدالها بعقوبات بديلة.

لن أتحدث عن اهتراء البنية التحتية لمحاكمنا لأننا عندما نلاحظ أن 6% فقط من ميزانية وزارة العدل موجّهة لنفقات الاستثمار وهذا ليس راجعا لعدم وجود الإرادة ولكن للصعوبات التي تمرّ بها المالية العمومية.

السيدة الوزيرة، في إطار تخفيف الضغط على المحاكم وجب إعادة النظر في إحالة المخالفات المرورية والمخالفات الاقتصادية بتنقيح النص التشريعي المتعلق بذلك لتحال مباشرة من الضابطة العدلية إلى مصالح القباضة المالية لأن في ذلك إثقال لعمل إطارات المحكمة إضافة للنجاعة العقابية والسرعة في فصلها وتوفّر على الدولة الأعباء المتعلقة بإعدادها إداريا وضمان استخلاصها في وقت وجيز بما يوفر للدولة مداخيل حينية.

السيدة الوزيرة، إنّ أعضاء النيابة العمومية يقومون بتأمين أعمال الاستمرار 24/24 ساعة على امتداد 7 أيام او أكثر متتالية دون حصولهم على أيّة منحة تحفيزية في مقابل ذلك علما وأن كل ما يتعلق بالتنقل والاتصالات الخاصة بتأمينهم للاستمرار يكون على نفقاتهم الخاصة كذلك الشأن لقضاة التحقيق في صورة المعاينات.

من جهة أخرى، أتساءل عن الإجراءات المتخذة وتصوّر وزارة العدل لمراجعة الزمن القضائي لتسريع البتّ في النزاعات القضائية جزائيا ومدنيا.

السيدة وزيرة العدل، إنّ الأعمال التي يقوم بها أعوان العدلية وسلك كتابة المحاكم من الصنف العدلي هي من الأعمال التي يتداخل فيها ما هو إداريّ وما هو تقني باعتبار ارتباطها الفعلي والمباشر إضافة للمواطنين والمتقاضين بعدة قطاعات أخرى كالقضاء والمحاماة وعدول الإشهاد وعدول التنفيذ والمالية الداخلية مما جعلها تكتسي طابعا خصوصيا مقارنة مع نظيراتها من الأعمال الإدارية في بقية القطاعات وهذا ما يجعلنا نطرح ضرورة إضافته إلى بقية القطاعات المدرجة بالفصل الثاني من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

في الأخير أتوجه بتحية تقدير لكافة القضاة الشرفاء في هذه الفترة التاريخية التي تعشها بلادنا والتي رفع الشعب التونسي شعارها الأول وهو مكافحة الفساد والقطع معه.

كما أحيي كافة أعوان المحاكم على مجهوداتهم الجبّارة إضافة إلى أعوان السجون والإصلاح.

أختم وأقول أنّ قوّة الدولة في قضائها العادل والشفاف والمستقل شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق. المقعد 141.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أغتنم الفرصة لشكر السيدة الوزيرة على حرصها لتعديل الفصل 11 من أحكام المجلة التجارية وخاصة التخلّي على العقوبات السالبة للحرية وآثارها الكارثية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة التونسية.

السيدة الوزيرة على حدّ علمي المشروع حاضر وسيعرض قريبا على مجلس الوزراء أتمنى تأكيد هذه المعلومة على الملأ ليتأكد الجميع.

ستكون في المداخلة أربع نقاط على السريع رأيت أن هناك نفقات إعلامية بقيمة 887 مليون ونفقات برامج أو منظومات إعلامية بقيمة مليار و300 هذا أمر مفرح لأننا نتمنى اليوم أن تذهب الدولة التونسية في إرساء منظومة تقاضي إلكتروني يؤمن التقاضي عن بعد وأيضا التسجيل على الدعوات وتبادل التقارير والمذكرات والمرفقات والاستدعاءات والإعلامات والأحكام تكون متبادلة عبر نظام إلكتروني ولكن بنفس الحجية للأوراق والوثائق الورقية.

السيدة الوزيرة، هناك ملفّات تستغرق عاما ونصف وعامين حتى يتمّ إصدارها من المحاكم وحين يصبح ذلك الكترونيا سيكون أنجع.

النقطة الثانية انطلقت خلايا الفصل السريع منذ 2016 لكن للأسف لم تكن سريعة هي بطيئة أو عادية. هناك أحداث شغليه لا تستحق البحث اليوم وتستغرق خمس وست سنوات إذن اليوم الفصل السريع يجب أن يكون سريعا وجديا فبطء هذه الإجراءات والدعوات الإجرائية تتعارض مع الفصل 124 من الدستور 2022 للجمهورية التونسية الذي يقول: "لكل شخص الحقّ في محكمة عادلة وفي آجال معقولة". الآجال ليست معقولة وهذا ما يعلي آجال التوقيف وهي مرتبطة بكلفة تدفعها الدولة التونسية.

النقطة الثالثة، العقوبات البديلة تمثل حلا لاكتظاظ السجون اليوم وفيها مراعاة للإنسانية وخدمة للمجتمع ومكسب للدولة التونسية.

يشهد إصدار العقوبات البديلة اليوم تعثرا كبيرا في التطبيق وحتى السوار الإلكتروني لم ينطلق العمل به. اليوم نتمنى أن ينطلق العمل بهذه العقوبات البديلة.

وأختم كلامي بالمشاريع المعطلة في منطقتي معتمدية قرمبالية، فالرجاء التدخل لإنهاء اشغال محكمة الناحية مع العلم أنه تمّ فسخ العقد مع المقاول الأول وإن شاء الله يتم التعاقد مع مقاول ثان وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد علي بوزوزية عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق. المقعد عدد 74.

السيد علي بوزوزية

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، حديث الساعة الآن هو تنقيح الفصل 411 وإحالته في أقرب وقت ممكن على المجلس ونتجاوز لأنه من المؤكد أن كل الزملاء تحدثوا في شأنه. بالنسبة إلى الفصل 411 فإنه حديث القاصي والداني في الشارع التونسي وكنا نتصور أن العملية ستكون أسرع من هذا في علاقة بتنقيح الفصل وعرضه على المجلس للمصادقة عليه.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، هناك 16 فردا تمّ ايقافهم على خلفية هروب خمسة مساجين من ضمنهم مدير السجن وهو جديد وقد اتصلت بي عائلة أحد الموقوفين على خلفية هروب المساجين ويسكن بمعتمدية دوار هيشر وأنا أعرفه شخصيا عون السجون هذا الذي تمّ إيقافه لا علاقة له بالإرهاب لا من قريب ولا من بعيد ولا علاقة له بما يحدث وهذا رأيي وهو جار لي وأعرف كل شيء.

وأن نسكت الرأي العام باعتماد الطريقة القديمة ونضعهم بالسجن إلى أن تهدأ الأجواء والأمور ثم يتمّ التصرف وملفهم مودع بالقطب القضائي وقد تحدث المحامون مع المحققين وقالوا بأن الملف فارغ إن لم يكونوا مذنبين وإن كانت ملفاتهم فارغة ولا أتحدث عن الجميع فإن كان من بينهم من لا علاقة له بالموضوع كان من المفروض إبقاءهم بحالة سراح لكن تتم الإيقافات العشوائية حتى نرضي الرأي العام ونسكت الناس بتعلة القيام بالعمل، هذا غير معقول.

سأطرح مسألة أخرى فالمؤسسة السجنية تدخلها حسب علمي المنظمات الحقوقية والأجنبية وأعتبر أن هناك منظمات أجنبية أغلبها استخبارات ويمكن أن تلعب في تونس مثلما ترغب إذن اهتموا بهذا الجانب أيضا.

وأتمنى أن تتعاملوا بإنسانية مع الناس الذين يمكن أن نكتشف بعد ستة أشهر أنّ لا دخل لهم ولا ذنب ويعودون لعملهم "طاح الكاف على ظلّو" ويقال لهم قد أوقفناكم ستة أشهر ثم أطلقنا سراحكم أو أنّكم قد قصّرتم.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، أريد أن أتحدّث عن المحامين في علاقة بتوسيع مجال تدخل المحامي ولنعطي لفتة لهذا القطاع إذ أن منهم من يعاني أوضاعا مزرية ولا أتحدث عن قلة قليلة من المحامين "الي ماكلين الدنيا ومتسحرين بالآخرة" أتحدث عن المحامين الشبان والصغار من هم بصدد بناء مستقبلهم بدأب وحزم وهذه مسألة تهمهم. أرجو السيدة الوزيرة، توسيع مجال تدخل المحامي في جميع المحاكم وخاصة محكمة الناحية ومراجعة الفصل 13 مكرر من المجلة الجزائية حتى يتمكن المحامي على الأقل من الحضور لدى النيابة العمومية حيث يحضر في بعض المحاكم والبعض الآخر يمنع فيها من الحضور وأعرف هرسلة المواطنين أمام مساعدي وكيل الجمهورية مع احتراماتي لهم فيكون خائفا حين لا يصاحبه محام فلا يمكنه الكلام مطلقا. إذن حضور المحامي لدى النيابة العمومية في مصلحة المواطن وتبقى المحاماة دوما وأبدا لسان الدفاع عن الشعب التونسي ككل.

مسألة أخرى، المرفق القضائي السيدة الوزيرة في محكمة باجة يستعمل دورة المياه القضاة والمواطنون والإداريون ونحن نطالب

القضاة يوميا بالتسريع في البتّ في القضايا التي تتعلق بالتآمر على أمن الدولة وغيرها ونتزايد عليهم والقاضي يعود لمنزله بأربعين وخمسين ملفا قضائيا ويلخص الحكم ويرقنه وأعرف كما يعرف كل المواطنين أن هناك قضاة يعودون الى منازلهم العاشرة والحادية عشر ليلا لذا أرجو الاهتمام بالمرفق القضائي وخاصة القضاة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل لها أربع دقائق. المقعد عدد 102.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيدة وزيرة العدل وكافة الإطارات المرافقة لها،

سيدتي الوزيرة، قراءة الأرقام في الميزانيات هامة جدا وفي قراءتي للأرقام في مهمة وزارة العدل لدي بعض المسائل التي سوف أطرحها.

المسألة الأولى التي جلبت انتباهي هي ارتفاع نفقات التأجير في ميزانية وزارة العدل أكثر من 80% مقارنة بضعف نفقات الاستثمار ونحن نعلم سيدتي الوزيرة أننا في حاجة للاستثمار في القضاء.

سيدتي الوزيرة، هل تكفي 6% من حجم الميزانية لبناء مقرّات جديدة للمحاكم لتقريب المرفق القضائي للمتقاضين؟ هل تكفي 6% لصيانة المقرات أقصد المحاكم؟ وهل تكفي لإدخال الرقمنة لتفادي الاكتظاظ داخل المحاكم وتسريع تسليم الوثائق والاحكام؟

هذا بالإضافة إلى ضعف الاعتمادات الموجهة إلى المؤسسات العمومية التي هي تحت إشراف وزارة العدل مثل هيئة مكافحة الإتجار بالبشر.

المسألة الثانية تخص بعض الإشكاليات المتعلقة بسير العمل داخل المحاكم أهم هذه الإشكاليات هي طول إجراءات التقاضي والبطء في تنفيذ منظومة التطور الرقمي للعدالة والتسريبات داخل المحاكم وصعوبة حماية المعلومات أو المعطيات الشخصية المتعلقة بالمتقاضين التي نراها في عديد الأحيان منشورة على صفحات التواصل الاجتماعي.

سيدتي الوزيرة، هناك نقطة استفهام لابدّ من إثارتها في قضية الاختراق من داخل إدارة السجون في عملية فرار خمسة مساجين من سجن المرناقية المتعلق بهم خمس قضايا إرهابية، نحن نعلم أن البحث مازال متواصلا لكن على الأقل هل يمكن الإدلاء ببعض المعلومات حول سير عملية البحث إن أمكن.

المسألة الأخيرة تتعلق بمشروع قانون تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية الذي يخص الصكوك بدون رصيد وضرورة التسريع بإحالته على أنظار مجلس نواب الشعب مع الأخذ بعين الاعتبار تحميل جزء من المسؤولية للبنوك.

بالإضافة الى مراجعة كل من الفصل 96 و97 و98 من المجلة الجزائية حتى تقوم الإدارة بدورها على أكمل وجه.

في الختام سيدتي الوزيرة، أريد أن أثمّن المجهودات التي تقوم بها الوزارة بعد 25 جويلية في محاربة الفساد وفتح ملفات ظلت لسنوات عديدة مسكوتا عنها ونطالب بمحاسبة كل من أجرم في حق الشعب التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق. المقعد 29.

السيد أيمن نقرة

شكرا سيدي الرئيس،

يمكن أن تكون أهم نقطة أو أهم هاجس لدينا اليوم وحتى لدى عامة الشعب هو النهوض بالقطاع الاقتصادي وبأرقام تنمية تكون محترمة يمكن أن تتقدم ببلادنا نحو الأمام.

السيدة الوزيرة، في هذا الإطار كيف يمكن أن نفعل هذه الأمور في حين أنّ الإدارة مكبلة والمسؤولون مكبلون عن أخذ القرارات أو حين نرى معاناة المواطنين في مؤسساتنا الصغرى والمتوسطة وفي ظروف مادية مزرية ومتوقفون عن العمل وهناك من يهرب وهناك من تم إيقافه وهنا أتحدث خاصة عن الفصل 96 والفصل 411 حيث أصبح سرعة تنقيحهما في إطار طبعا حماية حقّ الدولة التونسية وحقهم أيضا يمكن أن يكون دافعا نحو تنمية مستدامة وتنمية أحسن للدولة التونسية.

قلت وأكررها لك سيدتي، إضافة إلى حماية منشآتنا سواء البلديات أو المجالس الجهوية يتطلب أيضا تنقيح الفصل 315 من المجلة الجزائية الذي يخلق حقيقة في إطار تنفيذه إشكاليات كبيرة في نهاية المطاف ما الغاية من الحكم 15 يوما أو 20 مليما عن اليوم حتى المعني بالأمر لا يخاف ويواجه الدولة ويطالب بحقوقه.

السيدة الوزيرة، نحن نريد دولة المؤسسات وفي هذا الإطار أسألك عن دور وزارتكم في استكمال المؤسسات من خلال تشريعات خاصة فيما يخص المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء إضافة إلى المجلة الجزائية.

السيدة الوزيرة، عن الجرائم الإلكترونية والتي نعاني منها كثيرا الأمر لا يتوقف عند المرسوم عدد 54 أو أن هناك من كتب فالأمر أعمق من هذا حيث نتساءل هنا عن مدى مطابقة التشريعات الحالية خاصة للواقع التونسي لحماية دولتنا أيضا من بعض الاختراقات الموجودة.

في مشروع الميزانية برنامج الوزارة واستراتيجيتها المساهمة في دفع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال الرقمي نكرّرها مرة أخرى هنا نتحدث عن المحاكم العقارية وعن البطء الكبير خاصة في جرد أراضينا التي لا ينتفع منها لا الصناعي ولا الفلاحي ولا أحد وهي عائق أمام التنمية وهناك مسائل كبيرة حتى في الإطار الخاص أو العام أيضا هناك بطء كبير في هذا الأمر.

السجون والإصلاح السيدة الوزيرة، وهنا بالطبع لا يمكن أن أتجاوز دون أن أطرح ما حدث على مستوى سجن المرناقية وكما قلنا هو تهريب للأنفار الخمسة وكل الشكر للدولة التونسية التي قامت بدورها وقبضت عليهم مجددا ولكن نريد أن نعرف ما الذي حدث في مؤسسة نعرف أن مستوى الحماية فيها كبير وكبير جدا.

نعود للعمل داخل المحاكم وتوفير مجال أوسع للقضاة ومن يعمل طيلة اليوم لا يمكن أن يصدر في نهاية المطاف أحكاما وكفانا من بطاقة الإيداع فالاكتظاظ كبير ويمكن تعويضه بالعمل التطوعي والله ولي التوفيق مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الزملاء والزميلات الآتي أسماؤهم يستعدون للتدخل زينه جيب الله، حسن جربوعي، صابر الجلاصي، ياسين مامي، حاتم لباوي، معز برك الله، نور الهدى سبائطي، رشدي الرويسي، مسعود قريرة، آمال المؤدب.

الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة زينه جيب الله غير منتمية لها ثلاث دقائق. المقعد عدد 79.

السيدة زينه جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الوفد المرافق لك،

سيدتي الوزيرة، مداخلتي معك ستكون حول وضعية أعوان وإطارات وزارة العدل هذا السلك الذي يفتقر إلى القانون الأساسي في وزارة ذات سيادة ولا يحتسب عليك هذا الأمر بل على سابقيك وعليه فإننا نقترح:

قانونا أساسيا يضم جميع الأسلاك المتداخلة في وزارة العدل من كتابة وأرشيف وإعلامية وإحصاء.

سحب الفصل عدد 2 من قانون الوظيفة العمومية عدد 112 لسنة 1983 على سلك أعوان المحاكم باعتبار خصوصية هذا السلك.

التكوين المستمر بالنسبة إلى سلك الأرشيف تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 6 ماي 2019 تطبيقا لمعيار تكافؤ الفرص بين جميع الأسلاك بوزارة العدل.

إدماج ثلثي منحة الإنتاج بالمرتب بالنسبة إلى سلك الأرشيف والإحصاء والإعلامية على غرار سلك الكتابة والترفيع فيها.

تمكين سلك الأرشيف والإعلامية من منحة الاستمرار التي أقرها الأمر عدد 615 لسنة 2016 بمفعول رجعي.

منحة التحفيز والمبادرة والتنفيذ في إطار التشجيع على الترفيع في نسبة تنفيذ الأحكام بالخطة بالمحاكم وتعميمها على جميع الاعوان.

إسناد الخطط الوظيفية العالقة منذ سنة 2021.

صرف منح الاستمرار خارج أوقات العمل الرسمية منذ سنة 2020.

سدّ الشغورات بالمحاكم في الخطط الوظيفية ومراجعة السابقة طبقا للأمر عدد 1245 لسنة 2006 المنقح بالأمر عدد 44 لسنة 2022.

سيدتي الوزيرة، اسمحي لي أن أقول لك إذا لم يتم تحسين ظروف العمل المادية والاجتماعية والمهنية لأعوان وزارة العدل سيقع اختراق هذا السلك على غرار سلك السجون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الاحرار وله ثلاث دقائق. المقعد 38.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها، وتحية من خلالك إلى كل امرأة تونسية،

السيدة الوزيرة، ساهم عدم تمرير مشروع القانون الأساسي لمهنة عدول الإشهاد منذ عدة سنوات في تعطيل مناظرتي انتداب عدول الإشهاد وعدول التنفيذ وعدم إجرائها من سنة 2016 وبالتالي حرمان خريجي كلية الحقوق من حقّهم في إجراء المناظرتين المذكورتين، والسؤال الذي يطرح نفسه هل أن مشروع قانون مهنة عدول الإشهاد القابع حاليا في رفوف وزارة العدل يضمن ويوفر مجال عمل مستمر سواء للمباشرين منهم حاليا أو اللذين سيلتحقون في المستقبل بهذا القطاع؟

فمن حقّ كل عدل إشهاد أن يتضمن مشروع قانون المهنة الجديد توسيع مجال عملهم من خلال منحهم اختصاصات جديدة في مجال توثيق العقود والاتفاقيات إلى غير ذلك وأن يكون هذا القانون وفقا لمعايير دولية ويضمن لعدول الإشهاد الحدّ الأدنى من العيش الكريم والحماية القانونية وتطوير آليات العمل.

سؤالي الثاني السيدة الوزيرة، هي الوضعية العقارية في أغلب المناطق الداخلية ونأخذ على سبيل المثال معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس نطلب من سيادتكم النظر في هذا الملف لأن عدم تسوية الأراضي أصبح يلعب حجرة عثرة أمام التنمية في الجهة ونحن نتحدث في البلاد على الاستثمار والتعويل على الذوات ويرغب المواطنون في العمل وأعطيتك على سبيل المثال منطقة ولكن تقريبا يعاني المواطنون في أغلب المناطق الداخلية في البلاد التونسية رغم أن لديهم الرغبة في الاستثمار وفي الحصول على قرض من البنك وفي العمل الفلاحي ولكن ليس له مسح إجباري والأرض موجودة موثقة ولكن نطالبك السيدة الوزيرة بالنظر في هذا الموضوع فقد أصبح إشكالا في الأرياف وفي المناطق الداخلية أعني المسح الإجباري للأراضي الفلاحية وتمكين الأشخاص من عقودهم للاستثمار في هذا المجال وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق. المقعد عدد 103.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالمرفق العدلي،

تحية لكل الحاضرين من الزملاء،

السيدة الوزيرة، نطمح إلى قضاء نزيه قضاء عادل في خدمة المواطن قضاء متطوّر من أجل الدولة العادلة.

بالنسبة إلى الميزانية فوجئت اليوم في الحقيقة بأنّ الميزانية لا ترتقي إلى مستوى وزارة مثل وزارة العدل لأننا اليوم نتحدث عن ميزانية تمثل 1.6% من النفقات العامة للدولة حقيقة لا تفي بالغرض لماذا؟ نتفهم اليوم من خلال هذا الحجم من الميزانية وضعية المحاكم ووضعية المرفق العدلي والقضائي الذي تحدث عنه كل هؤلاء الزملاء.

لدي سؤالان أو ثلاثة أسئلة تخص مواضيع معينة.

السؤال الأول، أين وصلت اللجان أو الأبحاث الخاصة حول قضية هروب مجموعة من الإرهابيين من سجن المرناقية وأنا شخصيا نائب عن دائرة المرناقية-برج العامري وأعرف الخاصيات الفنية والسلامتية الموجودة في سجن المرناقية لذلك نحن اليوم كلنا شوق في انتظار نتيجة البحث والتقرير.

ثانيا، العقوبات البديلة السيدة الوزيرة اليوم سبقتنا عديد الدول وتوفر موارد للدولة ودعما للفرد والمجموعة والدولة خاصة بعد قانون 22 لسنة 2020 لم نر هذه العقوبات البديلة للآن

وخاصة أننا نتحدث اليوم عن السوار الإلكتروني أو المراقبة الإلكترونية المعمول بها في عدة دول ونود اليوم التفكير في تطوير المنظومة القضائية والمنظومة العدلية في بلادنا.

مناظرة العدول المنفّذين من 2016 في الانتظار لا أعرف إلى متى سيبقى العزوف على هذه المناظرة منذ تقريبا سبع أو ثماني سنوات؟

القانون الأساسي لسنة 2018 الذي سحب الرقابة العمومية ومنحها للهياكل الخاصة مثل هيئة العدول المنفذين وهناك تشكيات وصلتنا السيدة الوزيرة بصفتنا نواب شعب في تسويف بعض الملفات حيث لم يجد بعض المواطنين حقوقهم باعتبار أن ملفاتهم اليوم بقيت في غموض هل ترون كوزارة أن هذا القانون الأساسي 2018 ذو جدوى أم لا؟ هل هناك متابعة لتطبيقه؟ وأيضا لو وجدت صياغة أو تنقيح أو مقترح جديد من سيادتكم فلا بأس نريد أن نعرف رأيكم فيه.

ختاما السيدة الوزيرة نطمح إلى قضاء عادل نزيه ووطني من أجل بناء دولة قوية متماسكة حامية لمواطنها وتضمن لهم محاكمات عادلة في إطار قانون لا يظلم ولا يظلم فيه أحد وعاشت تونس حرّة منيعة أبد الدّهر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أريد تصحيحا بسيطا السيدة الوزيرة حول مناظرة عدول الإشهاد منذ سنة 2016 التي أثارها النائب المحترم السيد صابر الجلاصي.

شكرا مرة أخرى والكلمة للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق المقعد عدد 34 فليتفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا السيدة وزيرة العدل وكافة إطارات الوزارة.

السيدة الوزيرة، نشد على أيديكم في مسار إصلاح وزارة العدل وكذلك نحيي التجربة الفريدة من نوعها في الحقيقة والناجحة التي تتمثل في المحاكمة عن بعد والتي بدأت في محكمة سوسة 1 ونطالب أن تعمم على بقية المحاكم.

السيدة وزيرة العدل، تابع الرأي العام التونسي الداخلي وحتى العالمي ما حدث في الحقيقة بسجن المرناقية فهو يؤكد أن دولتنا مستهدفة فللقطع مع الشائعات والتأويلات في هذا الموضوع والإرباك الذي أرادوه أن يحصل في البلاد كنا نرى من الأصلح ومن حق الشعب التونسي أن يعرف الحقيقة وما الذي حصل ويعرف ملابسات الحادثة خاصة وأنها ظلت في ذهن التونسيون أنها عملية نوعا ما من الاستخفاف بعقولهم خاصة تلك المسرحية التي حاولوا تركيبها من استعمال "الشريطة" والهروب من شباك السجن فهي محاولة لاستبلاه الشعب التونسي، نريد السيدة الوزيرة توضيح هذه الملابسات التي طبعا ليس لها علاقة بسرية الأبحاث لكن على الأقل بعض المعطيات حتى يطمئن الشعب وخاصة نحن نحيي القبض عليهم في وقت قياسي لكن تبقى العملية في الحقيقة مستراية وعليها العديد من نقاط الاستفهام.

السيدة وزيرة العدل، أريد أن أتدخل في موضوع مهم ما نراه في البطاقة عدد 3 بطاقة الخلو من السوابق العدلية لماذا لا يقع تسليم هذه البطاقة من وزارة العدل خاصة وأنه اليوم محاكم وزارة العدل منتشرة في كافة ربوع البلاد وفي المقابل نجد مصالح التونسيون معطلة يضطرون للذهاب في كل مرة للمراكز وينتظرون شهرا واثنين وثلاثة بالرغم أن هذا الموضوع يخص بالأساس وزارة العدل فلما لا يتم التفكير في مراجعة هذه العملية وتكون طبعا منكم وبالتنسيق مع وزارة الداخلية لإضفاء أكثر من النجاعة ولا يقع تعطيل مصالح المواطنين بخصوص البطاقة عدد 3 وهذا من شأنه أن يقرب القضاء من المتقاضين.

السيدة وزيره العدل، الخطوة الأولى للاستثمار في ولاية نابل وفي معتمدية الحمامات وفي كافة أرجاء الجمهورية هي تسوية الوضعيات العقارية اليوم بالنسبة للنزاعات العقارية. السيدة الوزيرة، لا يخفى عليكم القيمة المادية الكبيرة للعقار في تونس ورغم استبشارنا بإحداث محاكم عقارية جهوية إلا أن وتيرة النظر وإصدار أحكام الترسيم لا تزال دون المستوى الأمر الذي يكبل هذه العقارات ويمنع استثمارها أو رهنها أو التصرف فيها وإدخالها في الدورة الاقتصادية لذا الرجاء من سيادتكم الحرص في سرعة فض هذا النوع من القضايا ومد المحاكم العقارية بالأدوات والامكانيات اللازمة.

السيدة الوزيرة، أنا بصفتي نائب عن الحمامات فمحكمة قرنبالية في حالة يرثى لها لا تستوعب طاقة ونسق ووتيرة العمل الذي بها فلذا نرى من الضروري توسيعها أو إحداث محكمة أخرى.

السيد الوزيرة، نابل تفتقر لمركز إيواء النساء المعنفات وحسب قانون العنف ضد المرأة نحن نطالب بهذا المركز في الولاية نظرا للحاجة لاستقبال النساء المعنفات وأبنائهم.

في الختام السيدة الوزيرة نحث الوزارة إلى التسريع في بعث مشروع تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية للمجلس ففي كل يوم يتم غلق شركة، كل يوم نجد مواطن تونسي في السجن بسبب الصكوك دون رصيد الرجاء التسريع في هذا القانون، وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق، المقعد رقم 180 فليتفضل.

السيد حاتم اللباوي

مرحبا بوزارة العدل،

العدالة هي واجهة الدولة والعدالة للأسف شبه منعدمة بالقصرين حينما تعامل الولاية بهذه الطريقة فجل المحاكم لكي لا أقول كلها على وجه الكراء ما عدى المحكمة الابتدائية الوحيدة وهي آيلة للسقوط وبالية منذ 1963.

سيدتي الوزيرة، أردنا منكم زيارة لعلكم تعاينون النقص الفادح الذي تعانيه القصرين ففي محلات الكراء أقصد المحاكم القاضي والمحامي والمتهم والأمني والمواطن في نفس الرواق في رواق واحد متى ستسرع وزارة العدل في بناء المركب القضائي خاصة وأن الأرض متوفرة.

سيدتي الوزيرة، القصرين تعاني نقصا فادحا في عدد مساعدي وكلاء الجمهورية بعد أن كانوا خمسة أصبحوا اثنان ولم يتم التعويض.

القصرين 500,000 ساكن بمساعدي وكيل الجمهورية بثلاثة مكاتب تحقيق بينما في بعض الولايات الأخرى ولا داعي لذكر أسمائها لكي لا أغطس في الجهويات 200,000 ساكن خمسة مكاتب تحقيق 200,000 ساكن سبعة مكاتب تحقيق وكل هذا من يدفع ضريبته يدفعه القاضي والمواطن المسكين الذي عوض أن يتم إيقافه لأسبوع يتم إيقافه شهرين وثلاثة أشهر.

القصرين تعاني نقصا كبيرا في رؤساء الدوائر الاستئنافية، رحم الله رئيس الدائرة الجنائية الذي توفي ولكن للأسف لم يتم تعويضه.

سيدتي الوزيرة، سجن القصرين في قلب المدينة أطفالنا وأولادنا عندما يخرجون إلى المدينة يجدون سجنا ولا يجدوا مدرسة أو جامعة أو حديقة أو حتى مسجد ولنا عدة سنوات ونحن ننتظر فكرة وحلما وهي نقل السجن المدني خارج المدينة وسمعنا أن هناك أراضي مخصصة له.

آخر نقطة وأنهي، ملف الحديقة العمومية بالقصرين وهي حديقة تتوسط قلب المدينة لم نستطع إضافة أي شيء فيها لا عبر إصلاحها ولا عبر إنجاز مشروع لأن ملفها في القطب القضائي منذ 2017 وهذا الملف معطل.

السيدة الوزيرة، أعوّل عليكم وكلي أمل وهذا الحديث من قلبي أن تدرسي هذا الملف لعلنا نسرع في تجميل هذه الحديقة التي ستكون واجهة المدينة، أدعوك السيدة الوزيرة إلى زيارة القصرين حتى تعايني النقص الفادح لعلكم تستجيبون لطلبات هذه المدينة المنسية منذ الاستعمار، ولكم جزيل الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم معز برك الله عن كتلة الأحرار له أربع دقائق، المقعد رقم 197.

السيد معز برك الله

شكرا، في البداية نجدد مساندتنا المطلقة للنضال من أجل العدالة والكرامة وعلى رأسها نضال الشعب الفلسطيني من أجل حقه العادل في أرضه المسلوبة.

نرحب بالسيدة وزيره العدل والوفد المرافق لها ونقول لكم كان الله تعالى الذي حرّم الظلم على نفسه في عونكم على تجاوز تداعيات مهامكم فإذا تحققت العدالة فقد نجوتم وإن تحقق الظلم سينالكم للأسف نصيب عند الحساب لذا مهمتكم صعبة وتحمّلكم مسؤولية من الحجم الثقيل بعد مسؤولية سيادة رئيس الجمهورية وهي مسؤولية استقلالية السلطة الثالثة القضائية التي تصلح السلطة التشريعية وتحاسب السلطة التنفيذية ولا يمكن الحديث عن قيام أو نمو دولة أو ديمقراطية واستقلال دولة إذا لم تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية التامة والشفافية المهرة والنزاهة التامة وهنا سؤالنا الأول ما هي توجهاتكم الاستراتيجية في ضمان هذا وأحبذ إجابة كتابية.

السؤال الثاني موصول بالأول وهو بمتابعتنا لاستراتيجية المهمة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 في مهمة رئاسة الدولة ومهمة العدل لم يرد الحديث عن الموضوع المفصلي للعدالة وهو المحكمة الدستورية الضامنة لمراقبة دستورية تعديل الدستور المعاهدات مشاريع القوانين قوانين النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ونزاعات الاختصاصات وسؤالنا رؤية الدولة ووزارة العدل لهذا الموضوع المسكوت عنه؟

السؤال الثالث، حول الرؤية الاستراتيجية للسجون التونسية وتطويرها طبقا لمؤشرات العدالة ومعايير الجودة الدولية، الأصل في إقامة العدل أننا نعاقب الخطأ وليس ذات المرتكب يعني الدولة والقانون هما ضد ما اقترفه الإنسان وليس الإنسان في ذاته فالدولة تقوّمه بالعقاب وترجعه إلى الطريق المستقيم بالتكوين والتأطير والتأهيل الأكاديمي ولكن للأسف يعاقب السجين مرتين بحرمانه من حريته وعقابات بالجملة يوميا لإنسانيته ونلفت الانتباه أننا كلنا معرضون لذلك فحكام الأمس سجناء اليوم وأغنياء الأمس فقراء اليوم وأصحاء الأمس مرضى اليوم وتلك الأيام نتداولها بين الناس فموضوع العدالة لا يهم الآخر بل هو قيمة كونية.

وهنا السيدة الوزيرة هناك محورين أساسيين هل يمكن لك إنارتنا بها. أولا، مدى تطور الإطار التشريعي لمؤسسة السجون والإصلاح في مهامها تنظيمها قوانينها والرقابة القضائية على معاملة الأشخاص المجردين من حريتهم؟

ثانيا، نلاحظ تفاوت بين قانون وأوضاع مراكز السجون والإصلاح مع القواعد النموذجية الدنيا الدولية المتعلقة بالإدارة العامة للمؤسسات السجنية في 20 قاعدة السجل، الفصل بين الفئات، أماكن الاحتجاز، النظافة الشخصية، الطعام والشراب، التمارين الرياضية، الخدمات الطبية، الانضباط والعقاب ولما لا المكافئة للنزيل المثالي، أدوات تقييد الحرية، تزويد السجناء بالمعلومات وحقهم في الشكوى، الاتصال بالعالم الخارجي وحق تلقي الزيارات، حرية الدين والفكر والمعتقد وهنا نضعها بالبند العريض حفظ متاع السجناء وإيصال الأمانات المرسلة إليهم، الإخبار بحالات الوفاة أو المرض أو تغييرات الوضعية الاجتماعية أو الدراسية، انتقال السجناء، التفتيش، العمل وهنا حق الشغل مقابل أجر من الحقوق الإنسانية الدولية الاستراتيجية المحفوظة حاليا للسجين مع تحديد شروط وظروف العمل، التكوين، التعليم والترفيه وتأويله وتأهيله لما بعد السجن مع مدى قدرة إدارة السجون على تصنيف السجناء...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة نورالهدى سبائطي عن كتلة الأمانة والعمل لها أربع دقائق، المقعد رقم 10 فلتتفضل.

السيدة نور الهدى سبائطي

شكرا سيدي الرئيس،

أهلا وسهلا بك السيدة الوزيرة وكل الوفد المرافق لك تحت قبة البرلمان للنظر في مهمة وزارة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

بداية نحن نثمن كل المجهودات المبذولة من طرف الوزارة وسهرها على حسن تطبيق القانون لحماية الجميع وضمان حقوق الأفراد وحرياتهم في إطار احترام مبدأ الشرعية والمساواة والحياد ما من شأنه أن يسهم في تطور وتقدم كل البلاد التونسية وعلى جميع الأصعدة.

السيدة الوزيرة، في إطار ممارسة أحد الأدوار الموكولة لنا كنواب شعب والمتمثلة في الإصغاء للمواطن وإيصال صوته وتسليط الضوء على مشاغله وإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دونه والعيش الكريم وتفعيلها وبعد أن توصلت بحوالي 50 ملفا من طرف مجموعة من المواطنين مرجع نظر دائرتي الانتخابية معتمدية غنوش المطوية وذرف ومنزل الحبيب من ولاية قابس موضوعها حصولهم على أحكام قضائية لم يقع تعقيبها ولم يتم تنفيذها بعد أن رفعوا قضايا قصد الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بمستحقاتهم المالية بعد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهم وبعائلاتهم إثر إقدام شركة الإسمنت المصنع بالجنوب ومقرها العوينات معتمدية المطوية من ولاية قابس على

إغلاق أبوابها وإعلان إفلاسها وتعيين مصفي منذ شهر ماي سنة 2018 والتخلي عن العمال الذين من بينهم من وقع انتدابه منذ سنة 1984 مع العلم أن الشركة المدّعى عليها قامت بدفع نسبة مالية للبعض من القائمين بالدعوة ثم امتنعت عن خلاص بقية المبالغ المتخلدة بذمتها وتسوية وضعيتهم.

السيدة الوزيرة، استنادا إلى كل ما سبق ذكره وبناء على الملف الذي سنمدكم به إثر انتهاء أشغال هذه الجلسة والذي يحتوي كل المعلومات التي تخص رافعي الدعوة إضافة إلى كل الأحكام الصادرة عن المحكمة، أطلب منكم إيلاء الموضوع الأهمية القصوى لما له من تأثيرات أدت إلى تردي وتدهور الوضع الاجتماعي لأغلب العارضين ووصلت بالبعض منهم إلى العجز عن تأمين الحاجيات الأساسية لعائلاتهم زيادة عن أن أحد المدعين وافته المنية منذ فترة قبل أن ينفذ الحكم ويتمتع بجميع مستحقاته المالية كما هو منصوص عليه في الحكم الصادر عن المحكمة والبعض الآخر ممن هم على قيد الحياة محل متابعة قضائية بسبب العجز عن الإيفاء بالتزاماتهم إزاء البنوك التي منحتهم قروضا بضمان رواتبهم قبل أن تغلق الشركة القائمة ضدها دعوى إفلاسها وتغلق أبوابها.

السيدة الوزيرة، في إطار تكريس السياسة العامة للدولة والتي تقوم على مبدأ سيادة الدولة وعلوية القانون وعملا بالفصل 22 من دستور 25 جويلية والذي ينص على أن تهيئ الدولة أسباب العيش الكريم لكل مواطن تونسي وتضمن له كل حقوقه وبعد الاطلاع على الملف المقدم والتدقيق في كل ما ورد عليكم من وثائق نطلب منكم اتخاذ الإجراءات اللازمة والتسريع في تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة وإعطاء كل ذي حق حقه في إطار الاحترام التام للقانون.

السيدة الوزيرة شكرا على حسن الإصغاء وشكرا على رحابه الصدر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رشدي الرويسي غير منتمي له دقيقتان، المقعد رقم 76 فليتفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل والطاقم المرافق لها،

بالطبع دقيقتان ليس وقتا كافيا لذلك سأحاول أن أختصر في أربع نقاط برقية وسأعكس المنهجية لن أتحدث عما هو وطني بل سأتحدث في البداية عن ما هو محلي فحتى إن انتهى الوقت أكون على الأقل بلّغت الصوت.

سيدتي الوزيرة، نحن بحاجة إلى محاكم ناحية لتقريب الخدمة من المواطن بما أن المنطقة لا يوجد بها طرقات على الأقل فبما أننا لم نقم بالبنية التحتية لتوصيل الخدمات نقرب له الخدمات لذا نطالب بمحكمة ناحية في معتمدية العروسة ومحكمة ناحية بسيدي بورويس هذه المناطق الأكثر عزلة في تونس.

النقطة الثانية هي نقطة أحييكم عليها ولكن أطلب مواصلتها وهي تطهير القضاء فنحن سكان المناطق البعيدة نعرف كيف كان يتم التلاعب بالملفات ومقاهي تخصص لسماسرة ضرب أكثرهم في الحلقة الأولى من تطهير القضاء وأطالبك بمواصلة هذا الملف لأنه يمس أغلب شرائح الشعب التونسي وخاصة الشرائح المفقرة التي لا تستطيع الوصول لهؤلاء السماسرة.

النقطة الثالثة، هي فتح باب المناظرات بما أن المناظرات في وزارة العدل في المهن الحرة لا تثقل كاهل الدولة ولا تدخل في كتلة الأجور لذلك التسريع بفتح المناظرات في هذه المهن الحرة من عدول الإشهاد إلى آخره نظرا لأن سنوات البطالة طالت لخريجي معاهد الحقوق فهل التعطيل نتيجة قانون في الرفوف أو نتيجة ضغط مجموعات مهنية معينة ليظل الوضع على ما هو عليه؟

النقطة الرابعة، إسقاط الجنسية لكل من رفع السلاح في وجه الدولة التونسية وانضوى تحت تنظيم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة آمال المؤدب عن كتلة صوت الجمهورية لها أربع دقائق، المقعد عدد5 فلتتفضل.

السيدة آمال المؤدب

شكرا سيدي الرئيس،

زميلاتي زملائي الأفاضل،

السيدة وزيرة العدل والوفد المرافق لها،

في البداية أريد أن أحيي وزارة العدل على المجهودات التي تقوم بها لإرساء العدالة الاجتماعية والقضائية وكما نعلم العدل أساس العمران ومن بين الإجراءات الجديدة في قانون المالية لسنة 2024 تمّ إحداث حساب دعم تطوير المنظومة القضائية والعدلية وفي هذا السياق أريد أن أسأل أين وصلت الإصلاحات في المنظومة السجنية ونحن نعلم جميعا وضعية سجوننا وكم يتكلف السجين على الدولة والاكتظاظ داخل السجون حيث نجد ثلاثة سجناء ينامون على سرير واحد ونعرف أن العديد من شبابنا موقوفون على سيجارة زطلة أو جنحة صغيرة كان من الممكن إيجاد حلول بديلة لهم ونعاقبهم بطريقة أخرى تنفعهم كشباب لكي لا يخرجوا من السجن أصحاب سوابق ناقمين ويصعب حينها إدماجهم من جديد في المجتمع.

أريد أن أسأل أيضا عن وضعية الكتبة بالمحاكم وسأتخذ على سبيل المثال المحكمة الابتدائية بتونس ومحكمة الاستئناف حيث التحق الكتبة بالمعهد الأعلى للقضاء للتكوين من دون أن يقع تعويضهم مما تسبب في تردي الخدمات الإدارية وتعطيل عمل عديد مكاتب التحقيق والدوائر فهل فكرت الوزارة في حل هذا الإشكال؟

الآن سنعود للفصل 12 من قانون المالية التي يتحدث عن إحداث حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية وجزء من هذا التمويل سيكون عبر اقتطاع 30% من المعاليم المدفوعة مقابل الخدمات المسداة من قبل المركز الوطني لسجل المؤسسات وطرق استخلاصها أتكلم عن "RNE" وحسب علمي فإن هذا السجل هو مؤسسة عمومية مستحدثة تعمل تحت إشراف رئاسة الحكومة ودخلت حيز العمل سنة 2019 لتحسين جودة العدل التجاري زيادة على استقصاء ملفات التهرب الجبائي ولها أيضا دور رقابي عبر مراقبة العقود والوثائق القانونية ومتابعة المؤسسات للامتثال القانوني والضريبي ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يعني عندما نأتي لمؤسسة عمرها أربع سنوات وهي في مرحلة التأسيس وتشهد نقصا في مداخيلها بسبب اتجاه معاملاتها لرقمنة الخدمات التي ستصبح إلكترونية وعن بعد مما سيؤدي إلى نقص معاليمها بنسبة 50% زيادة على ذلك السجل يرمي إلى التخفيض من كلفة التكوين القانوني للمؤسسة واقتطاع 30% ماذا سيبقى له؟ فحتما

سنجد أنفسنا أمام إخلال في التوازن المالي للسجل وستتعطل برامجه التطويرية للسنوات القادمة زد على ذلك فإن السجل وضع منظومة ترابط بيني للبيانات على ذمة جميع المؤسسات والإدارات العمومية وهذا عبر الشبكات العمومية للترابط البيني من خلال المركز الوطني للمعلوماتية وهذه الخدمات من شأنها أيضا أن تساهم في تطوير منظومة العدالة عموما ومنظومة العدالة التجارية خاصة.

في الأخير إن استقلالية القضاء هو مكسب ونحن دائما نتوق للأمان القانوني للمواطنين فنحن دائما ندافع عن استقلالية القضاء وحماية القاضي من أي ضغوطات فما هي ضمانات علوية القانون التي توفرها الوزارة لتكون كلمات عدل عدالة وإنصاف كلمات لا معنى لها في الممارسة الفعلية للقضاء في دولة القانون والمؤسسات، وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق، المقعد عدد 12.

السيد يوسف التومي

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أردت أن أضم صوتي لعديد الزملاء حول حلحلة مشروع قانون عدول الإشهاد الذي بقي جامدا لعقود من الزمن والقادر أن يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق موارد جبائية هامة للدولة.

السيدة الوزيرة، تعطل مناظرة انتداب عدول الاشهاد وعدول التنفيذ منذ سنة 2016 وكذلك انتداب المترجمين المحلفين.

السيدة الوزيرة، تنقيح الفصل 96 من المجلة الجزائية أصبح ضرورة قصوى لتسريع عرضه على لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب سيساهم في حلحلة عديد المشاريع المعطلة لأن هذا الفصل مكبل لعديد المشاريع العمومية.

ضرورة تنقيح الفصل 411 من المجلة التجارية وما يرافقه أيضا من تنقيحات بمجلة المرافعات المدنية والتجارية وقد توجهنا السيدة الوزيرة بسؤال كتابي في الغرض لاستحثاث تنقيح هذا الفصل بخصوص جريمة إصدار الشيك بدون رصيد وضرورة كذلك إصدار عفو في الخطايا والعقوبات المالية المثقلة بالقباضة المالية والتي لا فائدة من تثقيلها لأنه حسب الإحصائيات اتضح أن استخلاصها يمثل نسبة ضعيفة جدا.

السيدة الوزيرة موضوع الخبراء العدليين، وقع نشر قائمة الناجحين منذ أول السنة لكن لم يقع نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وتعلمون سيدتي أن الخبراء العدليين هم من يقومون بمساعدة القضاء ومنذ سنة 2002 هناك قطاعات مازالت غير موجودة واليوم نطلب إنزال قائمة الخبراء العدليين بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ليبدؤوا في مباشرة عملهم لأنه من غير المعقول منذ بداية السنة إلى اليوم لم يتم إنزال القائمة بالرائد الرسمي، وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق، المقعد عدد 240.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وإطارات وزارة العدل،

في الحقيقة أود أن أثمن دوركم في مقاومة الفساد واليوم العديد من رموز الفساد والشبكات القديمة وقع تفكيكها وإحالتها إلى السجن فهناك شخصيات كان التونسيون ربما يخافون من نطق أسمائهم اليوم نجدهم في السجن وهذا يحسب للنيابة العمومية.

على مستوى الميزانية بصفة عامة رغم أنها تناهز 1 مليار دينار فإنها لا تزال ضعيفة ودون تطبيق البرنامج الإصلاحي وخاصة على مستوى المؤسسة السجنية إضافة إلى أن النمو في الميزانية تقريبا في حدود 2% وهو ضعيف جدا.

على مستوى العدل سيدتي الوزيرة هناك نقص كبير في الموارد البشرية وخاصة في قضاة التحقيق وتوكل لهم عديد القضايا وهذا ما يؤخر هذا المرفق على تأدية واجبه وتعطل القضاء والتقاضي بالنسبة للمواطنين إضافة إلى مشاكل الاداريين من كتبة داخل المحاكم.

أيضا على مستوى الحقوق والحريات سيدتي الوزيرة لا بد من تفعيل الدور الرقابي للتفقدية العامة وخاصة بالنسبة لباحثي البداية فهل هناك تنسيق مع وزارة الداخلية خاصة أن هناك قضايا شائكة ربما والبحث فيها يتطلب تكوينا ورسكلة بصفة مستمرة حتى لا يظلم أحد إضافة الى المراكز التحفظية في الإيقاف فما هو الدور الرقابي لمناهضة التعذيب والعنف الذي يمكن أن يسلط على الموقوفين.

السيدة الوزيرة، أيضا أود أن أتدخل على مستوى المحكمة العقارية فاليوم العقار يمثل موردا ماليا هاما إلا أنه بالنسبة للبلاد التونسية مازال لا يساوي أي شيء فهل لكم برنامج لتحيين الرسوم العقارية وتخليصها من الجمود باعتبار أن التزيين العقاري الاجباري يمكن أن يحقق موارد هامه بالنسبة للدولة ورغم وجود ترسانة من القوانين التي يمكن استعمالها مثل القانون عدد 39 لسنة 92 المؤرخ في 27 أفريل 1992 إضافة إلى القانون عدد 46 لسنة 1992 المتعلق أيضا بمجلة الحقوق العينية والقانون عدد 84 لسنه 1992 فتخليص العقار من الجمود يمكن أن يساهم في التنمية ويساهم في مداخيل هامة للدولة.

على مستوى المؤسسة السجنية بعد الحادثة الأليمة التي حصلت في سجن المرناقية هل تفكرون في المراقبة الإلكترونية خاصة بالنسبة للإرهابيين فهذا ربما يكون ضامنا لعدم تكرار هذه العملية والنهوض بمؤسساتنا السجنية ومراقبتها في إطار رؤية شاملة لإعادة تأهيلها.

أيضا ربما بالنسبة لذوي الحق العام لا بد من استعمال التشغيل لهؤلاء وربما عفو تشريعي للقضايا البسيطة يساهم في تخفيف الضغط على المؤسسة السجنية ويوفر موارد مالية هامة لوزارتكم من أجل إعادة النظر فيها أيضا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة غير منتمية لها ثلاث دقائق، المقعد عدد 214 فلتتفضل.

السيدة منال بديدة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب، إلى متى سيتواصل هذا السطو على حقوق النواب غير المنتمين للكتل، مكتب المجلس أنقصتم منه مقعدا مكاتب اللجان أخذتموها كلها والآن لجان الصداقة واتحادات البرلمانات الدولية لا تعطوننا حقنا وفق ما يخوله لنا النظام الداخلي وأنا أردت أن نعالج المسألة داخليا وتوجهت للسيد الرئيس مرتين لمعالجة هذا الأمر لكنه لم يحسم فيه، وهنا لا يمكننا الحديث عن توافق مادام هناك قانون يجب تطبيق النظام الداخلي فمن العيب معاملة 33 زميل بهذه الطريقة.

السيدة وزيرة العدل مرحبا بك وبكافة إطارات وزارة العدل ومشكورين على المجهودات الجبارة التي تقومون بها على رأس الوزارة.

المسألة الأولى، بالنسبة للفصل 411 يا ليتنا لم نفرح الشعب التونسي وأبلغناه أن الوظيفية التنفيذية والوظيفية التشريعية منكبون على تنقيح هذا الفصل فأنا في الشارع الناس لا تسألني إلا على الفصل 411 وفي وسائل التواصل الاجتماعي أيضا وعندما نرى الإحصائيات التي قدمتها الجمعية التونسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة نجد أن أكثر من 10 آلاف تونسي اضطروا لمغادرة أرض الوطن بسبب قضايا شيكات بدون رصيد و7200 شخصا يقبعون الآن في السجون إضافة إلى الأشخاص الذين لازالت قضاياهم بصدد النظر في المحاكم فالرجاء التسريع بإحالة هذا التنقيح لأن الشعب يحمل مجلس النواب التأخير في النظر في هذا الفصل.

ثانيا السيدة الوزيرة، لماذا لم يقع التوجه إلى حد الآن للعقوبات البديلة القانون عدد 89 لسنة 1999 الذي نقح المجلة الجزائية والذي كرس عقوبة الخدمة للصالح العام لكن لا يوجد تكريس لهذا ولا تطبيق لهذه العقوبة على أرض الواقع والعقوبة السجنية لا تحقق الغاية الردعية والدليل على ذلك أن نسبة العود في تونس للجريمة 40% يعني على كل عشر مرتكبي جرائم هناك أربعة يعودون للجريمة وهناك من يعيد 8 و10 مرات فالرجاء النظر في تطبيق هذه العقوبات البديلة.

المسألة الثالثة سيدتي الوزيرة هي مسألة تأهيل المساجين فهم لا يحتاجون إلى تعليم حرفة أو تكوين بل هم في حاجة لتأهيل نفسي ولمتابعة وتوعية ولدورات تطوير الكفاءات هم في حاجة لمن يسمعهم ويرافقهم وأنا بحكم عملي كمحامية سابقا اقتربت من مرتكبي الجرائم ووجدت أن نسبة ضئيلة منهم هم مجرمون بالفطرة ومجموعة كبيرة منهم وقع التغرير بهم أو وجدوا أنفسهم في ظروف أخرى كمرتكبي الجرائم.

السؤال الرابع سيدتي الوزيرة، هل هناك برنامج لإحداث محكمة ابتدائية ثالثة في تونس وصفاقس نظرا لحجم العمل؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق، المقعد رقم 11.

السيد يسري البواب

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل ومرحبا بالوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، سأقول لك اليوم السيدة الرئيسة سأخاطب فيك شخص القاضية، القاضية التي تتوق لتحقيق العدالة ولإيصال الحقوق إلى أصحابها.

السيدة الوزيرة، اليوم نتحدث عن الرقمنة وعن محاكمات عن بعد وهذه تجربة جميلة ولكن عندما نخرج لهو المحاكم ونرى حجم الفوضى الموجودة ونرى الأشخاص الموجودين هناك، نرى أن الناس يتم استدعائهم للتحريرات وللجلسات الصلحية ولا يقع توجيههم ولذلك تجدهم ضائعين في أروقة أخرى وفي أماكن أخرى وهذا يعتبر مشكلا كبيرا ونجد نقصا في الإطار الإداري في المحاكم ونجد اليوم كاتب ليذهب لدائرته فهذا يتطلب يومين لغلق جلسته ويبقى يومين يعد الجلسة التي تليها هذه أربعة أيام وبقي يوم لنفتح للمحامين ولنفتح للمتقاضين ليذهبوا للمحكمة ليطلعوا أو لنسخ وثائق وبالإضافة لذلك لا توجد إمكانيات.

اليوم حجم العمل وحجم الملفات كبير جدا ونجد قضاة في دوائر مدنية ودوائر جزائية ينزل عليهم 500 ملفا وأكثر ونجد قضاة تذهب للمحكمة لتلخيص ملفاتهم أو للتفاوض فيجد نفسه مع قاضي ثاني وثالث في نفس المكتب إذا كان هذا غير مقبول فما بالك في النيابة العمومية سيدي الرئيس إذ نجد مساعدين في نفس المكتب وهنا نجد إشكالية كبرى.

اليوم لدي مقترح السيدة الوزيرة، فيوم إيقاف بالنسبة إلى شخص وخاصة عندما يكون بريئا ثقيل جدا ونصف الناس أعضاء للقضاة هذا إن عدل "وقاضيان في النار وقاضي في الجنة "السيدة الرئيسة، فما بالك إن كان إنسان مظلوم ويتم إيقافه. لماذا لا يكون اليوم مساعدي النيابة العمومية قضاة من الرتبة الثالثة وتكون لديهم خبرة كبيرة، أولا لأن هؤلاء يتحرون جيدا أثناء الإيقافات وفي الإحالات، ثانيا بإمكانهم عدم الإحالة للدوائر وبمكنهم حفظ الملف بحكم خبرتهم وبحكم تجربتهم، ثالثا لا يفتحون الأبحاث التحقيقية وبإمكانهم التجنيح ويمرروا الملف مباشرة للدوائر وبهذا الشكل يخفضون كثيرا من حجم القضايا.

السيدة الرئيسة، لن أتحدث فقد تحدثت كثيرا عن الزمن القضائي وعن الأحكام غير المنّفذة، لكن اليوم أقول لك أنه مثلا اليوم في ولاية المنستير هناك تقريبا 35800 مطلب تسجيل اختياري وحوالي 2500 مطلب تسجيل اختياري نشر في الرائد الرسمي في انتظار التعيين والتحديد الوقتي معدل أول تحديد سنتين ونصف السيدة الرئيسة، أعلم أن هذا بهم ديوان قيس الأراضي التابع لوزارة التجهيز لكن هذا يعطل أيضا مرفق القضاء.

فيما يخص التسجيل الإجباري السيدة الرئيسة، تم الحكم في الآلاف من المطالب المسحية في ولاية المنستير منذ 2007 ولم يتم تنفيذها إلى حدّ هذا التاريخ بسبب عدم اكتمالها من طرف الديوان في حين تمت فوترتها لدى مصالح...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار زارعي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق. المقعد عدد 144.

السيد عبد الستار زارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بوزارة العدل،

سادتي وزملائي النواب،

نحن محمّلين بأمانة وهذه الأمانة قد عجزت وخافت منها الجبال وأمانتنا أمانة الشعب التونسي ونحن هنا سيدتي الوزيرة، لا من أجل صراع سياسي ولا من أجل صراع حزبي جئنا في إطار مسار

إصلاحي وأعي ما أقول، جئنا في إطار مسار إصلاحي وهذا المسار له آلياته ومن ضمن آلياته السيدة الوزيرة، هي وزارة العدل وما أدراك ما وزارة العدل، والعدل هو أساس العمران ومن آليات هذا المسار كذلك وزارة الداخلية فوزارة العدل ووزارة الداخلية يمثلان الآليات التي سنقاوم بها الفساد.

سيدتي الوزيرة، هذا الفساد الذي تمكن من كل شيء ونقول هذا لا من باب التخويف أو من باب التخوين بل نقول هذا من باب أن نكون واعين وجميعنا واعي المواطن واع والدولة واعية بجميع مؤسساتها كوزارة العدل ووزارة التربية ووزارة الداخلية حتى المواطن لابد أن ينخرط في هذا المسار الإصلاحي ونحن بداية 25 جويلية ومنذ أن أسسنا إلى الجمهورية الثالثة ونحن ننظّر، التنظير جميل وكل شيء يبدأ بالتنظير ولكن سيدتي الوزيرة لابد أن ننزل إلى الواقع هذا التنظير لابد أن ينزل للإدارات ولابد أن يقوم بالإصلاح على الميدان، الإصلاح الحقيقي، فالأمني الفاسد والمرتشي ماذا سيفعل؟ وكذلك القاضي وكذلك المواطن والنائب المرتشي ماذا سيفعل؟ لن يفعل شيئا، إذا كنا نريد إنقاذ تونس، فليس لنا حلّ إلا أن نطبق فتونس لها خيرات وتونس لها كفاءات وتونس لا ينقصها شيء فهلمّ بنا وكفانا تنظيرا وننزل إلى أرض الواقع اليد في اليد المواطن الدولة كل شيء.

وأقترح عليك سيدتي قانون 2011، قانون 1969 وكذلك أقترح عليك من لديه حكما صغيرا، ضعه في إطار الإقامة الجبرية مثلا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي له دقيقتان. المقعد عدد 211.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة العدل وإطارات الوزارة،

وتحية شكر وتقدير لكم على حرصكم لتطبيق القانون وتصدّيكم للفساد.

السيدة الوزيرة، إن تطوير الخدمات العدلية في تونس يتطلب من وزارتكم اعتماد وسائل تكنولوجية حديثة ونظم معلوماتية متطورة ونؤكد على أن أولى عمليات الإصلاح الحقيقية لتطوير المنظومة القضائية والسجنية تبدأ من خلال استعمال الرقمنة وتعميمها.

السيدة الوزيرة، على المستوى التشريعي لابد اليوم من سنّ تشريعات جديدة تواكب التطور الذي يشهده العالم على مستوى الجريمة الإلكترونية التي أصبحت تتصدر المراتب الأولى للجرائم المرتكبة.

كما نؤكد على ضرورة تسريع تنقيح المجلة التجارية وخصوصا الفصل 411 والمجلة الجزائية من الفصل 96 والذي كبّل كل المسؤولين في جميع مواقع القرار وساهم بشكل كبير في تعطيل المشاريع من جهة وفي تعطيل مصالح المواطنين من جهة أخرى.

السيدة الوزيرة، سأشير إلى الوضعية العقارية على المستوى المحلي، معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة معتمدية محرومة ومهمشة وهي في أمسّ الحاجة لرصيد عقاري من أجل بعث مشاريع تنموية فيها، أعلمكم السيدة الوزيرة أنه تمت مكاتبة السيد وزير العدل من طرف السيد وزير أملاك الدولة عن طريق مراسلة تحت عدد 77 بتاريخ 17 فيفري 2021 لإبداء الرأي في اقتطاع مساحة 73 هكتار قطعتين من جملة 270 هكتار تستغلها الهيئة العامة للسجون والإصلاح بمعتمدية سيدي الهاني تحت إشراف وزارة العدل وإلى حدّ هذا اليوم لم ترد إجابة في هذا الموضوع.

نطلب منكم السيدة الوزيرة التدخل لفائدة أهالي معتمدية سيدي الهاني وتمكين الجهة من هذا الاقتطاع من أجل توفير رصيد عقاري جديد وسط المدينة والذي سيكون له أثر إيجابي في تمكين المنطقة من حقها من التنمية ولكم منّا ومن أهالي معتمدية سيدي الهاني جزيل الشكر والتقدير، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد بديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار له دقيقتان. المقعد عدد 199

السيد بديس بالحاج علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة العدل والفريق المرافق،

الأمر عدد 354 لسنة 2019 الصادر بالرائد الرسمي بتاريخ 17 أفريل 2019 والقاضي بإحداث المحكمة الابتدائية بجربة.

السيدة الوزيرة، تقريب مرفق العدالة لأهالي جزيرة جربة كان مطلبا شعبيا قبل هذا التاريخ، اليوم وبعد صدور الأمر أصبح حقا وليس مزية لأن أكثر من 200 ألف ساكن مجبرون على التنقل حوالي 200 كلم للولوج لمرفق العدالة للتمتع بحقهم في التقاضي خاصة وأن أغلبية المتقاضين والقضايا بالمحكمة الابتدائية بمدنين هم من جربة بما يثقل كاهل القضاة والمتقاضين بهذه المحكمة وبالتالي إن إحداث محكمة جربة سيقلص زمن التقاضي إلى النصف.

السيدة الوزيرة، تفعيل قرار 354 وإحداث المحكمة الابتدائية بجربة تجاوز مرحلة دراسة الجدوى، الجدوى اليوم ثابتة ومؤكدة وتفعيل هذا القرار هو ضرب من ضروب هيبة الدولة ومصداقيتها فإذا كانت الدولة اليوم لا تفي بتعهداتها كيف يمكننا استرجاع ثقة الشعب التونسي لنبعث فيه الأمل كما تفضل السيد رئيس الحكومة وذكر تحت هذه القبة.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، التسقيف العمري لمناظرة الدخول للمعهد الأعلى للمحاماة كان 40 سنة وأصبح 38 سنة والآن التوجه نحو 36 سنة في الوقت الذي أن هذه المهنة هي مهنة حرّة لا علاقة لها بالوظيفة العمومية هذا القرار السيدة الوزيرة يحكم على خريجي كلية الحقوق للعمل ككتبة لدى المحامين مدى الحياة وهذا ظلم وحيف في حق هذه الشريحة من أصحاب الشهائد العليا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق. المقعد عدد 190

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة وزيرة العدل،

أتقدم بخالص التحية والاحترام كما أعبر عن تقديري الكبير للجهود الجادة التي تقومون بها في إطار مسؤوليتكم الرفيعة كوزيرة للعدل وهي وزارة سيادية بأتم معنى الكلمة.

إلى جانب تحفيزكم للتطوير القانوني ننتظر بشغف ريادتكم في دفع العجلة نحو ثورة تشريعية تعكس حاجات وتطلعات مجتمعنا المتغير يجسد هذا في انتظار رغبتنا في رؤية تشريعات تتسم بالحداثة والمرونة وتعمل على مواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية. كلنا ثقة أن تكونوا عنصرا حيويا في تحقيق هذه الثورة التشريعية وأن تتبنوا الابتكار والشجاعة في صياغة السياسات القانونية وإرساء منظومة سجنية ذات جودة عالية بإدارة إلكترونية متطورة. إن تفعيل هذا الدور سيساهم في تعزيز مبدأ سيادة القانون وتعظيم الفوائد الاجتماعية.

نثمن تفهمكم للتحديات التي يواجهها نظام العدالة اليوم، ونعتقد في إمكانياتكم على دعم تطويره بما يتلاءم مع تطلعات المواطنين. نحن في انتظار تأثيركم الإيجابي لتحسين أسس العدالة وتعزيز التشريعات التي تخدم الجميع وتخدم بلادنا.

مع خالص الاحترام والشكر والتقدير السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري بن البحري غير منتمي له ثلاث دقائق. المقعد عدد 116

السيد شكري بن البحري

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكل إطارات الوزارة،

سأتطرق إلى ثلاث مسائل إن سمح لي الوقت بذلك.

المسألة الأولى، في علاقة بمركز إصلاح الأطفال الجانحين بعقارب المغلق أو كما نسميه " الإصلاحية". هذا الفضاء كان ذات يوم فضاء للتأهيل وللتدريب وللتكوين المهني والفلاحي للجانحين في عدة اختصاصات منها النجارة والفلاحة.

ذاك الفضاء هو الذي احتضن أول التجارب الوطنية في التنشيط الثقافي وفي الأوساط الثقافية والإدماج بواسطة الفنّ داخل السجون والإصلاحيات ووقع تنظيم عديد الفعاليات الفنية من مسرح موسيقى سينما أمسيات شعرية ورشات الفن التشكيلي فشكرا لكل من مرّ من هناك. كل الحب والتقدير لكل من احتضن ابداعاتنا وأعمالنا لأنه لم يكن لدينا أين نعرض فكنا نعرض في الإصلاحية منذ أكثر من 25 سنة.

ذاك الفضاء كانت به ضيعة فلاحية كبرى يوجد بها زياتين أشجارة مثمرة وذات موقع استراتيجي محاذي للمحمية الطبيعية بالقنة قريب من مشاريع التحلية وقريب من ساحل قرقور تحيط به الأراضي الفلاحية، ولكن مع الأسف تم غلق ذلك المكسب منذ سنوات ولا ندري لماذا؟ وما زلنا لا ندري إلى متى سيبقى مغلقا وهذا الغلق أجبر المحاكم على توجيه الأطفال الجانحين إلى إصلاحيات أخرى وهذا خلّف معاناة لدى الأولياء عند زيارتهم للأطفال وما ترتّب عنه أيضا من أتعاب إضافية لأعوان السجون عند نقلهم إلى محاكم صفاقس.

ذلك الفضاء يتم استغلاله الآن كمخزن "دبو" لماذا مخزن؟ أظن أنهم ينتظرون سقوطه، فضاء بذلك الجمال وبتلك الشساعة وتلك المساحة بذلك التاريخ مهمل، ضيعة فلاحية متروكة أشجار الزيتون ماتت أرض بدون مالك الفضاء بكل مكوناته يحتاج للتهيئة يحتاج لإعادة التوظيف والاستغلال كان جنة على الأرض أصبح خرابة. من يتحمل المسؤولية؟ ببعض الحوكمة بإمكانه خلق الإضافة للمؤسسة السجنية وللوزارة وللجهة ككل.

أخاطبكم السيدة الوزيرة كامرأة حقوقية، كامرأة تونسية نفتخر بها لتهتمي بالفضاء ولما لا تمكين الجهة من توظيفه كمتنفّس وكمركز وقائي نموذجي للأطفال وللشباب مركز تكوين مهني وفلاحي في الوقت الذي تفتقر فيه الجهة لمؤسسات تكوين ولهياكل مرافقة للمشاريع وفي الوقت الذي تشهد فيه الجهة نسب كبيرة من الانقطاع المبكر عن الدراسة وارتفاع ملحوظ في مظاهر العنف واستهلاك المخدرات والحرقة.

المسألة الثانية، وأتمنى أن يكفيني الوقت تتعلق بالعقوبات البديلة التي دخلت حيّز التجربة منذ 2013 وتم تفعيلها سنة 2018. سؤالي بسيط جدا، كيف يقع الانتفاع بهذه الخدمة من قبل الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والجمعيات البيئية والخيرية في عقارب مثلا كجهة داخلية؟ وما تقييمكم الحقيقي لهذه التجربة؟ وما تقييمكم لآليات عمل المكاتب المصاحبة والمرافقة؟ ولماذا تم الاختصار فقط عل العمل...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض جعيدان غير منتمي له ثلاث دقائق. المقعد عدد 18

السيد رياض جعيدان

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، الباب الثاني من الميزان الاقتصادي الذي تقدمت به حكومتكم الأسبوع الفارط تحت عنوان دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ويعتبر أن إصلاح المنظومة التشريعية والترتيبية للاستثمار هو الركن الأساسي للإصلاحات الرامية لجلب المستثمر ولتحسين منظومة الاستثمار وعندما نأخذ المحاور الإستراتيجية لمخطط 2023-2025 المشار إليه في الكتيب الذي قدم لنا حول مهمة العدل نجد أنها تتمحور خاصة حول دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وتحقيق الانتقال الرقمي في المنظومة العدلية.

بالنسبة إلى النقطة الأولى، في إطار دور العدالة لدفع الاقتصاد الوطني، تقترحون إحداث أقطاب قضائية لنزاعات الأعمال وأنا أقترح عليكم وأنصحكم بالتفكير في إحداث محكمة مختصة بالاستثمار وهذا يحصل في عديد الدول مثلا في أوروبا " Le Tribunal multilatéral chargé de règlement différent en matière d'investissement" في دولة كقطر بكفاءات تونسية رئيسها حاليا حسب علمي تونسي.

إذن هذه المحكمة سيتم فيها تبسيط إجراءات الدعوى والتقاضي وتصبح أكثر سهولة ومرونة وبساطة وخاصة أقل مدة زمنية ممكنة من أجل الوصول لقضاء عادل وسريع وأنتم تعرفون قيمة الزمن القضائي بالنسبة إلى الاستثمار.

هذه المحكمة بطبيعة الحال ستكون مختصة في النزاعات الخاصة بالاستثمار وأيضا "éventuellement de PPP et de contrats internationaux de concession" وبالتجارة الدولية. لذلك أرى أن خلق هذه المحكمة سيشجع المستثمر خاصة الأجنبي على القدوم إلى تونس للاستثمار في بلادنا لأنه اليوم كما تعلمين السيدة الوزيرة أصبحت القاعدة القانونية عاملا من عوامل التحفيز على الاستثمار والناس يتخاصمون كما يقال "l'arsenal juridique" الذي لديه "plus compétitif".

ثانيا، رقمنة المنظومة العدلية، وهذا سمعنا به منذ سنوات الانتقال من العدالة الورقية إلى العدالة الذكية. إن قمنا بهذا والله سيغير وجه القضاء التونسي. ولذلك أتساءل، ما مدى تقدم وزارتكم في تجربة "juste sphare" أو تجربة "juste Eyes" الذكاء الاصطناعي للعدالة. هل تم تكوين قضاة وإطارات وزارة العدل؟ هل انطلق التبادل الإلكتروني للوثائق الإدارية في المادة المدنية بين المحاكم والمحامين؟ وقد وجدت في المخطط الاستراتيجي الجديد للوزارة 2023-2025 أنكم تطمحون لبلوغ عدالة رقمية صفر ورقية أتمنى أن نصل لهذا لأنه حقيقة سيضمن حق المواطن التونسي في النفاذ إلى عدالة ناجعة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق. المقعد عدد 99

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد،

السيدة الوزيرة، الملاحظ اليوم أن هناك تعطلا كبيرا في تسلم الأحكام وفي رقن الأحكام وفي تسجيلها، هذه الظاهرة موجودة وتتعطل أكثر حتى بعد أن تمر عدة جلسات في الطور الابتدائي والاستئنافي وغيره تتعطل الأحكام وهذا يعود لشيئين: يعود للكمّ الكبير من القضايا المتراكمة اليوم في المحاكم نظرا لقلة عدد المحاكم والقضاة وكذلك حتى لقلة سلك الأعوان والعملة الإداريين.

وبهذه المناسبة، نرى أن أعوان السلك العدلي وأعوان كتبة المحاكم لديهم اليوم مطالب في تسوية وضعياتهم لاعتبارهم اليوم حسب الأمر عدد 1088 لسنة 1990 والذي بموجه يتمّ التوجه نحو التقليص في مدّة الإيقاف أصبحوا يعملون حتى في عطلة نهاية الأسبوع ويعملون حتى في الأعياد الرسمية والدينية ولم يتم تسوية وضعياتهم ولم يتم إدراجهم ضمن الفصل الثاني في السلم الوظيفي، حقيقة يستحق هؤلاء الأعوان تسوية وضعياتهم نظرا لكم العمل الهائل الذي يقومون به وهناك قطاعات أخرى أدرجت ويطالبون اليوم بإدراجهم في هذا الصنف.

كذلك موضوع التعاونية الخاصة بأعوان وزارة العدل لم يقع صرف المنحة على ما أظن على غرار تعاونية القضاة وهناك أيضا اتفاقيات مبرمة خاصة اتفاقية ديسمبر 2020 تم تطبيقها على سلك القضاة ولم يقع تطبيقها على سلك أعوان المحاكم وعلى الإداريين.

السيدة الوزيرة، هناك موضوع آخر هام ويهم الشباب خريجي الجامعات اليوم من مدرسة الحقوق فحاملي الإجازة اليوم لا يمكنهم المشاركة في المناظرات وهناك العديد من المناظرات تقتصر على حاملي الماجستير وهؤلاء قد تخرجوا أولا وحتى سنهم يمنعهم اليوم من المشاركة في المناظرات. لذلك نطالب بأن تتم مراجعة وضعية هذه الفئة التي تحصلت على إجازة حسب نظام معين حتى يمكنهم المشاركة في المناظرات وحتى إن شاركوا في المناظرات فإنهم يتعرضون لمشاكل كبرى من حيث مركزية المناظرات بالعاصمة، الشباب المتحصل على هذه الشهائد عندما يتنقل للمشاركة في المناظرة فإن هذا يكلفه 700 أو 800 دينار حتى يمكنه أن يقضي أسبوعا في تونس للمشاركة في مناظرات مدرسة الإدارة أو في المحاماة أو في القضاء أو في غير ذلك.

كما يجب الترفيع في المعدل السنوي لهذه المناظرات ليستوعب أكثر المشاركين ولنفتح لهم آفاقا أكثر وحتى بخصوص السن الأقصى فأتصور أنه حتى في المحاماة سن 36 و37 وحتى في سن القضاة 40 سنة، هل يمكننا توحيد السن حتى في سلك المحاماة لإسعافهم ولتوفير الآليات لهم التي تمكنهم من الحصول على حقهم وتمكنهم من التمتع بالمشاركة في هذه المناظرات؟ المناظرات التي اليوم حقيقة يجب تحديدها زمنيا أو سنويا، هناك مناظرات بالرؤية السيدة الوزيرة، الناس تتساءل هل يتم فتح هذه السنة مناظرات في المحاماة في عدول الإشهاد وفي عدول التنفيذ وفي غيرها، هذا يجب أن يفهمه الشباب اليوم يجب أن يعرف أنه سيتم فتح مناظرة كل سنة أو كل سنتين لذلك يجب أن نضع عددا معينا لهذه المناظرات يتم فتحها سنويا أو كل سنتين ليعرف مصيره هل ينتظر فتح هذه المناظرة وينتظر أم لا وهل سيشارك أم لا؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أخيرا الكلمة للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها أربع دقائق. المقعد عدد 46

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وكل إطارات وزارة العدل،

أولا، أشكر الله على الغيث النافع إن شاء الله صبّا نافعا وإن شاء الله تكون متواصلة وعامة على كل البلاد التونسية، ربي يرحمنا بالأمطار.

السيدة الوزيرة، أطلب منك تفسيرا بخصوص هروب الإرهابيين لأنه حسب علمي أنّ هذا لم يحصل للمرة الأولى فقد حصل هذا سابقا في سجون بالشمال الغربي، لذلك نرجو معالجة هذه المشكلة وأرجو أن تكون صارمة في هذا كما أعرفك السيدة الوزيرة لذلك وجب معالجة هذا المشكل.

ثانيا، السيدة الوزيرة وأنا من باجة، ولاية باجة تتذيل الترتيب في التنمية والاستثمار، سيتم إنجاز سجن في ولاية باجة أظن أنه قد تم تدشين هذا السجن سابقا من طرف وزراء، المشكل أن سور هذا السجن موجود ومنازل الإطارات موجودة ومآوي السيارات فعندما تنظر إليه من بعيد تقول هذا سجن ويوجد به مساجين ولكن الحقيقة غير ذلك السيدة الوزيرة، لذلك أود إجابة عن هذا وعلى هذا السؤال، لماذا عندما يتم إنجاز شيء بالشمال الغربي أو بباجة يتم إنجازه فقط صوريا ولا يتم إنجازه فعليا كما يحصل في بقية الولايات الأخرى؟

كما أطلب منك السيدة الوزيرة، القيام بزيارة للشمال الغربي وتزورين هذه السجون لتطلعي بنفسك على المشاكل الموجودة هناك وشكرا وأحييك وكان الله في عونك، أعرف بأنها مسؤولية كبيرة وأنت لها وشكرا مرحبا بك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن بعد أن تمّ النقاش سوف نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة وإثر ذلك سنمكّن السيدة الوزيرة من تقديم ردودها على كلّ المداخلات والاستماع لردودها ثم نقوم بالتصويت على الميزانية.

(كانت الساعة السابعة والنصف مساء)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة العدل

(كانت الساعة الثامنة والربع مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة، الآن نمر للاستماع إلى بيانات وأجوبة السيدة وزيرة العدل فلتتفضل.

السيدة ليلى جفال، وزيرة العدل

بسم الله الرحمان الرحيم،

قبل أن أجيب سأحاول تجميع بعض الأسئلة مع بعضها وسأجيب عن البعض الآخر كل سؤال على حده.

السؤال الأول حول القيام بالمخطط الاستراتيجي والبرنامج دون أن تقع المصادقة عليه، منذ تعيينا في الوزارة أعددنا برنامجا استراتيجيا 2025/2023 وتمت المصادقة على هذا البرنامج في شهر ديسمبر 2022 من طرف مجلس الوزراء وفيه عديد المشاريع استجابة لمطالب سواء عديد المتقاضين أو المطالب التي طالب بها الشعب. إذن بالنسبة لهذا المخطط الاستراتيجي تمت المصادقة عليه ولذلك نحن بصدد تنفيذه في إطار قانوني سليم، هذا بالنسبة إلى لمخطط الاستراتيجي.

بالنسبة إلى وضعية المحاكم المتردية التي أثيرت في العديد من الأسئلة. صحيح نحن لن ننكر وجود بعض المحاكم التي تعاني من وضعيات صعبة وفعلا هناك بعض المحاكم تعاني من ضيق واسع، لدينا 15 محكمة تسوّغناها بما يقابل خلاص 4 مليارات و600 دينار بالرغم أن هذه المقرات اكترياها منذ القدم وحاليا لم نقم بتسويغ حديث لأيّ مقرّ ولكن هذه المقرات لا تستجيب للمعايير المطلوبة لإحداث محكمة لهذا نرى أغلبها ضيقة ولا يوجد فيها أماكن استراحة للمتقاضين أو للسادة القضاة ونحن نسعى إن شاء الله إلى تحسين ظروف العمل بالمحاكم وحتى على توسيع مساحة البعض أو تهيئة بعضها.

وفي هذا الشأن تقدّمنا بمناسبة مشروع قانون مهمة العدل بمقترح إحداث حساب خاص أطلقنا عليه اسم صندوق دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية. وهذا الصندوق سيمكننا من تحسين وتنفيذ البرامج المتعلقة بتحسين المحاكم. وهنا طُرحَ علينا سؤال على أساس أنّ هذا الصندوق جاء مخالفا للدستور لمجانية التقاضي، لا يوجد مخالفة لمجانية التقاضي فقد قمنا اليوم بعقد جلسة مع لجنة المالية وحضر ممثّل عن وزارة العدل بالجلسة وقدم تفسيرا نتمنى أن يكون ضافيا ووافيا وفسرنا فيه عدم وجود أيّ مسّ بمجانية التقاضي بل بالعكس الطابع الجبائي الذي سنتحصل عليه هو من بين الموارد وسيكون على معاليم الأوامر بالدفع والأذون على العرائض وأقررنا أن يكون دفعه بمبلغ عشر دنانير. وهذا المبلغ ارتأى السادة المحامين أن فيه مسّ بمجانية التقاضي وفعّلنا فصلا في مجلة الإجراءات الجزائية ينص على أنّ الأذون على العرائض والأوامر بالدفع تقدم بموجب على ورق متنبر هذا ما يقوله النص ولكن جريان العمل كان على أساس عدم وضع الطابع. إذن نحن فعّلنا هذا النص وسيتم ضخّ مداخيله في هذا الصندوق مبدئيا إذا كنا لا نتمشى في هذا الصندوق فإنه معمول به في عدة وزارات وليس حكرا على وزارة العدل.

بما أنكم اطلعتم على الميزانية المرصودة لوزارة العدل فلا يمكننا القيام بعدة إنجازات بهذه الميزانية خاصة المشاريع التي وضعناها في المخطط الاستراتيجي فعلا لدينا طموح كبير فيها ونرغب في تحسين وضعية المحاكم في أقرب الآجال.

إذن هذا الصندوق سيحلّ لنا عدة مشاكل سواء في البنية التحتية أو في برامج الرقمنة لأن لدينا عدة برنامج رقمنة سواء في الجزائي أو المدني وإذا اقتصرنا على الميزانية الحالية لن نستطيع القيام بأي برنامج وبهذا الصندوق سنقوم إن شاء الله بتنفيذ بعض البرامج خاصة برنامج الرقمنة الذي نطمح الوصول به إلى صفر ورق.

تطرقتم إلى موضوع الزمن القضائي، صحيح هذا الموضوع فيه مشكلة كبيرة هناك معاناة المتقاضين وهناك طول نشر القضايا حتى في استخراج الأحكام. صحيح هناك إشكال ونحن نعمل على هذا الموضوع وقمنا بعديد الدراسات وإن شاء الله هذه الدراسات حددت لنا أسباب طول القضايا. وتم مبدئيا التدعيم بالنسبة لعدد قضاة التحقيق نظرا إلى نقص عددهم وسنبدأ بالإطار البشري وهو القضاة ومتوفر لدينا الآن عدد 2560 قاضيا وهذا العدد قليل. سنحاول تدعيم قضاة التحقيق نظرا لطول الزمن القضائي لاحظنا أن في الطور التحقيقي تطول المدة لذا لا بد من دعم قضاة التحقيق. هذه النقطة الأولى.

كذلك لا بد من مراجعة بعض القوانين بالنسبة إلى مجلة الإجراءات الجزائية أو مجلة الإجراءات المدنية وهناك منظومة جديدة مبدئيا بدأنا في تجربتها وهي منصة العدالة الرقمية وهي منظومة في القضاء المدني ستساعدنا كثيرا بالنسبة للزمن القضائي. وهذه المنظومة مبدئيا سيكون النشر فيها الكترونيا للقضايا عن بعد، كذلك ستكون إدارة الجلسات بصفة الكترونية وحضور المحامين بالجلسة سيكون عن بعد وتلخيص ماديات الأحكام كذلك ستكون بصفة آلية، توجيه ومتابعة المأموريات بصفة الكترونية وهذا سيمكننا من اختصار الإجراءات والزمن القضائي. وأنا شخصيا مستبشرة بهذه المنظومة لأنها ستسهل العمل على القاضي وعلى المحامي وحتى الكتبة باعتبارهم يحضرون الجلسات ويجهزون الملفات ويقع نشر القضايا عن طريقهم يعني هذه المنظومة ستسهل العمل فعلا على الجميع سواء قضاة أو كتبة أو محامين.

ثم في مرحلة لاحقة سيأتي دور الخبراء وعدول التنفيذ والمكلف العام بنزاعات الدولة كذلك سينتفع بها لأن المكلف العام بنزاعات الدولة لديه عدة قضايا وهو محامي الدولة.

نحن الآن بصدد تجربة هذه المنظومة ووضعنا كمحكمة نموذجية محكمة نابل مرجع النظر محكمة الاستئناف بنابل والتي فيها ابتدائية قرمبالية وابتدائية نابل وابتدائية زغوان. إذن ستكون التجربة بهذه المحاكم وقد انطلقت مبدئيا بها وستمتد لشهرين وإذا كانت ناجحة سيقع تعميمها على جميع المحاكم. هذا بالنسبة للمادة المدنية.

وسوف يقع حلحلة الإشكالية بصفة جيدة حتى أنّ الطريقة التي توخّيناها في عملنا وهذا بصدق هي طريقة تونسية تنتمي إلينا كما أنّ المكلفين بمهمة بالوزارة هم من وضعوا بصمتهم عليها علاوة أنّ الملف المدني الموجود على المنظومة سنجده باللون الأصفر ومطابقا للملف الذي لدينا بنفس اللون وستقع الجلسات عن بعد ومثلما قلنا يكون المحامين بمكاتبهم وهذا سيسهّل العملية على المتقاضين.

هذه نقطة هامة بالنسبة إلى الزمن القضائي الذي ستقلّصه جيدا وتكون فرصة لمتابعة الملفات لأننا وضعنا بهذه المنظومة طريقة لمتابعة الملفات بكل دائرة ونعرف ما يُنْشَرُ بها.

وخصصنا ألوانا لهذه الملفات لكي نعرف كل دائرة، ووضعنا ثلاثة ألوان لأنه عندما يدخل القاضي أو الكاتب إلى المنظومة أو تريد التفقدية أن تقوم بالمراقبة في يوم من الأيام، يكون مبيّنا أمامها الملفات الموجودة منذ زمن بعيد التي تجاوزت الزمن القضائي لأن لدينا زمنا قضائيا وطنيا وسنعرف إن تجاوزت هذه الملفات الزمن القضائي الوطني ولا بد من تفصيلها في أقرب الآجال. يعني رئيس الدائرة عندما يفتح هذه المنظومة ويريد أن يعرف المنشور لديه سيجد الملفات مصنّفة باللون الأخضر واللون البني واللون الأحمر.

اللون الأحمر يحدد القضايا التي تجاوزت الزمن القضائي وتتطلب تفصيلا في أقرب الآجال وبالتالي التفقدية لها دور كبير في المتابعة وبسهولة تامة يمكنها أن تتابع تأخر الملفات وكيف يتم تفصيلها ومثلما قلت تتابع الزمن القضائي الوطني إن كان محترما أم لا. نتمنى أن تكون هذه المنظومة إن شاء الله ناجحة وموفقة وتساهم في حلحلة العديد من المشاكل.

لدنا أيضا منظومة الجنسية التي عملنا عليها والتي لم تكن في السابق مرقمنة واليوم أصبحت جميع الجنسيات مُدْرَجَة في المنظومة وفي السابق كان هناك إمكانية لتدليس الجنسيات واليوم أصبحت الإمكانية غير واردة لأن الجنسيات الموجودة بمحاكم النواحي مرتبطة بالمركزية في الوزارة وأي جنسية تخرج في أيّ محكمة ناحية نعرف في الوزارة إن كانت مستوفية للشروط أم لا وهل هي صحيحة أم لا وقد وقع تعميمها على كامل محاكم النواحي والحمد لله.

تم كذلك ربط جميع المحاكم بشبكة موحدة بالموزع المركزي بالوزارة وهذه الشبكة ستسهل النفاذ إلى المعلومة.

سنبدأ في الإجابة على بعض الأسئلة ويبدو لي أنّ أكثر سؤال وقع تداوله يتعلق بالفصل 411 ولو قمت بجلبه معي اليوم لكان أفضل ويكون الفصل في المسألة ونمرّ.

سنبدأ بالفصل 96، تم إعداد مشروع تنقيح الفصل 96 وإحالته على رئاسة الحكومة وتداولنا حوله وتمت المناقشة ولم ننته منه بعد لأنه يتطلب جلسات أخرى لضرورة التحويرات. مبدئيا معالجة هذا النص كانت على مستوى أركان الجريمة وكان على مستوى إثارة التتبع والضمان لأن ما لاحظناه في الفصل 96 أن إثارة التتبع تكون بمجرد شكوى حتى مجهولة المصدر يتم التتبع. سنحاول إيجاد ضمانة لإثارة التتبع ليس لأتفه الأسباب يقع إثارة التتبع بالنسبة إلى هذه الأفعال. هذا بالنسبة إلى الفصل 96 المشروع مازال موجودا لدى الحكومة ويتطلب بعض الجلسات ولا أتصور أن تكون المدة طويلة.

بالنسبة إلى الفصل 411، نحن نعمل منذ مدة على هذا الفصل وأكثر الملاحظات تعلقت بطول المدة. صحيح يمكن أن تكون المدة قد طالت ولكن لديها أسبابها لأن تنقيح الفصل 411 لا يقتصر فقط على تنقيح العقاب لأننا إذا أردنا أن ننقّحَ العقاب فذلك لا يتطلب منّا سوى خمس دقائق فقط أو حذف العقوبة السجنية ولكننا سنجد أنفسنا في إشكال لأن الفصل 411 والتعامل بالشيكات هي المشكلة في التعامل وإجراءات التعامل بالشيكات ولهذا السبب فكرنا هل سيقع تنقيح العقوبة ونقف عند هذا الحدّ فقط وتبقى البقية كما هي أو نقوم بتصور جديد للفصل 411؟

وفي الحقيقة، عندما قرأنا جميع الفصول المتعلقة بالفصل 411 المتعلقة بالشيك ارتأينا من المستحسن أن يكون هناك تصور شامل للفصل لحل المشكلة وتعود الثقة في التعامل بالشيك. إذا اقتصر الأمر على حذف العقوبة فالمسألة وبكل صدق تعتبر غير مُجْدية لأنه حسب الإحصائيات التي استمعنا إليها هنا أو حتى في الفضاءات التلفزية أو في أي مكان آخر تقول أنّ هناك 7000 موقوفا في السجن من أجل الشيك دون رصيد وهذا غير صحيح لأن العدد هو 427 سجينا منهم 189 موقوفا و238 وقع الحكم عليهم يعني العدد الجملي 427 والكلام الذي يُشَاعُ حول 7000 سجين بتهمة الشيك بدون رصيد غير صحيح والعدد الصحيح هو 427 بين محكومين وموقوفين و427 سجينا لديهم 10 آلاف و58 قضية.

أنا أتحدث الآن عن الموقوفين بالسجون وعدد الملفات المتعلقة بالمودَعين 10 آلاف و58 قضية تتعلق بـ 427 سجينا. لماذا هذا العدد؟ لأن هناك من لديه 50 قضية أو 200 قضية أو 300 قضية يعني هناك من لديه قضية أو قضيتين أو ثلاث قضايا. هذا هو.

لدينا عدد المحكوم عليهم المتعلقة بهم أكثر من 20 قضية مثلا 115 لديهم أكثر من 20 قضية. لدينا عدد الموقوفين المتعلقة بهم أكثر من 20 قضية 56 سجينا. كل شيك بقضية واحدة.

بالنسبة إلى عدد الملفات المنشورة بالمحاكم جميع القضايا بما فيها سراح وموقوفين لدينا 200 ألف و10 قضية والمعاملات بالشيك بأكملها تجد معاملات بالشيكات التي وقعت تسويتها في الإجراءات القانونية 98،5 %.

الشيك بدون رصيد يمثل 1،5 % نشعر أحيانا أن هناك تضخيما لمسألة الشيك وبالنظر في الإحصائيات تجد العدد المعلن عنه غير صحيح فمثلا تجد 1،5 من المعاملات بالشيكات هي شيك بدون رصيد، أمّا 98،5 فقد تمت تسويتها.

صحيح هناك مشاكل مطروحة وهذا ليس معناه أننا سنَنْفي لأنّ العدد قليل وعدد الموقوفين بقلّة هذا لا يعني عدم وجود مشاكل مطروحة، لا، هناك مشاكل مطروحة بالنسبة للشيك بدون رصيد خاصة لمن صدرت في شأنهم أحكام غيابية والذين هم بحالة فرار وهم في حالة سراح غير موقوفين، هاربين سواء بالخارج أو بتونس. والبعض منهم لديهم شركات والبعض منهم تجار يواجهون مشاكل كبيرة حتى لكي يعيشوا حياتهم اليومية تجده يوميا مختبئا نظرا لصدور منشور تفتيش أو بطاقة جلب في شأنه.

مثلما قلت أردنا أن يكون التصور شاملا بالنسبة إلى مشروع الفصل 411 وقلنا أنّ هذا التصور فيه تعزيز لآليات التحري والتحقق من توفّر الرصيد لأننا من هنا فصاعدا سوف يتمّ إرساء منظومة إلكترونية لدى البنوك ومن يتسلّم الصك يستطيع أن يتأكد من وجود رصيد من عدمه في حساب الطرف المعني الآخر الذي مكّنه من الشيك وهذه مسألة مهمة جدا ليعرف الإنسان منذ الوهلة الأولى إن يقبل بالصك بدون رصيد سيتحمل مسؤوليته يعني يمكنه أن يعرف من البداية وجود رصيد من عدمه.

تم كذلك في المشروع تبسيط الإجراءات المتعلقة بالشيكات ذات المبالغ المحدودة عندما يكون مبلغ الصك ضئيلا وقد خصصنا له فصولا خاصة.

كذلك وقع تدعيم واجبات ومسؤولية المصرف، تسقيف الشيكات، إنشاء منصة الكترونية للتعامل بالشيك، مراجعة أركان وعقوبة إصدار شيك بدون رصيد، الصلح بالوساطة كذلك في التتبع. وقد وضعنا عدة إجراءات في الشيك مثلما قلت أنّ هناك تصورا جديدا وشاملا للشيك دون رصيد.

يبدو لي أن في جلسة اليوم لن أواصل حديثي بالتفصيل عن الفصل 411 وأظن أنّ ما ذكرته كافيا وبالنسبة إلى المشروع إن شاء الله سنقوم حقيقة بمراعاة حقّ الدائن وحقّ المدين لأن من بين 427 شخصا في السجون في قضية الصك بدون رصيد هناك العديد منهم من يقوم بالتحيّل بالشيكات ولذلك نرى أنّ الصك بدون رصيد في بدايته كان مشبّها بعقوبة التحيل. إذن لا يجب أن ننسى هذا الجانب ولا بدّ أن نقوم بالموازنة بين حق المدين وحق الدائن وإن شاء الله سيكون مشروعا متكاملا فيه دعم لأمان وموثوقية المعاملات التجارية وخاصة المعاملات بالصكوك. مبدئيا إنّ المشروع جاهز ولن يطول كثيرا وفي انتظار عرضه على مجلس الوزراء سوف يحال لاحقا على سيادتكم.

بالنسبة إلى إثارة الدعوة فقد نظرنا في هذه المسألة وأقررنا تسوية الوضعيات لمن صدرت ضدهم أحكام غيابية لتسوية وضعيتهم وقد توخّينا مراعاة ذلك وسترون أن هذا المشروع سيكون جيدا إن شاء الله.

هناك عدة تفاصيل صلب نص هذا المشروع وحاولنا حلّ المشكلة ليس فقط بحذف العقوبة كما يقولون بل أردنا حلّ المشكلة من جذورها وعندما تطلعون عليه في البداية ستجدون فيه عدة تفاصيل ورأينا أنه من الضروري أن يكون النص على هذا الشكل ويقع تمريره إن شاء الله وهو جاهز بالنسبة لنا وسنقوم بعرضه على رئاسة الحكومة ثم يعرض لاحقا على سيادتكم، هذا بالنسبة للفصل 411.

طرح سؤال على دور العدالة في دفع الاقتصاد والاستثمار، صحيح هذا المحور خصصناه في المخطط الاستراتيجي 2025/2023 وتم إثارة المحاكم التجارية.

صحيح أنّنا نسير نحو إحداث محاكم متخصصة في المجال التجاري والبنكي والجبائي وتوجّهنا نحو دعم القضاة في مجال الأعمال ونحن بصدد تكوينهم لأن هناك نقصا في التخصص بالنسبة للقضاة في عدة مجالات مثل القانون المالي والجبائي والبنكي كما نقوم بتكوين قضاة المعهد الأعلى للقضاء في هذا التخصص. مبدئيا نحن نعمل مع البنك الدولي ليدعمنا في المحاكم التجارية التي سنُحْدِثها وانطلقنا في الدراسات كيف ستكون هذه المحاكم هل سيقع إحداثها في شكل محاكم أو أقطاب حسب الإحصائيات التي قمنا بها واستوفيناها وسنرى هل من الممكن أن تكون في شكل ثلاث أقطاب أو محاكم تجارية في كل محكمة ابتدائية. إذن نحن نعمل على هذا الموضوع ونتمنى أن يوفّقنا الله.

هناك مسألة متعلقة بالعقوبات البديلة نعمل عليها باعتماد آلية السوار الإلكتروني قمنا بطلب أول في العروض ولم يكن مثمرا وقد قمنا بطلب عروض ثاني يوم 13 نوفمبر لكن الأجل انتهى وإن شاء الله سيكون هناك عروض أخرى باعتماد السوار الإلكتروني.

بالنسبة إلى العمل للمصلحة العامة فنحن نعمل عليه كذلك ونحسّس السادة القضاة في هذا الإطار لأن ما لاحظناه أنه لا يتم بصفة مكثفة تطبيق الحكم كعقوبة وبالتالي يمكن أن تخفف عنا العبء في السجون كما تخفف حتى في الجرائم البسيطة في حين أنّنا بصدد العمل على هذا الموضوع.

العمل للمصلحة العامة موجود ولكن كما ذكرتُ ليس بتطبيق مكثف وحتى في الأحكام التي ترونها لا يعتمدون المصلحة العامة كثيرا وهي لازمة ولها قيمة خاصة في الجرائم البسيطة وعلى كل حال نحن نعمل على هذا الموضوع ونتمنى أن يتّسع مجاله.

بالنسبة إلى محكمة جربة، فقد ذكر الموضوع حول بعض المحاكم التي وقع إحداثها ولم يتم تفعيلها بما فيها محكمة جربة. صحيح صدر أمر إحداث محكمة جربة لكن لتفعيل بعض المحاكم مثلما تعلمون هذا يتطلب مقرّا وإطارا بشريا من قضاة وكتبة وكذلك تجهيزات وفي الوقت الحالي نحن نقوم بالعمل على توفير هذه الحاجيات. ولذلك أعود للحديث عن الصندوق الذي اقترحناه وسيقع اعتماده لأنه سيساعدنا على إحداث أو توسعة بعض المحاكم وسنحلّ به مبدئيا جزء من مشكلة المحاكم التي لم نستطع توفيرها.

ذكرتم أن مقرّ المحكمة بجربة يمكن أن يكون موجودا ويا حبّذا لو يكون لدينا مقرّ ولكننا نحاول توفير كل الحاجيات لأنكم مثلما تعلمون ليس بالسهل إيجاد الإطار البشري وقد ذكرت أنّ لدينا 560 قاضيا وبالنسبة لعدد القضاة الملحقين في المعهد الأعلى للقضاء فهو ليس بالعدد الكبير هذه السنة وهو يقدّر بمائة وقد استوفوا الامتحان الكتابي وبقي الامتحان الشفاهي والعدد الذي قبلناه للسنة المقبلة 2024 يقدّر بـ 50 قاضيا ملحقا بالمعهد الأعلى للقضاء وسيكون التخرج بعد إتمام سنتين دراسة والعدد ليس كبيرا.

وردت أسئلة حول عدول التنفيذ وعدول الإشهاد، بالنسبة إلى قانون عدول الإشهاد قمنا بعقد جلسات ونحن نعمل على هذا القانون وقال أحد السادة النواب أنه مركون في الرفوف في حين أننا نعمل عليه وقمنا بجلسات عمل مع غرفة عدول الإشهاد والقانون غير مركون.

فيما يتعلق بمناظرة عدول الإشهاد فقد قمنا بفتح المناظرة ومررناها على رئاسة الحكومة وتاريخ المناظرة سيكون أيام 21 و22 و23 مارس وحُدّد عدد الخطط بـ 200 خطة ومثلما قلت قمنا بتمريره على رئاسة الحكومة ليقع نشره وكل شيء جاهز بالنسبة لعدول الإشهاد.

وبالنسبة إلى عدول التنفيذ، صحيح أننا منذ مدّة لم نفتح المناظرة ولاحظنا أنّ هناك نصوصا تطبيقية غير موجودة ولم يقع إعدادها عندئذ ارتأينا إتمامها وإن شاء الله في أقرب الآجال سيقع الإعلان عن فتح مناظرة عدول التنفيذ.

وبخصوص مناظرة المترجمين المحلفين فقد قمنا بإعدادها وأرسلناها لرئاسة الحكومة وسيتم قبول 523 مترجما محلّفا في 17 لغة ولغة الإشارات يعني 18 لغة وهذا سيساهم على الأقلّ في حلّ المشكلة، هذا بالنسبة للمناظرات.

فيما يتعلق بالإيواء الوجوبي، هناك سؤال ورد في هذا الخصوص من أحد النواب حول وجود أشخاص مودعة بالسجون من غير تُهَم ويعانون من أمراض عقلية وهنا أشير إلى عدم وجود مودعين بالسجون دون أن تشوبه تهمة.

بالنسبة إلى الإيواء الوجوبي، هؤلاء أناس اقترفوا جرائم وأفعال يجرّمها القانون دخلوا السجن ووقع عرضهم على الفحص الطبي الذي بيّن أنه لا يمكن مؤاخذتهم لاختلالات عقلية وبالتالي لا يمكن

محاسبتهم ولا بد أن يقع إيداعهم بالمستشفيات والمشكل عند إيداع السجين بالمستشفى لا نجد له مكانا هناك لذا يضطر للبقاء في السجن ولا خيار أمامنا سوى بقائه في السجن بموجب بطاقة إيداع جاء بها لذا لا يوجد لدينا أشخاص يقبعون بالسجون من غير تهم. بطبيعة الحال هناك عناية خاصة وهناك ملف صحي ومتابعة صحية وحتى أنّ نصّ الحكم يقول: "إيداعه بمستشفى الرازي" لذا نأخذه لمستشفى الرازي وهناك متابعة صحية من طبيب الوحدة أو حتى من المستشفى إن اقتضى الأمر.

مثلما ذكرت لا خيار أمامنا في ظل عدم توفر مكان بالمستشفى يقومون بالاعتناء بهم في السجن وفي العادة أنْ لا يتم خلطهم مع المساجين العاديين وكما ذكرتُ فهم يحظوْن بمتابعة صحية ويأخذون أدويتهم. كنا نتمنى إيواءهم بالمستشفيات وهذا يمثل أقلّ تعب لنا لأنهم بمكوثهم بالسجون يتطلبون متابعة صحية في أخذ أدويتهم ويتمتعون بعناية خاصة من لَدُن أعوان سجون معيّنين لهم نظرا لحالات الصرع التي تنتابهم من حين لآخر، وبالتالي ليس من السهل أن يكونوا موجودين بالسجون. ولكن لا بد أن نعذر المستشفيات باعتبار أنهم يعانون من النقص في الإطار الطبي وعدم توفر الأماكن الشاغرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة الوزيرة، لو نبقى نتحدث في موضوع القضاء فالموضوع يتطلب الكثير من الوقت كما يتطلب عدة ندوات نظرا إلى تعدد المشاكل وسيادتك في الصدارة وإن شاء الله في مقبل الأيام ننظم على مستوى الأكاديمية ندوات ويكون السادة المرافقون لك من الوفد حاضرون معنا وسيادتك تشرفيننا بالحضور وهناك مشاكل متعددة في القضاء والحديث فيها يتطلب وقتا طويلا ربما إلى غاية الصباح.

لذلك نقتصر اليوم على مناقشة الميزانية ولكن نرجو أن تعديننا بعد الميزانية على مستوى الأكاديمية أن تكوني بيننا للقيام بندوات حوارية في مختلف هاته التساؤلات.

وحتى بالنسبة إلى السادة ما عرض في خصوص الغير مسؤولين جزائيا نعرف السبب أنه ليس من قبل وزارة العدل لأن وزارة العدل قامت بواجبها وراسلت في الموضوع الوزارة ذات العلاقة وجوبه طلبها بالرفض. المشكل في مسألة الإيواء الوجوبي أنّه ما دام في السجن لا يوجد سلطة طبّية تقرّر الإفراج عنه لأنه إذا حكم على إنسان بانعدام مسؤوليته سيصبح في مستشفى الرازي وعندما يصبح على ما يرام يقع الإفراج عنه والعكس تماما في السجن لا يقع الإفراج عنه وهذا هو المشكل الموجود.

ولذلك معالي السيدة الوزيرة، أن نعرف حجم مشاكل وزارة العدل ونعرف المشاكل التي يجب حلّها بصورة جذرية ولما لا تكون الأكاديمية الموجودة في البرلمان فضاء حوار ونتعاون مع بعضنا لإيجاد حل لكل هذه المشاكل.

السيدة وزيرة العدل

إن شاء الله.

بالنسبة إلى السؤال حول قضايا التسفير على أساس أن هناك أشخاصا موقوفين في الغرض منذ مدة، وهنا سأتحدث في هذا الموضوع باختصار في كلمتين. هي قضايا منشورة في التحقيق سواء قضايا التسفير أو قضية التآمر على أمن الدولة أو قضية تهريب الإرهابيين.

بالنسبة إلى قضية التسفير تتعلق بموقوفين صحيح أنّ الملف تم تفكيكه ومرّرنا القضية وتمّ تمرير الموقوفين على دائرة الاتهام وبقية المتهمين الذين بحالة سراح مازالوا في البحث إذ في هذه القضية ما يفوق 800 متهما.

بالنسبة إلى قضية التآمر على أمن الدولة هي كذلك جارية الأبحاث لدى قلم تحقيق قطب الإرهاب ومبدئيا جميع الإجراءات هي سليمة وقد ذكر أحد النواب أن هناك فشلا في الاتصال.

ليس لدينا أيّ فشل في الاتصال ولن ندخل في مجادلات مع أناس ليس لديهم ما يشغلهم سوى القيل والقال ويرغبون في تشويه القضاء وتشويه الدولة ولن نبقى نستمع إلى الأقاويل لأن الإعلام والفضاءات التلفزية على ذمتهم لنقل أقوالهم أما نحن فلدينا ناطق رسمي عندما يرى أنه من الضروري التصريح بالكلام سيخرج ويتكلم.

قضية التآمر على أمن الدولة تحدثوا فيها في الفترة السابقة كما شاؤوا وقام قاضي التحقيق باتخاذ قرار عدم التداول في الموضوع، نحترم قرار قاضي التحقيق وينتهي الأمر.

بالنسبة إلى قضية التهريب ذكر أحد النواب أنّ هناك فشلا اتصاليا، عذرا، لا يوجد أي فشل اتصالي ومثلما قلت لن نخرج للعموم ونتحدث عن القضايا في التحقيق لأنّ القضية في طور التحقيق تشملها السرية التامة وما وقع تداوله عن تهريبهم وفي الأخير أمسكنا بهم.

منذ أن سمعنا بالواقعة قمنا بفتح بحث إداري لدى التفقدية لوزارة العدل ولدى التفقدية للهيئة العامة للسجون والإصلاح وفتحنا تحقيقا في قطب الإرهاب. وكل يعمل على حدة سواء تفقدية وزارة العدل أو التفقدية العامة للسجون والإصلاح وتنقلوا على عين المكان وقاموا بالمعاينة والتشخيص والإجراءات اللازمة وحاكم التحقيق كذلك الذي أعطى إنابة فيما بعد وفي الإنابة توقّف بعض الأعوان وذكر أحد النواب أن الموقوفين أكثر من الإرهابيين.

ومن يستحق أن يتوقف سيتوقف، ماذا سنفعل بشأنه سواء عون سجون أو غيره؟ إذا ارتأى حاكم التحقيق أن هذا الشخص له يد في الموضوع فسوف يقع إيقافه وحاكم التحقيق هو من له الكلمة الفاصلة في الموضوع، إذن من خمسة إرهابيين يجب الإمساك بثلاث أفراد فقط أو نمسك بشخص فقط كالعادة ونلقي عليه جميع التهم ونقف عند هذا الحدّ؟ هي أبحاث وإجراءات تقوم بها وزارة العدل عن طريق التفقديات سواء تفقدية الهيئة أو تفقدية وزارة العدل نسهر على حسن تطبيق الإجراءات ونحن نتابع كنيابة وأنا بوصفي رئيسة النيابة العمومية أتابع حسن تطبيق الإجراءات.

بالنسبة إلينا الإجراءات سليمة وهذه القضايا سنتابعها لدى حاكم التحقيق وهومن يتخذ القرار، لا يهمنا العدد بل المهم أن تكون الأبحاث سليمة ونصل للحقيقة والموقوفون من أعوان السجون من يستحق أن يتوقف سيتوقف، أعوان السجون تابعين لوزارة العدل ونحن لا نخفي شيئا عن الجميع والأشخاص الذين ذُكرت أسماءهم سيقع التحقيق معهم، تقولون أنّه فشل اتصالي وتريدون مني أن أخرج وأتكلم، ماذا يمكنني القول؟ أنّ عون السجون الفلاني وجدناه في الأبحاث يتصل بفلانة أخت فلان، فهل يُعْقَلُ سواء أنا أو الناطق الرسمي أن نخرج للرأي العام ونتحدث عن جزئيات وتفاصيل القضايا فهذا لا يجوز.

فالإعلام الذي يقوم بالمهاترات وإثارة الجدل ويحاول نوعا ما التأثير على الناس، يطلب منا الظهور والحديث حول القضية التي لا يحقّ لنا أن نتحدث عن جزئياتها السرّية ما دامت في طور التحقيق. متى يتم التداول على القضية؟ عندما توجّه إلى الدائرة الجنائية أي المحاكم حينها يمكننا الحديث بخصوصها لما يخرج قرار ختم البحث للعموم ويطلع عليه الجميع وتستوفى الأبحاث. ولا يجوز أن نبحث ونعلن للعموم أننا أمسكنا بفلان أو فلتان أو كما ذكرتم حول المعلومة المتعلقة بتهريب هاته المجموعة أن هناك معلومة أخرى ظهرت في الأفق، فمن أخرجها؟ ألّفها عون وتم إيقافه وتبين أنه أرسل الفيديو لشبكات التواصل الاجتماعي.

أريدكم إذن أن تكونوا متيقّنين، عندما لا نظهر للعيان لنتكلم في تفاصيل القضايا التي هي في طور التحقيق معناه أن لدينا ترددا مثلما ذكر أحد النواب؟ صدقوني لا يوجد أيّ تردد ولا أيّ تأثير من أيّ شخص ولا أحد يمكنه إخافتنا وإدخالنا في متاهات. ما يقوم به الإعلام من تشويش القصد منه حثّنا على كشف ما تحويه القضايا أنّ فلان تم إمساكه لكي يتسنى للأطراف الأخرى في علاقة بالقضية إخفاء هواتفها أو حواسيبها وبهذه الطريقة تكون الأبحاث وإن صادف ولم تتمكن من إثارة الخبر تجد أخبارا تُنشَر بصفة فجئية فما بالك أن يخرج ناطق رسمي أو مكلف بالسجون أو حاكم التحقيق ويظهر للجميع ويتكلم عن مستجدات القضية، وهذا غير عادي بالمرّة.

هذه الفوضى التي تريد عن طريقها وسائل الإعلام إدخالنا في متاهات غير معقولة ونحن نحمد الله أننا على دراية بكل أساليبهم وأنتم ترون حجم الشتائم والانتقادات التي نتعرض لها كل يوم صباحا مساء في حين أن هذه الشتائم تزيدني إرادة أكثر وعمل وقوة أكثر (تصفيق).

والله وبكل صدق لن يخذلوني، لذلك أريدكم أن تفهموا أنهم يريدون منا الوصول إلى طريق خاطئ يريدون منا أن نحضر في المنابر التلفزية لإثارة الأقاويل والجدل، وهذا ما نرفضه فنحن دولة نطبّق القانون ونسهر على حسن تطبيقه فقد عملت لمدة 35 سنة في سلك القضاء كنت قاضية وأعرف جيدا الأحكام وأعرف معنى العدل. يعني لن نسعى لظلم الناس وما يقومون به من تشويه وتشكيك تجاهنا لا يهمّنا كما يقومون بتهديدي وتهديد كامل الفريق العامل معي ظنا منهم أنهم يبثون الخوف والخذلان في صفوفنا، وبكل صدق لن نخاف من أيّ أحد وبقدرة قادر سوف نطبق القانون ولن نظلم أحدا ولن نسمح لهم بتخويفنا حتى نقوم بـ "déviation" ويجبروننا على الظهور وإفشاء كل الأخبار.

لن نتكلم ولن نبوح بأي شيء لأن القضية ما زالت في طور التحقيق حفاظا على سرية التحقيق وحفاظا على الأبحاث للحقيقة لأنّ قضية التآمر أو قضية التسفير أو أي قضية أخرى مازالت منشورة في التحقيق ولا يمكنني أن أتحدث في خصوصها. أريدكم أن تكونوا متأكدين وعلى يقين أننا نحترم الإجراءات ونحترم القانون وإن شاء الله سنصل للحقيقة ومثلما قلت لكم لا نقوم بالتغطية على أيّ شخص ولا نحمي أحدا سواء كانوا أعوان سجون متورطين في هذه القضية سواء قضاة أو محامين. وكل شخص يقع ذكره في هذه القضية سيتلقّى عقوبته ولا نغطي على أحد.

كونوا متأكدين من ذلك فنحن لا نخاف أحدا من أجل عدم البوْح بالمستجدّات والحمد لله سجوننا مؤمّنة وما وقع من أحداث فهو يزعجنا كثيرا ونحن نقف لهم بالمرصاد ونحاول القيام بالإصلاح وما حدث لنا يحدث في سجون في العالم مجهزة بآخر صيحات الكاميرا وبالتالي تقع عمليات الفرار.

المهم أن نبحث عن الحقيقة ونكتشفها ونكشف من وراء هذه العملية، كونوا على يقين أنّنا لن نغطي على أحد ولهذه الأسباب لم نتحدث في خصوص بعض القضايا وخاصة تلك التي تتمعّش منها الفضاءات التلفزية. وبقدرة قادر لن نصل إلى هذا المستوى وندخل في المتاهة التي يرغبون إدخالنا فيها. هذا كل ما لديّ السيد الرئيس.

بالنسبة إلى المحاكم العقارية لدينا 19 فرعا ومحكمة مركزية، حاولنا هذه السنة في إطار الاعتراض على الحركة مثلما تعلمون أن الحركة القضائية يقوم بها المجلس الأعلى للقضاء والسيد رئيس الجمهورية يعترض عليها عن طريق تقرير ينجزه وزير العدل ويكون التقرير معللا.

هذه الحركة اعترضنا عليها في بعض النقاط خاصة بالنسبة للمحكمة العقارية لأن في الحركات السابقة كانت المحكمة العقارية لا يشملها كثيرا الحركة وهذه السنة عملنا عليها في إطار الاعتراض وزدنا من عدد الوكلاء الأول لرئيس المحكمة العقارية. ويتمثّل دور الوكلاء الأُوَلْ في القيام بمتابعة للفروع على أساس القضايا المتراكمة يعني بهذه الطريقة يتسنى لنا القيام بمتابعة كل فرع من فروع المحكمة العقارية.

بالنسبة للخبراء العدليين فقد أنزلنا قائمات الخبراء العدليين ولكن القائمة النهائية نقوم بها بعد الاعتراضات إذن قدّموا الاعتراضات الآن وسننظر فيها ثم بإذن الله ننشر القائمة النهائية ولن تطول كثيرا.

مبدئيا هذا كل ما لديّ وإذا لم أقم بالإجابة عن أسئلتكم سأجيبكم عنها كتابيا وسأبعث بها إليكم لاحقا.

المحكمة الدستورية لا تتعلق بنا.

السيد الرئيس، أظن أن أجوبتي كافية؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

خارق للعادة فقد أفحمتني بجوابك وقاموا بالتصفيق على ردودك قبل القيام بعملية التصويت. مرحبا بك.

هذا الموضوع معالي وزيرة العدل يكتسي عدة جوانب أكيد أن الحديث فيه يطول واليوم نحن ننظر في ميزانية مهمة وزارة العدل في المستقبل أفضل شيء أن يكون القضاء مرآة الدولة ولا بد أن تقع في القضاء مراجعات هامة خاصة في المادة الإجرائية.

المادة الإجرائية سواء في المرافعات المدنية والتجارية أو في الإجراءات الجزائية فضلا أن القضاء الإداري ومحكمة المحاسبات الخارجين عن القضاء العدلي ويمثلان مسألة ثانية.

أتحدث بالنسبة إلى المحاكم، أريد أن أحدثك بكل صراحة وأنا هنا بحكم أني مارست المحاماة لمدة 46 سنة قمت بتأدية اليمين يوم 12 ماي 1977 والحمد لله أؤكد لكم زميلاتي زملائي، أنّ القضاء بالرغم من الهزات التي مرت بها تونس في العديد من المحطات بقي القضاء هو الدرع الوحيد الحامي للطمأنينة في المجتمع.

عشت أحداث الإضراب العام بالبلاد التونسية في جانفي 1978، عشت أحداث قفصة في جانفي 1980، عشت أحداث انتفاضة الخبز في جانفي 1984، كما عشت أحداث يوم 7 نوفمبر 1987، عشت كل المراحل وبقي القضاء صامدا لم يتخلف على انعقاد جلسة من الجلسات طوال هاته الأحداث.

بالنسبة إلينا كمجتمع هيبة القضاء يجب أن تكون مقدسة لأنه بدون احترام هيبة القضاء البديل هي الفوضى وهذا ما نؤمن به في مهنة المحاماة. حتى عندما ندخل قاعة جلسة فارغة لدينا هيبة قاعة الجلسة ما دام طُغُرَاء الجمهورية معلقا نشعر بهيبة، هيبة قاعة الجلسة فضلا على أنّ في انعقاد الجلسة هناك نظام معين وهناك رئيس جلسة هو من يحفظ النظام في الجلسة وعلى الجميع الانصياع لأوامر رئيس الجلسة وذلك هو النظام.

الحمد لله أنّه في نظامنا القضائي لا يوجد لدينا اختطاف قصري وعمليات بحث عن شخص لا يعرفون مكانه بل هناك إجراءات تتم وهناك نيابة ودفاع وهناك محامين يتصلون سواء بالشخص الموقوف أو بالعائلة وما إلى ذلك ولذلك نظامنا القضائي والحمد لله، الدولة الوطنية كرّست احترام سلطة القضاء وأصبحت اليوم من حيث فلسفة الدستور هي وظيفة القضاء. إذن هذه من الثوابت والقضاء يقوم برسالة في المجتمع لا يَكْلَهُهَا إلاّ من يعرف أنه في صورة غياب القضاء تعمّ الفوضى.

ولذلك شخصيا وبحكم ممارستي لمهنتي أكنّ كل التقدير والاحترام للقضاء، كما أكنّ كل التقدير والاحترام لرسالة المحاماة لأن رسالة المحاماة هي عنصر هام من عناصر توازن المجتمع. فالشخص الذي يُرمَى به في السجن وتُقطع كل اتصالاته خارج السجن لا يجد إلا المحامي الذي يتواصل مع الخارج ومع المحكمة سواء نيابة أو قضاء تحقيق أو دوائر اتهام أو محكمة القضاء لأن الآخرين محكمة تحقيقية وهذه محكمة قضائية.

فمن هذا الجانب لا بد إذا أردنا إعادة هيبة دولتنا لا بد من الاعتناء بالقضاء ولا أخفي عليكم معالي وزيرة العدل أن هناك تشكيات كبيرة اليوم في التعاطي مع المحاكم من الناحية الإدارية. تعرفون مصلحة الأحكام بالمحكمة الابتدائية بتونس ومصلحة الأحكام بمحكمة الاستئناف بتونس. نعرف أننا ننادي بالرقمنة وما إلى ذلك ولكن صدقوني أنا عشت الدفاتر وعشت الرقمنة، لما كانت الدفاتر كانت أفضل لأنّ الرقمنة اليوم سوف تتطلب أن تبقى تنتظر في الصف لمدة ساعة كاملة للحصول على تأخير قضية.

إما أن تكون الرقمنة على قواعدها الأساسية من البداية إلى النهاية ويصبح المحامي له تواصل مباشر مع الرقمنة، أمّا أن يأتي في الغد ويبقى ينتظر ساعة وساعة ونصف في الصف لأخذ عدد قضية تأخرت. وقد وصلنا في قضايا شيكات بدون رصيد لا تسجل التصاريح في موعدها ويقع الاستئناف بينما المحكمة قضت ببطلان الإجراءات هذا واقع في المحاكم في وقت من الأوقات.

والحمد لله لا بد هنا من تنظيم ندوات على مستوى الأكاديمية واستدعاء السادة القضاة والسادة المحامين وأعضاء النيابة العمومية وكل المتعاملين مع القضاء وإعداد دراسة جدّية كيف نُرجع للقضاء هيبته الحقيقية لأنه هو المرآة الأولى للدولة.

ويمكنني القول معالي وزيرة العدل، السادة القضاة السامين المرافقين، مع احترامي وكل تقديري لشخصهم ولشخص كل واحد منهم ولمكانتهم في المنظومة القضائية فإني أعتقد وأننا نتقاسم نفس الأفكار ونتقاسم نفس الشعور ولنا نفس الطموحات لإرجاع المحاكم إلى دورها الحقيقي وهو أن تكون فضاء للطمأنينة بالنسبة إلى مختلف المتقاضين ونكون سواسية أمام القضاة.

ولذلك في نطاق تفاعلي ويسمح لي زملائي أنّي تحدثت بجوارحي، أتمنى وشخصيا أقدّر موقفك ودورك الآن في إرجاع المنظومة القضائية إلى الطريق الصحيح.

عذرا زملائي لأني تحدثت معكم بهذه الطريقة.

تفضل المصدح للسيدة وزيرة العدل.

السيدة وزيرة العدل

بالنسبة إلى الرقمنة مثلما ذكرت سيادتكم، لا بد أن تكون رقمنة على قواعد صحيحة وإلا ما الفائدة منها، لدينا عدة خدمات عن بعد ولديّ عدة مسائل لم أتطرّق إليها بعد بخصوص المحاكمات عن بعد والخدمات على الخط.

هناك عدة مسائل هامة بصدد العمل عليها وفي فرصة أخرى إن شاء الله سنفسر لكم ونعطيكم فكرة على برامجنا. عندما تتم دعوتي أنا مستعدة للقدوم وليس لديّ أي إشكال. حقيقة لدينا عدة برامج نعمل عليها وعندما دخلت الوزارة شعرت بالألم تجاهها لأننا شعرنا وكأنها بمثابة الوكالة المنسية مثلا منظومة "عليسة" وهي منظومة ليست حديثة العهد بالرغم من وجودها بالوزارة ولا يستعملونها في العمل بل يقومون باستعمال الورق وهذا أقلّ شيء.

وجدنا وزارة العدل عبارة عن إنسان يقوم ببنائها من الأساس يحفر لبناء الأساس ويضع الخرسانة المسلحة ويقيم قواعدها من كل الجوانب وهكذا قمنا ببنائها من الأساس فقد وجدناها فراغ في فراغ كل شيء يعتريه الركود ليس هناك حركية ولاحظنا تعطيلا في العمل وهذا لا يعني أن الجميع لا يعملون بل هناك البعض من يعمل بجد ولكنهم لم يجدوا الفرصة لأن كل شيء مغلق أمامهم.

ولكن اليوم والحمد لله نحن مددنا أيدينا ولدينا زملاءنا سواء قضاة أو موظفين يعملون معنا بالوزارة وأعدكم رغم الميزانية المتواضعة أن لا نقف وسنذلل الصعوبات وسنقوم بالبرامج التي نعمل عليها.

مثلما قلت لكم المنصة الرقمية للقضاء أعدها السيد إلياس ميلاد، مكلف بمأمورية، أنجزها بنفس تونسي غير موجودة في البلدان الأخرى بل وضعناها نحن بجوارحنا.

أعدكم مثلما قلت رغم تواضع الميزانية أننا سنعمل وسنغير وإن شاء الله نكون موفقين بمساندتكم ونتمنى كل الخير لتونس ويعطيكم الصحة وبارك الله فيكم.

بارك الله فيك السيد الرئيس والسادة النواب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نمر الآن إلى التصويت على اعتمادات مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أنْ لا تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس.

ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

تفضل اللجنة، المصدح للسيد المقرر.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة العدل

اعتمادات التعهد.....959.607.000 دينار

اعتمادات الدفع.....946.594.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة.....7.000.000 دينار

حساب دعم تطوير المنظومة العدلية.....7.000.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت.

النتيجة: بـ 136 صوتا نعم ومحتفظ وحيد ودون اعتراض.

تبعا لنتيجة التصويت المصادقة على اعتمادات مهمة العدل من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

شكر موصول للسيدة ليلى جفال وزيرة العدل والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

شكرا للجنة التشريع العام، شكرا لجميع السيدات والسادة النواب وكافة إطارات وأعوان مجلس نواب الشعب.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نواصل أشغالنا غدا إن شاء الله على الساعة التاسعة صباحا لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

رفعت الجلسة.

(كانت الساعة التاسعة مساء وخمسة عشرة دقيقة)

II. الأجوبة التكميلية الكتابية للسيد وزير الداخلية

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد" حسن الجربوعي "عن دائرة منزل شاكر

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال رقم 1:**

حول إحداث فرقة حماية مدنية بمنزل شاكر .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه من أهداف الحماية المدنية هو تقريب النجدة من المواطن وتخفيض المدة الزمنية للوصول إلى مكان الحادث وهو ما يتطلب توزيع وحدات الحماية المدنية على كامل تراب الجمهورية لتحقيق الهدف المذكور .

ونظرا لتواتر الطلبات لإحداث وحدات حماية مدنية، تم تحديد مقاييس لبعث فرق ومراكز منها العملياتية (المسافات الفاصلة بين وحدات الحماية المدنية، مستوى الأخطار بالمنطقة موضوع الإحداث، الكثافة السكانية والحركة المرورية) ومنها اللوجستية(توفر قطعة الأرض، الملكية والموقع والمنافذ) .

وعليه، فقد تم حداث فرقة للحماية المدنية بكل من بئر علي بن خليفة والحنشة تتعهد بالتدخل في كامل مرجع نظر منطقة منزل شاكر .

❖ **السؤال رقم 2**

حول الوسائل المخصصة لمركز الأمن العمومي للحرس الوطني بمنزل شاكر .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه تم تخصيص سيارة جديدة لفائدة الوحدة المذكورة ذات الرقم الإداري رقم 34417 نوع بيجو لاتراك، وذلك بغاية إسناد مركز الأمن العمومي للحرس الوطني بمنزل شاكر لتحسين خدماته لمواطني الجهة .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد" حسام محجوب "عن دائرة مساكن

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال:**

حول مقر منطقة الحرس الوطني بمساكن .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه المقر الحالي لمنطقة الحرس الوطني بمساكن مسوّغ منذ سنة 2017 بمبلغ سنوي قدره 61.800 ألف دينار .

تعمل وزارة الداخلية على التسريع في تخصيص قطعة أرض تمسح 4312 متر مربع ملاصقة للإدارة الجهوية للحماية المدنية حتى يتسنى الشروع في إنجاز هذا المشروع وإنهاء وضعية الكراء الحالية .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائبة السيدة " ريم المعشاوي "عن دائرة القلعة الخصبة - الجريصة

القصور - الدهماني - السرس

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال :**

حول عملة بلدية الكاف .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه في 07 ماي 2019 تم التعهد بملف اعتصام عدد 115 فرد بولاية الكاف والاتفاق على تسوية هذه الوضعية.

رفض مراقب المصاريف العمومية التأشير على أجور المعنيين بالأمر المبرم معهم عقود إسداء خدمات وذلك لمخالفة الصيغ القانونية .

بقي الأمر بين أخذ ورد بين الانتداب بصيغة التعاقد أو بصيغة عقود إسداء خدمات غير أن هذه الأخيرة تعرف انعكاسا ماليا هاما على التوازنات المالية لبلدية الكاف، إذ أن كتلة الأجور بها تجاوزت نسبة 50% من الميزانية وعليه تحصلت البلدية المذكورة على دعم استثنائي من الوزارة لمجابهة مصاريف تسييرها .

تعهدت مصالح رئاسة الحكومة بالموضوع منذ جوان 2023 ولم تتوصل وزارة الداخلية بآخر المستجدات في الغرض .

تجدر الإشارة إلى أن المعنيين بالأمر قد التجؤوا للمحكمة الإدارية للطعن في قرار رفض تسوية وضعيتهم ضد بلدية الكاف .

هذا، وستتولى مصالح وزارة الداخلية حلحلة هذا الموضوع وإيجاد صيغة ملائمة للتسوية .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " يسري البواب" عن دائرة المنستير1

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر2023

❖ **السؤال:**

حول إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية طبلبة.

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه هناك مقترحا من بلدية المكان حول تخصيص عقار تابع لها يمسح 1500 متر مربع يتضمن بناية في حالة حسنة بمساحة 170 متر مربع .

المقترح الآن تحت الدرس على مستوى لجنة الإحداثات بالديوان الوطني للحماية المدنية، مع العلم وأن هناك فرقة حماية مدنية بقصر هلال التي تبعد حوالي10 كم عن مدينة طبلبة .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " صلاح الفرشيشي " عن دائرة منزل بوسالم - بلطة بوعوان

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر2023

❖ **السؤال :**

حول إحداث وحدة حماية مدنية بمنطقة بلطة بوعوان.

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه من أهداف الحماية المدنية هو تقريب النجدة من المواطن وتخفيض المدة الزمنية للوصول إلى مكان الحادث وهو ما يتطلب توزيع وحدات الحماية المدنية على كامل تراب الجمهورية لتحقيق الهدف المذكور .

ونظرا لتواتر الطلبات لإحداث وحدات حماية مدنية، تم تحديد مقاييس لبعث فرق ومراكز منها العملياتية (المسافات الفاصلة بين وحدات الحماية المدنية، مستوى الأخطار بالمنطقة موضوع الإحداث الكثافة السكانية والحركة المرورية) ومنها اللوجستية (توفر قطعة الأرض، الملكية والموقع والمنافذ.)

وحيث أن المسافة الفاصلة بين منزل بوسالم وبلطة بوعوان 13كم وبالتالي فإن فرقة الحماية المدنية بمنزل بوسالم تقوم بتغطية التدخلات مرجع نظر بلطة بوعوان.

وعليه، لا ترى وزارة الداخلية جدوى من إحداث وحدة جديدة للحماية المدنية نظرا للقرب الجغرافي بين المنطقتين المشار إليهما من جهة، وحسن أداء الوحدة الموجودة في تأمين النجدة لكامل دائرة منزل بوسالم بلطة بوعوان .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " فتحي المشرقي" عن دائرة بنزرت الجنوبية

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر2023

❖ **السؤال :**

حول نقل مركز أمن عمومي بنزرت الشمالية إلى بنزرت الجنوبية .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأن مركز الأمن العمومي ببنزرت الشمالية يتواجد ضمن بناية مسوّغة من الخواص بمبلغ قدره 17350 ألف دينار سنويا تضم البناية أيضا مركز التجنيد وفرقة المتفجرات والمواد الخطرة ومركز الإيواء والتوجيه .

أما بخصوص مركز بنزرت الجنوبية فهو يتواجد ببناية مخصصة للإدارة (شارع الحبيب بورقيبة معتمدية بنزرت الجنوبية.)

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " يوسف الطرشون" عن دائرة غار الملح - العالية- رأس الجبل

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر2023

❖ **السؤال :**

حول إحداث مركز حماية مدنية بكل من العالية، رأس الجبل وغار الملح .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه تم تخصيص قطعة أرض بمفترق عوسجة غار الملح للغرض والموضوع الآن محل دراسة من طرف لجنة الإحداثات بالديوان الوطني للحماية المدنية .

وتبقى وزارة الداخلية في وضعية متابعة لكافة مستجدات الموضوع .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائبة السيدة " بثينة الغانمي" عن دائرة باجة الشمالية

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر2023

❖ **السؤال :**

حول بناية مقر مركز الأمن العمومي للحرس الوطني بباجة .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه تم رصد اعتمادات جملية قدرها 1332 ألف دينار ضمن ميزانية سنة 2018 و2022 لبناء مقري مركز الأمن العمومي وحرس المرور بباجة .

بلغت نسبة تقدم الأشغال 40% إضافة إلى أنه تم مؤخرا تدشين مقر فوج التدخل للحرس الوطني بباجة باعتمادات بلغت 780 ألف دينار .

ولا تزال تتابع وزارة الداخلية نسق الأشغال وتعمل في نفس الوقت على تذليل كافة الصعوبات التي قد تعترض المشروع .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " نبيه ثابت" عن دائرة دقاش -حامة الجريد - تغمزة

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال :**

حول وضعية مركز الحرس الوطني بدقاش.

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأن مركز الأمن العمومي للحرس الوطني بدقاش يستغل بناية على وجه الكراء لتقديم خدماته الإدارية والأمنية والتي تعتبر قديمة بعد حادثة تعرضها للحرق إثر الثورة .

خصصت وزارة الداخلية اعتمادات جملية بقيمة 5831 ألف دينار، إلا أنه لم يتسنى إنجاز المشروع نظرا لاعتراض أهالي معتمدية المكان .

تم تحويل الاعتمادات لإنجاز مشروع بناء مقر مركز أمن عمومي حي المطار بتوزر والمشروع الآن في مرحلة طلب العروض .

وتبقى وزارة الداخلية تتابع نسق تقدم إنجاز المشاريع نظرا لصبغتها الحياتية والمتأكدة .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " نبيل الحامدي" عن دائرة السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال :**

حول وضعية بناء مركز أمن عمومي دار الجمعية حيث أنه دون وسيلة نقل .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأن البناية تعتبر قديمة ومسوغة منذ 1990 من الخواص بمبلغ قدره 4635 دينار سنويا، وتعمل السلط الجهوية حاليا على البحث عن بناية جديدة قصد تسويغها .

أما في خصوص وسيلة النقل، فإن المركز المذكور يضم سيارة جبلية نوع ميتشيبتشي رقم 24515 حالتها متوسطة.

وعليه تعمل وزارة الداخلية على دعم المقرات الأمنية بالوسائل اللوجستية والموارد البشرية اللازمة لضمان حسن سير العمل بها في حدود الاعتمادات المتوفرة .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد "معز الرياحي " عن دائرة مجاز الباب - قبلاط- تستور

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال :**

حول إحداث فروع للحماية المدنية بكل من تستور وقبلاط .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه من أهداف الحماية المدنية هو تقريب النجدة من المواطن وتخفيض المدة الزمنية للوصول إلى مكان الحادث وهو ما يتطلب توزيع وحدات الحماية المدنية على كامل تراب الجمهورية لتحقيق الهدف المذكور .

ونظرا لتواتر الطلبات لإحداث وحدات حماية مدنية تم تحديد مقاييس لبعث فرق ومراكز منها العملياتية (المسافات الفاصلة بين وحدات الحماية المدنية، مستوى الأخطار بالمنطقة موضوع الإحداث الكثافة السكانية والحركة المرورية) ومنها اللوجستية (توفر قطعة الأرض، الملكية والموقع والمنافذ) .

وحيث أن هنالك فرقة حماية مدنية بكل من معتمدية تبرسق ومجاز الباب ومركز الحماية المدنية بالطريق السيارة تونس باجة يمكنه تغطية كل من قبلاط وتستور .

وعليه، لا ترى وزارة الداخلية فائدة من إحداث فروع للحماية المدنية بالجهتين المذكورتين .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد "فيصل الصغير" عن دائرة قلعة الأندلس- سيدي ثابت

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال :**

حول إحداث وحدة حماية مدنية بقلعة الأندلس .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه تم تعيين مصممين للقيام بالدراسات وتم الشروع في إنجاز الدراسات الفنية لإعداد مأوى للوسائل بالفرقة المذكورة وبعض المرافق الاجتماعية والصحية .

وستنطلق الأشغال لاحقا ريثما تنتهي الدراسات في الغرض والتي هي الآن في مراحل متقدمة .

ويبقى الأمر محل متابعة من وزارة الداخلية لضمان تقدم نسق الأشغال .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد "عبد الحافظ الوحيشي" عن دائرة جبنيانة - العامرة

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال :**

حول إحداث فرقة حماية مدنية بمعتمدية جبنيانة.

❖ **الإجابة :**

تم توفير عقار على المستوى الجهوي وتم تخصيصه لفائدة الديوان الوطني للحماية المدنية إلا أن هذا العقار يتطلب بعض أشغال التهيئة وقد تم تخصيص الاعتمادات الضرورية على حساب ميزانية الترميم.

تنكب حاليا وزارة الداخلية على القيام بالدراسات الفنية لضمان الانطلاق الفعلي للأشغال في أحسن الظروف وأقرب الآجال .

ويبقى الأمر محل متابعة من وزارة الداخلية لضمان تقدم نسق الأشغال .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " صابر الجلاصي" عن المرناقية- برج العامري

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ السؤال :

حول افتقار مركز الأمن العمومي المرناقية لسيارة إدارية .

❖ الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن للمركز المذكور سيارة جبلية نوع نيسان نافارا رقم 35226 بصدد الإصلاح بالورشة المركزية ويتم حاليا الإسراع في عملية إصلاحها وإرجاعها إلى سالف نشاطها في أقرب الآجال .

وتبقى وزارة الداخلية على أتم الاستعداد لتعزيز المقر الأمني بالوسائل اللوجستية اللازمة وذلك في نطاق ما تسمح به الاعتمادات المرصودة في الغرض .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد "رشدي الرويسي" عن دائرة بوعرادة - قعفور – الكريب

-بورويس - العروسة

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

❖ السؤال :

حول إحداث مركز حماية مدنية بالكريب .

❖ الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن معتمدية الكريب تتضمن فرقة للحماية المدنية تغطي كافة حدود المعتمدية .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائبة السيدة " ريم الصغير "عن دائرة منزل بوزلفة- الميدة

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ السؤال :

حول إحداث وحدة حماية مدنية بمنزل بوزلفة .

❖ الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن السيدة والية نابل قد راسلت الديوان الوطني للحماية المدنية حول إحداث وحدة حماية مدنية بمنطقة بني خلاد وتم اقتراح قطعة أرض تمسح 2378 متر مربع في حين ورد طلب ثاني من رئيس بلدية منزل بوزلفة وتم اقتراح قطعة أرض مساحتها 1600متر مربع .

استنادا للمقاييس المتعلقة بإحداث وحدات حماية مدنية، تمت الموافقة على إحداث وحدة حماية مدنية بمنطقة بني خلاد والتي تقوم بتغطية مرجع نظر منطقة منزل بوزلفة ومنطقة تاكلسة .

ويبقى الأمر محل متابعة من وزارة الداخلية لضمان تقدم نسق الأشغال .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد "صالح السالمي" عن دائرة جلمة- سبالة أولاد عسكر

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ السؤال :

حول إحداث مركز حماية مدنية بمعتمدية جلمة .

❖ الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن معتمدية جلمة تصنف كأولوية لإحداث مركز حماية مدنية وسيقع النظر في المقترح حال توفر الاعتمادات .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " شفيق الزعفوري" عن دائرة سيدي بوزيد الغربية - الهيشرية

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

❖ السؤال :

حول إحداث مركز تدريب بقطعة الأرض الجديدة التي تم تخصيصها لفائدة الحماية المدنية بسيدي بوزيد .

❖ الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأنه من أهداف الحماية المدنية هو تقريب النجدة من المواطن وتخفيض المدة الزمنية للوصول إلى مكان الحادث وهو ما يتطلب توزيع وحدات الحماية المدنية على كامل تراب الجمهورية لتحقيق الهدف المذكور .

ونظرا لتواتر الطلبات لإحداث وحدات حماية مدنية تم تحديد مقاييس لبعث فرق ومراكز منها العملياتية (المسافات الفاصلة بين وحدات الحماية المدنية، مستوى الأخطار بالمنطقة موضوع الإحداث الكثافة السكانية والحركة المرورية) ومنها اللوجستية (توفر قطعة الأرض، الملكية والموقع والمنافذ).

وعليه، أحيطكم علما بأنه سيتم النظر ودراسة المقترح المثار بالتنسيق مع كافة الهياكل المتداخلة مع الأخذ بعين الاعتبار توفر الاعتمادات .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " خالد حكيم مبروكي " عن دائرة الرقاب- السعيدة - أولاد حفوز

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ السؤال :

حول إحداث وحدة حماية مدنية بأولاد حفوز .

❖ الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأنه تم تعيين مصممين للقيام بالدراسات لإنجاز الأشغال لاحقا .

ويبقى الأمر محل متابعة من وزارة الداخلية لضمان تقدم نسق الأشغال .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " المختار عبد المولى" عن دائرة ذهيبة - رمادة

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال :**

حول إحداث فرقة حماية مدنية بمعتمدية رمادة .

❖ **الإجابة :**

وردت على مستوى ولاية تطاوين عدد 03 طلبات لإحداث وحدات حماية مدنية بكل من الصمار وغمراسن ورمادة، وقد تولى الديوان الوطني للحماية المدنية متابعة الملفات مع السلط الجهوية قصد تخصيص قطع أرض لإقامة المشاريع المذكورة حيث تمت مراسلة مصالح ديوان قيس الأراضي حول الوضعية العقارية لقطع الأرض لضمان الانطلاق الفعلي في تنفيذ المشاريع في أقرب الآجال .

ويبقى الأمر محل متابعة من وزارة الداخلية لضمان تقدم نسق الأشغال .

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " إبراهيم حسين " عن دائرة منزل الصخيرة - الغريبة - المحرس

خلال الجلسة العامة المخصّصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

❖ **السؤال :**

حول إحداث وحدة حماية مدنية بالصخيرة .

❖ **الإجابة :**

أتشرف بإفادتكم بأنه تم تخصيص عقار وتم تعيين مصممين للقيام بالدراسات وقد تم رصد اعتمادات للقيام بالدراسات الفنية .

وستنطلق الأشغال لاحقا ريثما تنتهي الدراسات في الغرض والتي هي الآن في مراحل متقدمة .

ويبقى الأمر محل متابعة من وزارة الداخلية لضمان تقدم نسق الأشغال .

بطاقة

تتضمن إجابة عن عريضة النائب " عبد الحافظ الوحيشي"

❖ **ملخص العريضة :**

حول طلب إمكانية تركيز دورية أمنية قارة بقاصة الحنشة بمدينة جبنيانة وذلك لتعرض مجسم الوطن في كثير من الأحيان إلى العبث والاعتداءات ."

❖ **نص الإجابة :**

بعد التنسيق في الغرض مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية وخاصة وحدات إقليم الأمن الوطني بصفاقس، تجدر الإفادة بأن المفترق المذكور يُعتبر ضيقا لعدم قدرة الشاحنات الثقيلة الدوران بسهولة مما يجبر العربات المجرورة التابعة لهذه الشاحنات على الصعود فوق دائرة المجسم وإلحاق الضرر به إضافة إلى ما تشهده حركة المرور من كثافة باعتباره المدخل الرئيسي للمدينة وقربه من بعض المحلات التجارية .

وبالتالي فقد قدرت المصالح الأمنية بالجهة على الاقتصار على تأمين المجسم المذكور من قبل دورية المركز والتصدي للاعتداءات التي قد تطاله دون الالتجاء إلى تركيز نقطة قارة به.

إجابة تكميلية لوزارة الداخلية

الموضوع: حول الإجابة على أسئلة واستفسارات أثناء جلسة عامة لمجلس نواب الشعب .

المرجع: الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب لمناقشة مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024 المنعقدة بتاريخ 21 نوفمبر 2023

المصاحيب :بطاقة

تحية طيبة،

وبعد،

تبعا لتعهد السيد وزير الداخلية شخصيا خلال مداخلته بالجلسة العامة حول مناقشة مشروع ميزانية مهمة الداخلية لسنة 2024المنعقدة بتاريخ 21 نوفمبر 2023 بالإجابة عن تساؤلات واستفسارات السادة النواب كتابيا على كل الأسئلة التي لم يتم الإجابة عنها خلال الجلسة،

وحيث تقدمت السيدة النائبة" عواطف الشنيتي "عن دائرة باجة الجنوبية تيبار - تبرسق خلال الجلسة المذكورة باستفسارات حول مشاريع التنوير العمومي والطرقات ببلديتي تيبار وتبرسق،

وجوابا عن ذلك أتشرف بأن أنهي إليكم بطاقة تتضمن إجابة وزارة الداخلية على أسئلة واستفسارات السيدة النائبة المذكورة للتفضل بالاستغلال وموافاة السيدة النائبة المعنية بالبطاقة المذكورة .

والسّلام

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائبة السيدة " عواطف الشنيتي " عن دائرة باجة الجنوبية - تيبار -تبرسق

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2023

ملخص السؤال :

"حول مشاريع التنوير العمومي والطرقات ببلديتي تيبار وتبرسق ."

نص الإجابة :

***بالنسبة لبلدية تبرسق**

-في خصوص مشاريع تهيئة الطرقات والأرصفة:

-مشروع صيانة طريق الشعرية: تبلغ كلفة المشروع 332 ،أد ، وقد تم الاستلام النهائي للمشروع،

-مشروع تهيئة وصيانة حي النسيم وحي القلاعي :تبلغ كلفة المشروع 608.600 أد وسيتم تسليم الإذن الإداري للمقاولة للتسجيل ومد الإدارة البلدية بالضمان النهائي وعلى إثرها سيتم الانطلاق في الأشغال.

-تعود أسباب التأخير في إنجاز المشروع إلى إعادة الاستشارة لتعيين مكتب الدراسة مرتين (حي النسيم) ثم بطلب من مراقب المصاريف العمومية تم تجميع تهيئة حي النسيم مع تهيئة حي القلاعي.

-مشاريع التنوير العمومي

-مشروع تأهيل وتمديد شبكة التنوير العمومي بالمدينة :تبلغ كلفة المشروع 750 أد وتبلغ نسبة التقدم المادي للمشروع بـ 30 % ويعود أسباب التأخير لعدم كفاية الاعتمادات المخصصة للمشروع حيث تم أوليا رصد 300 أد ثم تم الالتجاء إلى الاقتراض وتمت بتاريخ في 16 نوفمبر 2023 الموافقة على الحصول على القرض 400 أد .

-مشروع التنوير بمناطق التوسع: تبلغ الكلفة الجملية للمشروع 400أد ، وقد بلغت نسبة تقدم الإنجاز 20% .

مشروع تنوير حي الملعب :تبلغ كلفة المشروع الأولية 120 أد وهو في مرحلة فرز العروض ومن المؤمل الانطلاق في المشروع قبل موفي ديسمبر2023 .

***بلدية تدبار:**

في إطار البرنامج الخصوصي لتمويل الاستثمارات بالبلديات المحدثة، تم رصد اعتمادات عن طريق برنامج تمويل الجماعات المحلية FICOL | الممول عن طريق الوكالة الألمانية لإعادة الاعمار KFWالفائدة هذه البلدية المحدثة بقيمة جملية قدرت بـ 2958 أد ، وقد برمجت البلدية مشاريع باعتماد المقاربة التشاركية مع المواطنين كما يلي :

-مشاريع الطرقات والارصفة

مشاريع صيانة الطرقات والارصفة بلغت الكلفة النهائية بعد الترفيع في هذه الاعتمادات 1616 أد .والمشروع الآن في طور الإعلان عن الاستشارة لتعيين مكتب دراسات مشاريع التنوير العمومي.

-مشروع التنوير العمومي

-تبلغ كلفة المشروع 182 أد، وهو حاليا في مرحلة الإعلان عن الاستشارة لتعيين مكتب دراسات .

وفي هذا الإطار تعمل وزارة الداخلية بكافة مصالحها المركزية والجهوية والمحلية على الإسراع في إتمام إنجاز كل المشاريع وذلك بالتنسيق مع الأطراف المتداخلة في الغرض ضمانا لحسن الإنجاز بما يرتقي لتطلعات الجميع .

***الإجراءات المتخذة بخصوص ولاية باجة**

تم بمقر صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية عقد جلسات متابعة حضورية وعن بعد مع البلديات المحدثة المعنية بها ومنها بلدية تيبار خلال أشهر نوفمبر 2022 وفيفري وجوان 2023 وذلك بحضور السيدة رئيسة دائرة الشؤون البلدية بالولاية وممثلي الفرع الجهوي لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مرجع النظر والمكلف بتسيير شؤون البلدية المعنية، وقد تعهد السيد والي باجة لاستحثاث نسق إنجاز المشاريع المبرمجة بكل البلديات المحدثة ومنها تيبار وإيجاد الحلول العملية لتجاوز الإشكاليات المعترضة.

بطاقة

حول الإجابة على سؤال النائب السيد " صلاح الفرشيشي " عن دائرة بوسالم -بلطة بوعوان

خلال الجلسة العامة المخصصة لميزانية مهمة الداخلية

ليوم الثلاثاء 21 نوفمبر2023

ملخص العريضة :

"حول الدعم المالي لبلديتي بوسالم بلطة بوعوان ."

نص الإجابة :

***بالنسبة للدعم المالي لبلدية بوسالم**

تنفيذا لبرنامج التمكين المحلي الممول بهبة من طرف الاتحاد الأوروبي، تم تخصيص مساعدة غير موظفة للبلدية قدرها 648.9 أد للبلدية، حيث برمجت مشاريع تهم تهيئة طرقات بالخرسانة الاسفلتية بحدود 348 أد واقتناء معدات نظافة وطرقات بكلفة 300 أد (شاحنة قالبة 10 طن واقتناء حاويات) .

في إطار تنفيذ القسط الثاني من برنامج تمويل الجماعات المحلية (FICOL II)تم إسناد مساعدات موظفة مقدرة بحوالي 890 أد للبلدية حيث برمجت مشاريع تهم شراء آلة شحن وشاحنة قالبة 10 طن وشاحنة لشفط مياه مستعملة وعدد 100 حاوية حديدية عن طريق صفقة مجمعة مجهزة بسلم كهربائي14 م وصهريج سينجزها صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بوزارة الداخلية.

***بالنسبة للدعم المالي لبلدية بلطة بوعوان**

في إطار البرنامج الخصوصي لتمويل الاستثمارات بالبلديات المحدثة تم إقرار اعتمادات في شكل مساعدات لبلدية بلطة بوعوان (عن طريق هبة ضمن برنامج تعميم النظام البلدي PACI الممول من الاتحاد الأوروبي وتتصرف فيها الوكالة الفرنسية للتنمية) بقيمة جملية قدرت بـ 6861 أد حيث تم برمجة المشاريع التالية ضمن البرنامج السنوي الاستثماري لإنجاز مشاريع طرقات وأرصفة، قاعة افراح، إنجاز مستودع بلدي، اقتناء معدات طرقات ونظافة ومشاريع التنوير العمومي.

كما أفيدكم علما أن بلدية تيبار من ولاية باجة تعتبر بلدية محدثة حيث تم تسجيل جملة من الإشكاليات العامة التي اعترضت تنفيذ المشاريع الممولة في إطار البرامج الاستثمارية بالبلديات المحدثة وأهمها عزوف المقاولين عن المشاركة في الصفقات العمومية التي يتم نشرها من قبل البلديات المحدثة بالجهات لإنجاز مشاريعها التنموية إضافة إلى عدم توفر الرصيد العقاري الضروري لاستغلاله في انجاز المشاريع التنموية .

***الإجراءات المتخذة بخصوص ولاية جندوبة**

تم تنظيم زيارة ميدانية إلى ولاية جندوبة يوم 21 مارس2023 ، وفي الغرض تم عقد جلسة عمل بمقر الولاية وتم دعوة جميع الأطراف لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتسريع في إنجاز المشاريع المبرمجة.

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".